رؤيتنا لمصر

٢٠٢٦ – ٢٠٣٠

بقلم

الدكتور أيمن نور

مارس ٢٠٢٦

حزب غد الثورة الليبرالي المصري

قائمة المحتويات

مقدمة

رؤية للسياسة الخارجية المصرية ٢٠٢٦-٢٠٣٠

العالم بعد حرب إيران ...أين تقف مصر في الخريطة الجديدة؟

سدّ النهضة ...الأزمة والمتاهة الاستراتيجية

البحر الأحمر وقناة السويس ...معركة الوريد والشريان

مصر والخليج وتركيا ...إعادة بناء التوازن الإقليمي

مصر والعالم ...أوروبا وإعادة تعريف المكانة الدولية

رؤيتنا السياسية

أزمة السياسة المصرية

هل المصالحة ممكنة؟

الإصلاح الممكن والواجب

المجالس المحلية الغائبة ...والدولة القابضة؟

رسالة من والي إسطنبول المجتمع المدني – الديمقراطية الغائبة...

المؤسسات الوسيطة والنقابات

مصر ليست ملكًا، والسلطة ليست حكرًا

الفصل الكامل للسلطات ضمانة الدولة العادلة

الأوقات الصعبة تُواجَه بشجاعة الإصلاح

دولة تثق في شعبها، ليثق الشعب في دولته

دولة المعرفة

الدولة المطمئنة

دولة القدرة

دولة الهوية والمستقبل

رؤيتنا الاقتصادية

قانون الاستيراد الجديد

ديون تتضخم وموازنة تتآكل

كيف نحمي الطبقة الوسطى ؟ ◈
الديون ليست قدراً ...والإصلاح ليس قرضاً جديداً ◈
رؤية اقتصادية وحل لأزمة الرعاية الصحية ◈
مصر ليست شركة مفلسة ◈
الأموال الساخنة والاستقرار النقدي ◈
خارطة طريق لإنقاذ القوة الشرائية للمصريين ◈
◈أزمة البطالة وغياب الرؤية الاقتصادية المنتجة
الاطمئنان العسكري لا يكفي ...والاقتصاد في قلب العاصفة ◈
المشروعات الصغيرة بين وعود الدعم وواقع العوائق ◈
مصر لم تدخل الحرب لكن الجنيه ينزف ◈
◈حين تتآكل القدرة الشرائية من يحمي المصريين؟
انكماش القطاع الخاص جرس إنذار ◈
◈أسعار الوقود وتداعيتها على الاقتصاد المصري
أزمة الطاقة وخريطة النفط الجديدة ◈
التقشف ليس إصلاحًا ◈
الضرائب في مصر بين عدالة الغاية وخطأ الطريق ◈

خاتمة

مقدمة

- السياسة في معناها العميق ليست صراعًا على السلطة فقط، بل بحث دائم عن الطريقة الأفضل لتنظيم حياة المجتمع. الدول لا تُبنى بالقوة وحدها، بل بالأفكار التي تمنحها معنى وغاية.
- هذه الصفحات هي محاولة لطرح تصور سياسي يقوم على فكرة الدولة القادرة على التوازن بين الحرية والاستقرار، بين التعدد والوحدة، وبين الهوية والانفتاح على العالم. ليست هذه النصوص برنامجًا حزبيًا ضيقًا، بل محاولة للتفكير في شكل الدولة التي يمكن أن تحقق للمجتمع المصري قدرًا أكبر من العدالة والكرامة.
- كل فصل من فصول هذا الكتاب يعالج جانبًا من جوانب الدولة الحديثة: مؤسساتها، قيمها، علاقتها بالمجتمع، وقدرتها على التكيف مع التحولات الكبرى التي يشهدها العالم. الفكرة الأساسية التي تجمع هذه الفصول هي أن الدولة القوية ليست تلك التي تهيمن على المجتمع، بل تلك التي تبني علاقة ثقة معه.
- التجارب الدولية، كما يكشفها التاريخ السياسي المعاصر، تؤكد أن الدول الأكثر استقرارًا هي تلك التي نجحت في فتح المجال أمام المشاركة، وفي بناء مؤسسات قادرة على إدارة الاختلاف بدل قمعه.
- مصر، بتاريخها العريق ومجتمعها الحيوي، تمتلك كل المقومات التي تؤهلها لبناء دولة حديثة متوازنة. السؤال ليس ما إذا كان ذلك ممكنًا، بل كيف يمكن تحقيقه عبر رؤية واضحة للمستقبل.
- من هنا جاءت فكرة هذه السلسلة: محاولة لقراءة السياسة من زاوية بناء الدولة لا من زاوية الصراع حولها.

رؤية للسياسة الخارجية المصرية ٢٠٢٦-٢٠٣٠

العالم بعد حرب إيران ...أين تقف مصر في الخريطة الجديدة؟

تتحرك الجغرافيا أحيانًا ببطء يشبه صمت الصحارى، ثم تأتي لحظة واحدة تكشف أن كل شيء كان يتغير في العمق دون أن ننتبه .هكذا تبدو المنطقة اليوم بعد المواجهة العسكرية الأخيرة التي انفجرت بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى .لم تكن تلك الحرب مجرد جولة إضافية في سجل الصراعات الشرق أوسطية، بل كانت أشبه بزلزالٍ استراتيجي أعاد ترتيب الأسئلة القديمة وفتح أبوابًا جديدة للتساؤل :من يملك زمام المبادرة في هذا الإقليم المضطرب؟ ومن يملك القدرة على حماية مصالحه في عالم يتبدل على هذا النحو السريع؟

لقد أظهرت تلك المواجهة أن الشرق الأوسط يقف على عتبة مرحلة جديدة؛ مرحلة لم تعد فيها التحالفات التقليدية ،قادرة على تفسير ما يحدث أو ضبط إيقاعه .فالعلاقات عبر الأطلسي بين أوروبا والولايات المتحدة لم تعد كما كانت والقوى الإقليمية باتت أكثر استقلالًا في حساباتها، فيما تتزايد الضغوط الاقتصادية والأمنية على طرق التجارة العالمية من الخليج إلى البحر الأحمر .وفي قلب هذا المشهد المضطرب تقف مصر، لا بوصفها مراقبًا بعيدًا، بل باعتبارها إحدى الدول التي يتأثر أمنها واستقرارها بكل تحول كبير في المنطقة.

ولأن مصر ليست دولة هامشية في هذه الخريطة، فإن السؤال الحقيقي لم يعد كيف نتعامل مع أزمة عابرة، بل كيف نعيد صياغة رؤية شاملة للسياسة الخارجية المصرية كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

ملامح النظام الإقليمي الجديد

من يتأمل تطورات السنوات الأخيرة يكتشف أن الشرق الأوسط لم يعد الإقليم الذي عرفناه بعد نهاية الحرب الباردة. فالمعادلة التي حكمت المنطقة لعقود ـ معادلة الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة ـ بدأت تتآكل تدريجيًا مع صعود قوى إقليمية ودولية جديدة، ومع تزايد ميل الدول المتوسطة إلى بناء سياسات أكثر استقلالًا.

الحرب الأخيرة على إيران كشفت بوضوح أن الصراعات في المنطقة لم تعد تُدار فقط عبر الحروب بالوكالة، بل باتت تنتقل بسرعة إلى مستوى المواجهات المباشرة .الصواريخ التي عبرت سماء الخليج، والطائرات المسيّرة التي ضربت منشآت الطاقة، والتوترات التي امتدت إلى مضيق هرمز والبحر الأحمر، كلها دلائل على أن النظام الإقليمي يعيش حالة سيولة غير مسبوقة.

وفي مثل هذه الظروف تصبح الدول التي تملك موقعًا جغرافيًا حساسًا – مثل مصر – أكثر عرضة لتأثير هذه التحولات، لكنها في الوقت نفسه تملك فرصة فريدة لتحويل موقعها إلى عنصر قوة إذا أحسنت قراءة اللحظة التاريخية.

مصر بين الجغرافيا والسياسة

تبدو مصر في الخريطة وكأنها نقطة التقاء بين ثلاث دوائر كبرى :الشرق الأوسط، والبحر المتوسط، وأفريقيا .هذا الموقع الفريد منحها عبر التاريخ دورًا يتجاوز حدودها الجغرافية، لكنه يضعها أيضًا أمام مسؤولية مضاعفة في إدارة علاقاتها الخارجية.

فمن الغرب تمتد الأزمة الليبية التي لم تجد طريقها إلى الاستقرار الكامل بعد.

ومن الجنوب يظل السودان ساحة مفتوحة على احتمالات متعددة في ظل الحرب الدائرة هناك.

ومن الشرق تتواصل تداعيات الحرب في غزة التي جعلت سيناء مرة أخرى في قلب المعادلة الأمنية الإقليمية.

أما في الجنوب الشرقي، فإن قضية سد النهضة تفرض نفسها باعتبارها أحد أخطر التحديات الاستراتيجية التي واجهتها مصر منذ عقود.

هذه الجغرافيا المليئة بالتعقيد لا تسمح لمصر بأن تنتهج سياسة خارجية تقليدية تقوم على ردود الفعل، بل تفرض عليها أن تبني رؤية استراتيجية متماسكة تستطيع من خلالها حماية مصالحها في بيئة إقليمية شديدة التقلب.

الاقتصاد في قلب السياسة الخارجية

لم تعد السياسة الخارجية في عالم اليوم مجرد شبكة من العلاقات الدبلوماسية، بل أصبحت امتدادًا مباشرًا للاقتصاد الوطني .فالدولة التي لا تستطيع حماية طرق تجارتها أو جذب الاستثمارات أو ضمان استقرار بيئتها الاقتصادية لن تستطيع الحفاظ على نفوذها السياسي مهما كان تاريخها أو حجمها.

وقد كشفت أزمة البحر الأحمر الأخيرة، وما رافقها من اضطرابات في الملاحة، مدى حساسية الاقتصاد المصري تجاه التطورات الإقليمية .فحين اضطرت بعض شركات الشحن العالمية إلى تحويل مسار سفنها بعيدًا عن قناة السويس، انخفضت إيرادات القناة بصورة ملحوظة، وارتفعت تكاليف النقل والتأمين، وهو ما انعكس على حركة التجارة الدولية بأكملها.

هذه التجربة تؤكد أن حماية قناة السويس لم تعد مجرد قضية اقتصادية، بل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي المصري .فالقناة ليست فقط مصدر دخل مهم، بل شريان حيوي يربط مصر بحركة الاقتصاد العالمي.

الخليج ...معادلة الاستقرار الاقتصادي

من بين الدوائر الإقليمية التي تؤثر مباشرة في الاقتصاد المصري تبرز منطقة الخليج العربي .فالعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الخليج ليست مجرد تبادل تجاري عابر، بل شبكة واسعة من الاستثمارات والتحويلات المالية والتعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية.

لكن التطورات الأخيرة في الخليج ـ خاصة المواجهة العسكرية مع إيران ـ كشفت أن استقرار هذه المنطقة لم يعد أمرًا مضمونًا كما كان في السابق .فالتوترات المتكررة في مضيق هرمز، والضربات التي طالت بعض منشآت الطاقة، والتقلبات في أسعار النفط، كلها عوامل تجعل من الضروري لمصر أن تعيد تقييم سياستها تجاه الخليج في ضوء هذه التحولات.

إن المصلحة المصرية الواضحة تكمن في دعم استقرار الخليج وتجنب تحوله إلى ساحة صراع مفتوح بين القوى الإقليمية والدولية، لأن أي انفجار كبير في تلك المنطقة سينعكس فورًا على الاقتصاد المصري.

الحاجة إلى رؤية جديدة

كل هذه التطورات تشير إلى أن مصر تحتاج إلى ما هو أكثر من إدارة يومية للأزمات .تحتاج إلى رؤية طويلة المدى تعيد ترتيب أولويات السياسة الخارجية، وتحدد بوضوح أين ينبغي أن تركز جهودها الدبلوماسية والاقتصادية خلال السنوات القادمة.

هذه الرؤية يجب أن تقوم على مبدأ بسيط لكنه عميق :أن السياسة الخارجية ليست هدفًا في ذاتها، بل وسيلة لحماية المصالح الوطنية وتعزيز قدرة الدولة على النمو والاستقرار.

ولهذا فإن بناء سياسة خارجية فعالة يتطلب الجمع بين ثلاثة عناصر أساسية:

وضوح تعريف المصالح الوطنية،

والقدرة على قراءة التحولات الدولية،

والمرونة في بناء الشراكات الإقليمية والدولية.

مصر واللحظة التاريخية

تمر المنطقة اليوم بلحظة تاريخية تشبه تلك اللحظات التي تتشكل فيها خرائط جديدة للنفوذ .ففي مثل هذه الفترات لا يكفي أن تحاول الدول تجنب المخاطر، بل يجب أن تسعى أيضًا إلى استثمار الفرص.

ومصر، بما تملكه من موقع جغرافي وثقل حضاري وسياسي، تملك فرصة حقيقية لإعادة بناء دورها الإقليمي إذا نجحت في صياغة سياسة خارجية متوازنة تجمع بين الواقعية والطموح.

إن استعادة الدور المصري ليست مسألة شعارات أو حنين إلى الماضي، بل عملية سياسية واقتصادية معقدة تتطلب رؤية واضحة، وإرادة تنفيذية قوية .والهدف من هذه السلسلة من المقالات هو محاولة الإسهام في صياغة تلك الرؤية عبر قراءة دقيقة للتحولات الجارية في المنطقة والعالم.

وفي الحلقة القادمة سننتقل إلى الملف الأكثر حساسية في معادلة الأمن القومي المصري :أمن النيل وأزمة سد النهضة، لنحاول الإجابة عن سؤال طال انتظاره :هل يمكن كسر الجمود في هذا الملف أم أننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة من المفاوضات التي لا تنتهي؟

ذلك السؤال سيكون المدخل الطبيعي لفهم كيف يمكن للسياسة الخارجية المصرية أن تتحرك بفاعلية أكبر كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

سدّ النهضة ...الأزمة والمتاهة الاستراتيجية

ليس سدّ النهضة مجرد مشروع هندسي ضخم أُقيم على مجرى النيل الأزرق، كما حاول البعض أن يختصره في خطاب تقني ضيق خلال السنوات الماضية .لقد تحولت هذه القضية، تدريجيًا وبهدوء، إلى واحدة من أعقد المعضلات الاستراتيجية التي واجهتها الدولة المصرية في تاريخها الحديث .فالنيل ليس مجرد مورد مائي بالنسبة لمصر؛ بل هو شريان الحياة الذي قامت عليه حضارتها، واستقرت حوله مجتمعاتها، وتشكّلت عبره جغرافيتها السياسية والاقتصادية منذ آلاف السنين.

إن أي دولة يمكنها أن تتعامل مع أزمة في الطاقة أو التجارة أو حتى الأمن بوسائل بديلة أو عبر الزمن .أما أزمة المياه، بالنسبة لمصر تحديدًا، فهي أزمة لا تقبل التأجيل ولا المغامرة .فالدولة المصرية تعتمد على نهر النيل فيما يقرب من سبعة وتسعين في المئة من مواردها المائية، في حين أن نصيب الفرد من المياه تراجع خلال العقود الأخيرة إلى أقل من خمسمائة متر مكعب سنويًا، وهو ما يضع مصر بالفعل ضمن الدول التي تعاني فقرًا مائيًا حادًا وفق المعايير الدولية.

ومع تجاوز عدد سكان البلاد حاجز المئة مليون نسمة، ومع تزايد آثار التغير المناخي وتذبذب معدلات الأمطار في الهضبة الإثيوبية، يصبح أي خلل في تدفق مياه النيل مسألة تتجاوز الحسابات الفنية لتتحول إلى قضية أمن قومي مباشر تمس الزراعة والغذاء والطاقة والاستقرار الاجتماعي في آن واحد.

النيل ...المعادلة الوجودية للدولة المصرية

تشير دراسات اقتصادية متعددة إلى أن نقص مليار متر مكعب واحد فقط من المياه قد يؤدي إلى فقدان ما يزيد على نحو ثلاثمائة ألف فدان من الأراضي الزراعية، وهو ما ينعكس مباشرة على الإنتاج الزراعي وفرص العمل في الريف المصري .وفي بلد يعتمد ملايين من مواطنيه على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل، يصبح أي انخفاض كبير في حصة المياه خطرًا مضاعفًا على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

من هنا يمكن فهم الحساسية الاستثنائية التي تتعامل بها مصر مع ملف سدّ النهضة .فالقضية لا تتعلق فقط بكمية المياه التي قد تتأثر خلال سنوات الملء، بل تتعلق أيضًا بكيفية إدارة النهر في المستقبل، خاصة في سنوات الجفاف أو الجفاف الممتد .وفي غياب اتفاق قانوني ملزم ينظم هذه المسألة، قد تصبح إدارة النهر خاضعة لإرادة طرف واحد، وهو ما لا يمكن لأي دولة تعتمد بالكامل تقريبًا على هذا المورد أن تقبله.

اتفاق إعلان المبادئ ...قراءة هادئة بعد عشر سنوات

عندما وُقِّع اتفاق إعلان المبادئ في الخرطوم عام 2015، بدا لكثيرين أنه خطوة نحو تسوية سياسية تفتح باب التعاون بين دول حوض النيل الشرقي .فقد أكد الاتفاق على مبادئ مهمة مثل عدم التسبب في ضرر ذي شأن، والتعاون في إدارة النهر، والتفاهم حول قواعد ملء وتشغيل السد.

لكن التجربة العملية خلال السنوات اللاحقة كشفت أن الاتفاق، رغم أهميته السياسية، ترك مساحات واسعة للتأويل، ولم يتضمن آليات تنفيذ واضحة تضمن احترام تلك المبادئ في الواقع .فقد ظل تحديد قواعد التشغيل في سنوات الجفاف، وآليات فض النزاعات، من القضايا التي لم تُحسم بصورة قانونية ملزمة.

هذه الثغرات سمحت لإثيوبيا بالمضي في ملء السد وتشغيله بصورة أحادية، وهو ما نقل الأزمة من إطار التفاوض الفني إلى متاهة استراتيجية مفتوحة تتداخل فيها السياسة بالقانون بالاقتصاد.

إن مراجعة هذه التجربة بهدوء لا تعني التنصل من الاتفاق، بل تعني إدراك حدوده والبحث عن سبل لتطويره أو استكماله بإطار قانوني أكثر صرامة.

السد بين التنمية والسياسة

من الإنصاف الاعتراف بأن سدّ النهضة بالنسبة لإثيوبيا يمثل مشروعًا تنمويًا ضخمًا يهدف إلى مضاعفة إنتاجها من الكهرباء وتعزيز اقتصادها الوطني .فالسد مصمم لإنتاج أكثر من خمسة آلاف ميغاواط من الطاقة الكهرومائية، وهو ما يجعله أكبر مشروع من نوعه في أفريقيا.

لكن المشكلة لا تكمن في حق إثيوبيا في التنمية، بل في كيفية إدارة مشروع بهذا الحجم على نهر دولي تشترك فيه عدة دول .فالنيل الأزرق ليس نهرًا محليًا، بل شريان مائي عابر للحدود يعتمد عليه ملايين البشر في أكثر من دولة.

ومن هنا فإن تحويل السد إلى أداة ضغط سياسي أو إلى واقع أحادي في إدارة النهر يفتح الباب لصراعات طويلة الأمد، لا تخدم في النهاية مصالح أي من شعوب المنطقة.

أخطاء المرحلة السابقة

لا يمكن لأي رؤية جديدة أن تنجح دون مراجعة صريحة لأخطاء المرحلة الماضية .ويمكن تلخيص أبرز هذه الأخطاء في ثلاثة محاور رئيسية.

- أولًا، الاعتماد المفرط على مسار تفاوضي طويل دون وجود أدوات ضغط قانونية أو دبلوماسية فعالة تدفع نحو تسوية نهائية.
- ثانيًا، تأخر بناء تحالفات أفريقية داعمة للموقف المصري داخل الاتحاد الأفريقي والمؤسسات القارية.
- ثالثًا، ضعف الحضور الإعلامي والدبلوماسي الدولي للقضية، بحيث لم تتحول أزمة النيل إلى قضية رأي عام عالمي كما حدث في ملفات دولية مشابهة.

هذه المراجعة ليست بحثًا عن اللوم، بل خطوة ضرورية لتصحيح المسار.

كسر الجمود ...نحو مقاربة مصرية جديدة

إن الخروج من المتاهة الاستراتيجية التي فرضتها أزمة سدّ النهضة يتطلب الانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة المبادرة .ويمكن لهذه المبادرة أن تقوم على أربع مسارات متوازية.

المسار الأول هو المسار القانوني الدولي .فالقانون الدولي للمجاري المائية المشتركة يقر مبدأ الاستخدام المنصف وعدم إحداث ضرر جسيم للدول الأخرى .ويمكن لمصر أن تعمل على تفعيل هذا الإطار القانوني عبر المؤسسات الدولية.

المسار الثاني هو المسار الأفريقي .فالقضية لا تخص مصر وإثيوبيا والسودان فقط، بل تتعلق بمستقبل إدارة المياه في القارة كلها .ومن هنا يمكن لمصر أن تعمل على بناء شراكات أفريقية أوسع تدعم فكرة الإدارة المشتركة للأنهار الدولية.

المسار الثالث هو المسار التنموي .فبدلًا من النظر إلى السد باعتباره مشروعًا منفردًا، يمكن العمل على إدماجه في شبكة إقليمية للطاقة تشمل الربط الكهربائي بين دول المنطقة.

أما المسار الرابع فهو المسار الداخلي، عبر تطوير سياسات إدارة المياه داخل مصر نفسها.

حلول عملية وغير تقليدية للأزمة

إذا كانت الحلول التقليدية لم تحقق تقدمًا ملموسًا خلال العقد الماضي، فإن المرحلة المقبلة تحتاج إلى أفكار أكثر ابتكارًا وجرأة.

ومن بين المقترحات الواقعية التي يمكن طرحها:

- أولًا :إنشاء آلية إقليمية لإدارة الجفاف تضم مصر وإثيوبيا والسودان، بحيث يتم الاتفاق مسبقًا على إجراءات واضحة لتوزيع المياه في سنوات الشح.
- ثانيًا :تأسيس صندوق تنمية إقليمي لحوض النيل الأزرق يمول مشروعات الطاقة والزراعة المشتركة، بما يخلق مصالح اقتصادية متبادلة تقلل احتمالات الصراع.
- ثالثًا :إدراج قضية إدارة مياه النيل ضمن أجندة الأمن الغذائي الأفريقي، بما يمنحها بعدًا قاريًا أوسع.
- رابعًا :توسيع برامج تحلية المياه في مصر على ساحلي البحرين المتوسط والأحمر لتخفيف الضغط على النيل.
- خامسًا :تطوير سياسات زراعية جديدة تقلل تدريجيًا من زراعة المحاصيل الأكثر استهلاكًا للمياه.

هذه الحلول لا تعني التخلي عن الحقوق المصرية، بل تهدف إلى تحويل الأزمة من مواجهة صفرية إلى نظام مؤسسي لإدارة النهر.

بين الواقعية والطموح

التعامل مع أزمة سد النهضة يتطلب قدرًا كبيرًا من الواقعية السياسية .فمصر لا تستطيع تجاهل الحقائق الجديدة في حوض النيل، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع القبول بوضع يجعل أمنها المائي رهينة لقرارات أحادية.

ومن هنا فإن السياسة الأكثر عقلانية هي تلك التي تجمع بين الصلابة في حماية المصالح الحيوية والمرونة في البحث عن صيغ تعاون جديدة.

لقد كان النيل دائمًا أكثر من مجرد نهر؛ كان روح الجغرافيا المصرية ومصدر استقرارها عبر القرون .ولهذا فإن حماية هذا المورد ليست قضية فنية أو دبلوماسية فقط، بل مسألة تتعلق بمستقبل الدولة المصرية نفسها.

نحو معادلة جديدة للنيل

ربما لا يكون من الواقعي توقع حل سريع لأزمة سد النهضة، لكن من المؤكد أن استمرار الوضع الحالي دون تغيير ليس خيارًا مستدامًا.

الهدف الحقيقي للسياسة المصرية يجب أن يكون إعادة صياغة معادلة إدارة النيل بطريقة تحقق ثلاثة أهداف متوازنة:

،حماية الحقوق المائية المصرية

،ضمان الاستقرار الإقليمي في حوض النيل

وفتح الباب أمام تعاون اقتصادي وتنموي طويل الأمد.

ففي نهاية المطاف، لا يتعلق الأمر فقط بمياه نهر، بل بمستقبل أمة بأكملها.

ولهذا فإن إدارة هذا الملف بنجاح ليست مجرد مسألة دبلوماسية، بل خطوة أساسية في طريق أوسع كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

وفي الحلقة الثالثة من هذه السلسلة ننتقل إلى ملف آخر لا يقل خطورة :أمن البحر الأحمر وقناة السويس بعد حرب غزة وأزمة الخليج، وكيف يمكن لمصر أن تحمي أحد أهم شرايين التجارة العالمية في مواجهة التهديدات الجديدة.

البحر الأحمر وقناة السويس ...معركة الوريد والشريان

لم تكن قناة السويس يومًا مجرد مجرى مائي يربط بين البحرين، بل كانت منذ افتتاحها في القرن التاسع عشر أحد أهم مفاصل الاقتصاد العالمي، ونقطة ارتكاز في التوازنات الدولية .فعبر هذا الممر الضيق في قلب الجغرافيا المصرية كانت تمر ما يقارب 12 %من التجارة العالمية، وما يقارب 30 %من تجارة الحاويات بين آسيا وأوروبا،

وفق تقديرات مؤسسات التجارة الدولية .ولهذا لم تكن القناة مجرد مشروع مصري ناجح، بل شريانًا حيويًا في الجسد الاقتصادي للعالم.

لكن السنوات الأخيرة كشفت أن هذا الشريان الذي بدا طويلًا وكأنه حقيقة ثابتة في خرائط التجارة الدولية دخل مرحلة اختبار غير مسبوقة .فمع اندلاع الحرب في غزة في أكتوبر 2023، وما تبعها من تصعيد إقليمي واسع، انتقلت أصداء الصراع إلى البحر .وحين بدأت جماعة الحوثي في اليمن تنفيذ هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على السفن التجارية في البحر الأحمر وباب المندب فيما سُمّي آنذاك »حرب الإسناد«، تغيرت معادلة الأمن الملاحي في هذا الممر الحيوي.

في تلك اللحظة تحديدًا لم تعد الأزمة مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل تحولت إلى اختبار حقيقي لقدرة النظام التجاري العالمي على الصمود أمام صدمات الجغرافيا السياسية .فخلال أشهر قليلة اضطرت شركات الشحن العالمية الكبرى إلى تحويل مسارات مئات السفن بعيدًا عن قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما أضاف ما بين 10 إلى 15 يومًا إضافيًا إلى الرحلة البحرية الواحدة بين آسيا وأوروبا.

وهكذا دخلت قناة السويس مرحلة جديدة من تاريخها؛ مرحلة يمكن وصفها بدقة بأنها معركة الوريد والشريان:

الوريد الذي يغذي الاقتصاد المصري بعائداته الحيوية،
والشريان الذي يربط الاقتصاد العالمي بين الشرق والغرب.

البحر الأحمر في قلب الاقتصاد العالمي

إلى أن حركة التجارة عبر قناة السويس انخفضت (UNCTAD) تشير تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بعض أشهر عام 2024 بنسبة وصلت إلى 42 %مقارنة بعام 2023 نتيجة اضطرابات البحر الأحمر .كما أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن عدد السفن التي اختارت طريق رأس الرجاء الصالح ارتفع بشكل غير مسبوق خلال ذروة الأزمة.

أما داخل مصر فقد أعلنت هيئة قناة السويس أن الإيرادات السنوية للقناة تراجعت من نحو 9.4 مليارات دولار في 2022--2023 إلى حوالي 7.2 مليارات دولار في 2023--2024 نتيجة انخفاض حركة السفن .كما انخفض عدد السفن العابرة من 25,911 سفينة إلى 20,148 سفينة خلال الفترة نفسها.

ولم تتوقف آثار الأزمة عند الاقتصاد المصري .فقد ارتفعت تكاليف الشحن البحري بين آسيا وأوروبا إلى أكثر من 300% خلال الأشهر الأولى من الأزمة، كما تضاعفت تكاليف التأمين على السفن العابرة للبحر الأحمر.

:هذه الأرقام تعكس حقيقة واضحة

.أن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر لم يعد قضية إقليمية، بل أزمة في سلاسل الإمداد العالمية

البحر الأحمر ...الجغرافيا التي تصنع السياسة

من يتأمل خريطة البحر الأحمر يدرك أنه ليس مجرد مسطح مائي يفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، بل ممر استراتيجي .يربط ثلاث مناطق جيوسياسية كبرى :الشرق الأوسط، وشرق أفريقيا، والبحر المتوسط

:وفي قلب هذا الممر تقع ثلاث نقاط اختناق بحرية رئيسية

،قناة السويس في الشمال

،باب المندب في الجنوب

.ومضيق هرمز في الشرق

هذه النقاط الثلاث تشكل ما يمكن وصفه بمثلث الطاقة والتجارة العالمي .فجزء كبير من صادرات النفط والغاز من .الخليج يمر عبر مضيق هرمز، ثم يعبر البحر الأحمر عبر باب المندب وصولًا إلى قناة السويس

.ولهذا فإن أي اضطراب في أحد هذه الممرات ينعكس فورًا على الممرين الآخرين

وقد كشفت الحرب الأخيرة في الخليج بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران أن الممرات البحرية أصبحت جزءًا .من أدوات الردع في الصراعات الإقليمية، وليس مجرد طرق للتجارة

قناة السويس بين التهديد الأمني والمنافسة الجيوسياسية

.كشفت أزمة البحر الأحمر عن ثلاثة أنواع رئيسية من التحديات التي تواجه قناة السويس

التحدي الأول هو التهديد الأمني المباشر للملاحة البحرية، عبر الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة على .السفن التجارية

التحدي الثاني يتمثل في المنافسة الجيوسياسية المرتبطة بالممرات البديلة .فقد عادت بعض القوى الدولية إلى طرح مشاريع نقل بديلة تقلل الاعتماد على قناة السويس، سواء عبر ممرات برية أو عبر خطوط سكك حديدية تربط الخليج بالبحر المتوسط.

أما التحدي الثالث فيرتبط بالتغيرات في الاقتصاد العالمي نفسه، حيث بدأت بعض الشركات الكبرى إعادة توزيع سلاسل الإمداد لتقليل الاعتماد على الممرات البحرية الحساسة.

هذه التحديات تعني أن قناة السويس لم تعد تعتمد فقط على موقعها الجغرافي، بل أصبحت بحاجة إلى رؤية استراتيجية شاملة تحمي مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي.

القرن الأفريقي ...المفتاح الجنوبي لأمن البحر الأحمر

في قلب هذه المعادلة يبرز القرن الأفريقي بوصفه أحد المفاتيح الأساسية لفهم مستقبل البحر الأحمر.

فالمنطقة الممتدة من جيبوتي إلى الصومال وإثيوبيا وإريتريا أصبحت خلال العقد الأخير محورًا رئيسيًا في التنافس الجيوسياسي بين القوى الدولية.

تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الاستثمارات الدولية في ممرات النقل والبنية التحتية في القرن الأفريقي تجاوزت مليار دولار خلال السنوات الأخيرة ضمن برامج دعم الممرات الاقتصادية.

ومن أبرز هذه المشاريع تطوير ممر جيبوتي -- أديس أبابا الذي أصبح أحد أهم ممرات التجارة في شرق أفريقيا، إضافة إلى مشاريع الربط الكهربائي بين دول المنطقة.

هذه التطورات تعني أن استقرار القرن الأفريقي أصبح عنصرًا أساسيًا في أمن البحر الأحمر.

ولهذا فإن تعزيز الحضور المصري في هذه المنطقة ليس خيارًا ثانويًا، بل ضرورة استراتيجية.

فرص التعاون الاقتصادي مع القرن الأفريقي

يمكن لمصر أن تلعب دورًا أكبر في القرن الأفريقي عبر عدة مسارات.

المسار الأول يتمثل في الاستثمار في الموانئ والخدمات اللوجستية في دول مثل جيبوتي والصومال.

المسار الثاني يتعلق بمشروعات البنية التحتية والطرق والنقل التي تحتاجها هذه الدول بشدة.

المسار الثالث يتمثل في تعزيز الحضور المصري في قطاعات الدواء والتعليم والخدمات الصحية.

أما المسار الرابع فيتعلق بالاستثمار في الأمن الغذائي والزراعة.

هذه المسارات يمكن أن تحول الحضور المصري في القرن الأفريقي من حضور سياسي محدود إلى نفوذ اقتصادي استراتيجي.

نحو استراتيجية مصرية شاملة للبحر الأحمر

أظهرت أزمة البحر الأحمر أن إدارة هذا الملف لا يمكن أن تبقى قضية قطاعية تخص الملاحة فقط.

المطلوب هو بناء استراتيجية مصرية شاملة تقوم على عدة محاور.

أول هذه المحاور هو تعزيز التعاون الأمني مع الدول المطلة على البحر الأحمر.

وثانيها توسيع الحضور المصري في القرن الأفريقي عبر التعاون الاقتصادي والاستثماري.

وثالثها تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحيث تتحول إلى مركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

أما المحور الرابع فيتمثل في بناء شراكات دولية أوسع لحماية الملاحة البحرية.

فكرة التحالف الأمني لدول البحر الأحمر

في ضوء التحولات الأخيرة تبرز فكرة تستحق الدراسة الجادة :إقامة تحالف أمني وعسكري للدول المتشاطئة على البحر الأحمر.

:يمكن أن يقوم هذا التحالف على عدة مبادئ أساسية

،حماية حرية الملاحة البحرية

،التنسيق في مواجهة التهديدات الأمنية

،تبادل المعلومات الاستخباراتية

تأمين الموانئ والبنية التحتية البحرية.

هذا الإطار لا ينبغي أن يكون موجهاً ضد طرف بعينه، بل أن يكون نظامًا إقليميًا لحماية أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

ومصر، بحكم موقعها وثقلها السياسي وخبرتها البحرية، تبدو الدولة الأقدر على طرح هذه المبادرة.

التوصيات

إنشاء مجلس مصري أعلى لأمن البحر الأحمر وقناة السويس.

إطلاق مبادرة إقليمية لتنسيق الأمن البحري بين الدول المطلة على البحر الأحمر.

توسيع الحضور الاقتصادي المصري في دول القرن الأفريقي.

تطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كمركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

تعزيز التعاون الدولي لحماية الملاحة في البحر الأحمر.

دراسة تأسيس تحالف أمني للدول المتشاطئة لحماية هذا الممر الحيوي.

معركة الوريد والشريان

حين ننظر إلى خريطة التجارة العالمية ندرك أن قناة السويس ليست مجرد مشروع اقتصادي ناجح، بل عقدة استراتيجية تربط اقتصاديات القارات الثلاث.

ولهذا فإن الدفاع عنها لم يعد مجرد مهمة إدارية أو أمنية محدودة، بل أصبح جزءًا من معركة أوسع لحماية مكانة مصر في النظام الدولي.

فالجغرافيا قد تمنح الدول موقعًا مميزًا، لكنها لا تضمن لها المكانة .وحدها الرؤية الاستراتيجية القادرة على تحويل هذا الموقع إلى قوة.

ومن هنا فإن حماية قناة السويس وأمن البحر الأحمر ليست مجرد ضرورة اقتصادية، بل خطوة أساسية في مشروع أوسع كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

وفي الحلقة الرابعة من هذه السلسلة ننتقل إلى محور آخر بالغ الأهمية :إعادة بناء العلاقات الإقليمية لمصر مع القوى العربية وتركيا في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها المنطقة.

مصر والخليج وتركيا ...إعادة بناء التوازن الإقليمي

ليست السياسة الخارجية مجرد حركة دبلوماسية بين العواصم، بل هي في جوهرها فن إدارة التوازنات في عالم يتغير باستمرار. وفي الشرق الأوسط، حيث تتقاطع الجغرافيا بالتاريخ، والمصالح الاقتصادية بالصراعات السياسية، تصبح هذه المهمة أكثر تعقيدًا وأشد حساسية. فالعقد الماضي وحده كان كفيلًا بإعادة رسم خريطة المنطقة أكثر من مرة: من الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول العربية منذ عام 2011، إلى الحروب الأهلية الممتدة، ثم إلى التحولات الاستراتيجية التي فرضتها الصراعات الإقليمية الكبرى.

وسط هذه التحولات، تجد مصر نفسها أمام لحظة إعادة تعريف لدورها الإقليمي. فالقاهرة ليست دولة عابرة في معادلة الشرق الأوسط، بل أحد مراكزه التاريخية الكبرى. غير أن هذا الدور لا يمكن أن يستعاد بالشعارات، بل عبر بناء شبكة علاقات إقليمية متوازنة تعكس مصالح مصر وتمنحها القدرة على التأثير في اتجاهات الإقليم.

إن قراءة التطورات الأخيرة تكشف بوضوح أن مصالح مصر تتقاطع بدرجة كبيرة مع مصالح ثلاث قوى إقليمية رئيسية هي المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر. فهذه الدول، رغم اختلافاتها السياسية في بعض الملفات، تلتقي مع مصر في عدد من القضايا الاستراتيجية: استقرار البحر الأحمر، منع تفكك السودان، احتواء التوترات في ليبيا، والبحث عن أفق سياسي للقضية الفلسطينية بعد حرب غزة.

ومن هنا فإن إعادة بناء شبكة العلاقات المصرية مع هذه القوى لم تعد خيارًا دبلوماسيًا محدودًا، بل أصبحت جزءًا من رؤية أوسع كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

الخليج ...العمق الاقتصادي والسياسي

ترتبط مصر بدول الخليج العربي بعلاقات عميقة تمتد لعقود طويلة، تقوم على شبكة متشابكة من المصالح الاقتصادية والبشرية والسياسية. فاليوم يعمل في دول الخليج ما يقرب من خمسة ملايين مصري، وتشير تقديرات البنك المركزي المصري إلى أن تحويلاتهم المالية شكلت خلال السنوات الماضية أحد أهم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري، إذ تجاوزت في بعض السنوات 30 مليار دولار سنويًا.

أما على مستوى الاستثمار، فقد أصبحت دول الخليج أحد أكبر المستثمرين في الاقتصاد المصري. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الاستثمارات الخليجية المباشرة في مصر تجاوز 40 مليار دولار خلال العقدين الماضيين، موزعة على قطاعات الطاقة والعقارات والسياحة والبنية التحتية.

لكن العلاقة بين مصر والخليج لا يمكن فهمها من زاوية الاقتصاد فقط .فالخليج يمثل أيضًا أحد الأعمدة الرئيسية لاستقرار النظام العربي .وقد أظهرت التطورات الإقليمية الأخيرة، خاصة في البحر الأحمر والسودان وغزة، أن التحديات التي تواجه المنطقة أصبحت أكبر من أن تتحملها دولة واحدة.

العلاقات المصرية السعودية ...شراكة تحتاج إعادة ضبط

تمثل المملكة العربية السعودية الشريك العربي الأهم لمصر، سواء من حيث الوزن الاقتصادي أو السياسي .فالتاريخ الحديث للنظام العربي يكشف أن القاهرة والرياض كانتا دائمًا ركيزتين أساسيتين في توازن المنطقة.

تشير البيانات الاقتصادية إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية تجاوز 12 مليار دولار سنويًا، بينما تبلغ الاستثمارات السعودية في مصر أكثر من 25 مليار دولار في قطاعات متعددة.

غير أن العلاقات بين البلدين شهدت خلال السنوات الأربع الماضية توترًا ملحوظًا، يمكن اعتباره الأكثر وضوحًا منذ مرحلة الخلافات السياسية في الستينيات .فقد ظهرت تباينات في بعض الملفات الإقليمية، كما برزت في بعض اللحظات منافسة غير معلنة حول أدوار القيادة في النظام العربي.

لكن التطورات الأخيرة في الخليج، خصوصًا المواجهة مع إيران والتوترات المرتبطة بأمن الطاقة والملاحة، قد تدفع القاهرة والرياض إلى إعادة ترتيب العلاقة بينهما .فالأحداث أظهرت أن التحديات التي تواجه المنطقة اليوم تتجاوز قدرة أي دولة منفردة على التعامل معها.

ومن هنا تبدو الحاجة ملحة إلى إعادة صياغة العلاقة المصرية السعودية على أساس الشراكة وتوزيع الأدوار بدل المنافسة على النفوذ.

التوصيات

- إطلاق حوار استراتيجي دوري بين القاهرة والرياض حول قضايا الأمن الإقليمي.
- تطوير شراكات صناعية مشتركة في مجالات الطاقة والصناعات التحويلية.
- تعزيز التنسيق السياسي في ملفات السودان والبحر الأحمر.

العلاقات المصرية القطرية ...فرصة للتقارب العربي

شهدت العلاقات المصرية القطرية تحسنًا كبيرًا منذ المصالحة الخليجية عام 2021 .وقد انعكس هذا التحسن في زيادة التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين.

تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن الاستثمارات القطرية في مصر مرشحة للوصول إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة، خصوصًا في قطاعات السياحة والبنية التحتية والطاقة.

لكن الدور القطري لا يقتصر على الاقتصاد .فقد لعبت الدوحة دورًا مهمًا في الوساطات السياسية المتعلقة بالحرب في غزة، وهو ما أتاح مساحة أكبر للتنسيق مع القاهرة في إدارة هذا الملف المعقد.

كما أن هناك تقاربًا واضحًا في المواقف المصرية والقطرية حول ضرورة استقرار السودان ومنع انزلاقه إلى صراع إقليمي واسع.

التوصيات

توسيع الاستثمارات القطرية في قطاعات الإنتاج والصناعة داخل مصر.

تعزيز التنسيق السياسي في الملف الفلسطيني.

تطوير التعاون الإعلامي والثقافي بين البلدين.

العلاقات المصرية التركية ...تقاطع المصالح

تعد تركيا إحدى أهم القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط .وقد شهدت العلاقات المصرية التركية خلال العقد الماضي توترًا سياسيًا قبل أن تبدأ مرحلة جديدة من التقارب التدريجي منذ عام 2023.

تشير البيانات الاقتصادية إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا تجاوز 9 مليارات دولار سنويًا، كما أن الشركات التركية تعد من أكبر المستثمرين الصناعيين في مصر، خصوصًا في قطاع النسيج والصناعات الهندسية.

لكن الأهمية الاستراتيجية لهذه العلاقة تتجاوز الاقتصاد .ففي ليبيا، على سبيل المثال، أصبح هناك إدراك متزايد لدى القاهرة وأنقرة بضرورة الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ومنع عودة الصراع العسكري.

كما أن هناك تقاربًا في الرؤى بشأن استقرار البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حيث تدرك الدولتان أن اضطراب هذه المنطقة ينعكس مباشرة على أمن التجارة العالمية.

التوصيات

رفع مستوى العلاقات المصرية التركية إلى شراكة استراتيجية.

.تطوير التعاون الصناعي والتكنولوجي بين البلدين

.تنسيق المواقف في ملفات ليبيا والبحر الأحمر

الإمارات ...شريك اقتصادي وتوجهات تستدعي الحذر

لعبت الإمارات دورًا اقتصاديًا مهمًا في دعم الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية، من خلال استثمارات كبيرة .في قطاعات متعددة

لكن في المقابل، ظهرت خلال السنوات الأخيرة تساؤلات متزايدة حول بعض التوجهات السياسية والاقتصادية الإماراتية في المنطقة .فقد أثارت التحركات الإماراتية في ملفات مثل السودان والقرن الأفريقي وليبيا قلقًا لدى بعض .الأطراف الإقليمية، نظرًا لما قد تخلقه من تنافس جيوسياسي جديد

كما أن التوسع الكبير للاستثمارات الإماراتية في بعض القطاعات الحيوية في الاقتصاد المصري قد يخلق على .المدى الطويل حالة من الاعتماد الاقتصادي المفرط على طرف واحد، وهو ما قد يتحول إلى أداة ضغط سياسي

التوصيات

.الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع الإمارات مع تنويع مصادر الاستثمار الأجنبي

.تقليل فكرة بيع الأصول لدولة واحدة بشكل واسع

.توزيع الاستثمارات بين شركاء دوليين مختلفين لضمان التوازن الاقتصادي

نحو توازن إقليمي جديد

إن التقارب النسبي في المواقف بين مصر والسعودية وقطر وتركيا في ملفات مثل غزة والسودان والبحر الأحمر .يفتح الباب أمام تصور جديد للنظام الإقليمي

فبدل أن تبقى المنطقة أسيرة الاستقطاب الحاد بين المحاور المتنافسة، يمكن لهذه الدول أن تبني شبكة تعاون تقوم .على حماية الاستقرار الإقليمي وتعزيز التنمية الاقتصادية

.هذا الإطار لا يعني إقامة محور سياسي مغلق، بل تنسيقًا استراتيجيًا مرنًا حول القضايا المشتركة

وأخيرًا

يقف الشرق الأوسط اليوم أمام لحظة إعادة تشكيل تاريخية .فإما أن تستمر المنطقة في الدوران داخل دائرة الصراعات، أو أن تبدأ مرحلة جديدة من إعادة بناء التوازنات.

بالنسبة لمصر، فإن تطوير العلاقات مع القوى الإقليمية الكبرى مثل السعودية وقطر وتركيا يمثل خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

فالدبلوماسية الناجحة لا تقوم على اختيار حلفاء دائمين أو خصوم دائمين، بل على القدرة على إدارة المصالح المتغيرة بحكمة.

وهكذا يصبح الهدف واضحًا :بناء شبكة علاقات إقليمية متوازنة كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

وفي الحلقة الخامسة والأخيرة من هذه السلسلة سننتقل إلى الدائرة الأوسع، حيث سنناقش مستقبل العلاقات الدولية لمصر مع أوروبا والولايات المتحدة والصين وأفريقيا، وكيف يمكن لهذه العلاقات أن ترسم ملامح السياسة الخارجية المصرية في العقد القادم.

مصر والعالم ...أوروبا وفرنسا وإعادة تعريف المكانة الدولية

تُقاس قوة الدول في لحظات التحول الكبرى بقدرتها على قراءة العالم كما هو، لا كما كان .فالدبلوماسية الحقيقية ليست مجرد إدارة علاقات تقليدية، بل هي فنّ إعادة التموضع في نظام دولي يتغير بسرعة .والعالم اليوم يقف بالفعل أمام مرحلة انتقالية عميقة، حيث تتراجع ملامح النظام الدولي الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة، بينما تتشكل ملامح نظام أكثر تعقيدًا وتعددية في مراكز القوة.

European Council onفي لندن و Chatham House تشير دراسات صادرة عن مراكز بحثية أوروبية مثل في برلين وباريس إلى أن العالم يتجه تدريجيًا نحو نظام متعدد الأقطاب، تتنافس فيه Foreign Relations الولايات المتحدة والصين على النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي، بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى بناء ما يسميه بعض الباحثين بـ الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي.

في هذا السياق المتغير، تبدو مصر أمام فرصة تاريخية لإعادة تعريف موقعها في النظام الدولي .فالقاهرة ليست مجرد دولة إقليمية، بل نقطة التقاء بين ثلاث دوائر استراتيجية كبرى :الشرق الأوسط، والبحر المتوسط، وأفريقيا .ومن هنا فإن بناء شبكة علاقات دولية متوازنة لم يعد مجرد خيار دبلوماسي، بل ضرورة استراتيجية كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

أوروبا ...الشريك الاقتصادي والسياسي الأول

.منذ توقيع اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية عام 2004، أصبحت أوروبا الشريك الاقتصادي الأكبر لمصر وتشير بيانات المفوضية الأوروبية إلى أن الاتحاد الأوروبي يستحوذ على ما يقرب من 30 %من إجمالي التجارة .الخارجية المصرية، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في السنوات الأخيرة نحو 40 مليار يورو سنويًا

إلى جانب التجارة، يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر .وتشير تقديرات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى أن الشركات الأوروبية تلعب دورًا رئيسيًا في قطاعات الطاقة والبنية .التحتية والصناعة في مصر

لكن العلاقة المصرية الأوروبية تتجاوز الاقتصاد إلى مجالات أخرى لا تقل أهمية .فالهجرة غير الشرعية وأمن .البحر المتوسط ومكافحة الإرهاب تمثل ملفات مشتركة دفعت الطرفين إلى تعزيز التعاون الأمني والسياسي

إلى أن مصر أصبحت أحد الشركاء الرئيسيين (IFRI) تشير تقارير صادرة عن المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية German Marshall للاتحاد الأوروبي في إدارة ملفات الاستقرار في جنوب المتوسط .كما يرى باحثون في أن القاهرة تلعب دورًا مهمًا في حماية استقرار شرق المتوسط ومنع انتقال الفوضى من مناطق النزاع إلى Fund .أوروبا

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن العلاقة بين مصر وأوروبا لم تعد مجرد شراكة اقتصادية، بل أصبحت .ركيزة أساسية في معادلة الاستقرار الإقليمي

التوصيات

.تطوير اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي بما يسمح بزيادة الصادرات الصناعية المصرية --

.تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر --

.توسيع الشراكة الأمنية في ملفات الهجرة ومكافحة الإرهاب --

فرنسا ...شريك استراتيجي يتجاوز الاقتصاد

إذا كانت أوروبا تمثل الشريك الاقتصادي الأكبر لمصر، فإن فرنسا تحتل مكانة خاصة داخل هذه العلاقة .فالعلاقات .المصرية الفرنسية تمتد إلى أكثر من قرن من التعاون السياسي والثقافي والعسكري

تشير بيانات وزارة الاقتصاد الفرنسية إلى أن الاستثمارات الفرنسية في مصر تجاوزت 7 مليارات يورو، كما تعمل .أكثر من 160 شركة فرنسية في السوق المصرية في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات

لكن التعاون بين البلدين لا يقتصر على الاقتصاد .فقد أصبحت فرنسا خلال العقد الأخير أحد أهم شركاء مصر في المجال العسكري، حيث شملت صفقات التعاون الدفاعي طائرات رافال المقاتلة وفرقاطات بحرية متطورة.

في باريس إلى أن فرنسا Fondation pour la Recherche Stratégique تشير تحليلات صادرة عن مركز ترى في مصر عنصرًا أساسيًا في استقرار شرق المتوسط وشمال أفريقيا .كما يعتبر بعض الباحثين الفرنسيين أن القاهرة تمثل أحد المفاتيح الرئيسية لإدارة ملفات الهجرة غير الشرعية والإرهاب في جنوب المتوسط.

إلى جانب ذلك، فإن التقارب المصري الفرنسي يتعزز في ملفات إقليمية عدة، مثل ليبيا والبحر الأحمر وغزة .ففي ليبيا، تدعم باريس والقاهرة فكرة الحفاظ على وحدة الدولة الليبية ومنع عودة الحرب .وفي البحر الأحمر، ترى فرنسا أن استقرار هذا الممر الحيوي يمثل مصلحة مشتركة مع مصر.

التوصيات

-- تطوير الشراكة الدفاعية بين مصر وفرنسا في مجالات التكنولوجيا العسكرية.

-- تعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة المتجددة والنقل.

-- توسيع الحوار السياسي حول قضايا البحر الأحمر وشرق المتوسط.

الولايات المتحدة ...شراكة تقليدية تحتاج إعادة تعريف

لا تزال الولايات المتحدة لاعبًا رئيسيًا في النظام الدولي، كما تظل شريكًا مهمًا لمصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 .فقد قدمت واشنطن لمصر مساعدات عسكرية واقتصادية تجاوزت 80 مليار دولار خلال العقود الأربعة الماضية.

لكن العلاقات المصرية الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة مرحلة من إعادة التقييم المتبادل .فالتغيرات في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، إضافة إلى التحولات في النظام الدولي، دفعت القاهرة إلى تنويع علاقاتها الدولية بدل الاعتماد على شريك واحد.

إلى أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة دخلت Brookings Institution تشير تحليلات صادرة عن مرحلة جديدة تقوم على المصالح المتبادلة أكثر من الاعتماد الاستراتيجي التقليدي.

التوصيات

-- الحفاظ على التعاون العسكري مع الولايات المتحدة مع تنويع مصادر التسليح.

-- توسيع التعاون في مجالات التكنولوجيا والتعليم.

-- تعزيز الحوار السياسي حول قضايا الاستقرار الإقليمي.

الصين ...الشريك الاقتصادي الصاعد

خلال العقدين الماضيين أصبحت الصين أحد أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر .فقد تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين 15 مليار دولار سنويًا، كما أصبحت بكين أحد المستثمرين الرئيسيين في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وقد لعبت مبادرة الحزام والطريق دورًا مهمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين القاهرة وبكين، خاصة في مجالات البنية التحتية والنقل والصناعة.

إلى جانب ذلك، شهدت السنوات الأخيرة صعود أطر اقتصادية جديدة مثل تجمع بريكس الذي يضم دولًا كالصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وانضمت إليه مؤخرًا دول من الشرق الأوسط وأفريقيا، من بينها مصر والسعودية وإيران وإثيوبيا.

في باريس أن توسع هذه التكتلات Institut Montaigne يرى بعض الباحثين في مراكز التفكير الأوروبية مثل الاقتصادية يعكس رغبة دول الجنوب العالمي في تحقيق قدر أكبر من التوازن داخل النظام الاقتصادي الدولي، خاصة في ظل السياسات الاقتصادية والمالية الغربية التي هيمنت لعقود طويلة.

وبالنسبة لمصر، فإن المشاركة في مثل هذه الأطر يمكن أن توفر فرصًا لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الأسواق الصاعدة، وتنويع الشركاء الدوليين، دون أن يعني ذلك التخلي عن العلاقات التقليدية مع الغرب.

التوصيات

-- توسيع الاستثمارات الصينية في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا.

-- الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق لتطوير البنية التحتية.

-- تعزيز التعاون داخل الأطر الاقتصادية متعددة الأطراف مثل بريكس.

أفريقيا ...العمق الاستراتيجي

تبقى القارة الأفريقية العمق الطبيعي لمصر جغرافيًا وسياسيًا .وتشير بيانات الاتحاد الأفريقي إلى أن التجارة البينية داخل القارة لا تزال أقل من 20 %من إجمالي التجارة الأفريقية، وهو ما يفتح مجالًا واسعًا أمام مصر لتعزيز دورها الاقتصادي.

كما أن مشاريع الربط الكهربائي والبنية التحتية يمكن أن تفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين مصر ودول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي.

التوصيات

توسيع التجارة البينية مع الدول الأفريقية --.

تطوير مشاريع البنية التحتية المشتركة --.

تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والزراعة --.

وأخيرًا

إن إعادة صياغة العلاقات الدولية لمصر ليست مهمة سهلة، لكنها ضرورة استراتيجية في عالم يتغير بسرعة .فالدول التي تنجح في قراءة التحولات الدولية تستطيع أن تحول موقعها الجغرافي وثقلها التاريخي إلى قوة سياسية واقتصادية مؤثرة.

وبالنسبة لمصر، فإن تطوير العلاقات مع أوروبا وفرنسا والولايات المتحدة والصين وأفريقيا يمثل جزءًا من رؤية أوسع لإعادة بناء مكانتها الدولية.

فالدبلوماسية ليست مجرد إدارة للعلاقات، بل فن تحويل المصالح المشتركة إلى شبكة من الشراكات طويلة الأمد.

وهكذا يصبح الهدف واضحًا :بناء شبكة علاقات دولية متوازنة كي تعود مصر قوية وتسترد وزنها الاستراتيجي.

رؤيتنا السياسية

أزمة السياسة المصرية

- مشهدٌ سياسيٌّ تتراكم فيه اللافتات وتتراجع فيه الحيوية، حتى بات الفرق واضحًا بين كثافة الأسماء وندرة الفعل. كثرة الكيانات لا تعني بالضرورة قوة الحياة الحزبية، كما أن ازدحام الساحة لا يساوي حيوية التنافس. السياسة روحٌ قبل أن تكون تسجيلًا رسميًا، وممارسةٌ قبل أن تكون رقمًا في السجلات.

- حياةٌ حزبية تعاني تضخمًا عدديًا يقابله ضعف نوعي، فتتحول التعددية من قيمة دستورية إلى صورة شكلية. أحزاب كثيرة مسجلة، غير أن التأثير الحقيقي يظل محدودًا، محاطًا بإطار ضيق لا يسمح بتمدد الفكرة ولا بتصاعد البديل.

- برلمانٌ يُفترض أن يكون ساحة رقابة وتشريع، يجد نفسه في أحيان كثيرة أقرب إلى التصديق منه إلى المساءلة. جوهر العمل النيابي يقوم على توازن السلطات، فإذا اختلّ الميزان تراجع الدور الرقابي، وتحوّلت الجلسات إلى إجراءات مكتملة الشكل ناقصة الروح.

- معارضةٌ قانونية تعمل ضمن النصوص الدستورية، غير أن قدرتها على الفعل محكومة بسقف منخفض التأثير. قيود تنظيمية، ومساحات إعلامية محدودة، وأدوات سياسية مكبّلة؛ عناصر تجعل المعارضة أقرب إلى شهادة حضور منها إلى صناعة قرار.

- أحزابٌ ليبرالية تؤمن بحرية الفرد واستقلال المؤسسات واقتصاد السوق العادل، تواجه تحديات مركبة. ضعف الموارد مسألة قابلة للتجاوز، أما ضيق المجال العام فيبقى التحدي الأكبر، لأنه يحدّ من قدرة الفكرة على الوصول إلى الناس، ويقلّص مساحة الإقناع والتعبئة.

- ديمقراطيةٌ حقيقية لا تُقاس بعدد الأحزاب، بل بمدى استقلال القضاء، وحرية الإعلام، وفعالية البرلمان، ونزاهة الانتخابات. توازن القوى المؤسسي هو المعيار الفاصل بين نظام تعددي حيّ وآخر يكتفي بديكور المشاركة.

- تحولاتٌ انتخابية كشفت فجوة ثقة تتسع عامًا بعد عام. تراجع نسب المشاركة، خاصة بين الشباب، يعكس شعورًا عامًا بأن الصوت الانتخابي لا يغيّر كثيرًا في معادلة القرار. عزوفٌ لا يحمل لامبالاة، بل يحمل رسالة صامتة عنوانها البحث عن جدوى.

- اقتصادٌ سياسي لا ينفصل عن هذه المعادلة .استقرارٌ بلا شفافية يظل هشًا، وتنميةٌ بلا رقابة برلمانية تبقى رهينة القرار الفردي .المستثمر يبحث عن مؤسسات لا عن أشخاص، وعن قواعد مستقرة لا عن استثناءات مؤقتة.
- ،رؤيةٌ ليبرالية تعتبر الحرية شرطًا للإصلاح لا عبئًا عليه .حرية التنظيم والتعبير والتنافس ليست ترفًا فكريًا بل ركيزة لبناء اقتصاد قوي ومجتمع متماسك .دولة القانون لا تخشى التعدد، بل تحتمي به.
- إصلاحٌ جاد يبدأ بإعادة الاعتبار لقوانين الأحزاب والانتخابات، وبضمان نزاهة حقيقية للصندوق، وبفتح المجال العام أمام كل القوى السلمية .قوة النظام السياسي لا تُقاس بقدرة الإقصاء، بل بقدرة الاستيعاب.
- قوانينُ تُراجع بروح الإصلاح تمنح الحياة الحزبية نفسًا جديدًا، وتعيد الثقة في العملية الانتخابية .العدالة في المنافسة تعيد الاعتبار لفكرة التداول، وتجعل السياسة ساحة بدائل لا ساحة إجراءات.
- مصرُ تحتاج إلى توازن مؤسسي يعيد للبرلمان مكانته، وللقضاء استقلاله الكامل، وللإعلام حريته المهنية .توازنٌ كهذا يخلق مناخًا سياسيًا صحيًا، ويمنح المواطن شعورًا بأن صوته مسموع وتأثيره حقيقي.
- ثقةٌ مفقودة لا تُستعاد بالشعارات، بل بإجراءات واضحة تعزز الشفافية وتضمن تكافؤ الفرص .بناء الثقة مشروع وطني طويل الأمد، يبدأ بخطوة شجاعة نحو الانفتاح المسؤول.
- طريقٌ آمن نحو المستقبل يمر عبر تعددية فعلية لا شكلية، وتداول سلمي للسلطة يعكس إرادة الناخبين .استقرارٌ قائم على الرضا الشعبي أقوى من استقرار يعتمد على انكماش المجال العام.
- سؤالٌ مركزي يفرض نفسه :هل نريد تعددية تُزين المشهد أم تعددية تُنتج البديل؟ الإجابة تحدد شكل الدولة في العقد المقبل، وتحدد موقع السياسة في وجدان الأجيال الجديدة.
- تاريخُ مصر السياسي يؤكد أن المجتمعات الحية لا تستقيم إلا بتنوع أصواتها .تجربة وطننا أثبتت أن الإقصاء يضعف الجميع، بينما التنافس الشريف يعزز مناعة الدولة.
- مسؤوليةٌ وطنية تفرض مراجعة شاملة تعيد الاعتبار لمعنى السياسة، وتجعل التعددية ممارسة يومية لا لافتة معلقة .مستقبل مصر لا يبنى بالأحادية، بل ببناء مؤسسات قوية قادرة على استيعاب الاختلاف وتحويله إلى قوة دفع نحو الإصلاح.

هل المصالحة ممكنة؟

- ترددتُ كثيرًا في الكتابة عن موضوع المصالحة الوطنية الممكنة.

لم يكن ترددي خوفًا من الفكرة، بل إدراكًا لثقلها في وجدانٍ عربيٍّ مُنهك بالاستقطاب.

أعرف أن مجرد الاقتراب من هذا الملف يثير عواصف من التأويل، وموجات من القبول والرفض، وأن الكلمة فيه تُقرأ دون أن تُفهم.

- حتى قرأتُ بالأمس مقال الصديق العزيز، النائب التونسي المهندس عماد الدائمي، المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية الأخيرة، وأحد القيادات الديمقراطية العربية ذات الثقل والتأثير والرؤية المعتدلة الواضحة.
- وجدتني أمام نصٍّ يتجاوز حدود تونس، ويخاطب الضمير العربي كله. فهو رجل دولة يتحدث بعقل استراتيجي، لا بعاطفة لحظة.
- كتب الدائمي:

> *«هشاشة الاقتصاد مع أزمات السياسة وتسارع التحولات الإقليمية والدولية، وسط تهديدات وجودية تمس السيادة ووحدة الدول وقدرتها على الاستمرار».*

هذه ليست جملة افتتاحية فحسب، بل توصيف دقيق للحظة عربية مكثفة. فالاقتصاد حين يضعف، والسياسة حين تنقسم، تصبح الدولة مكشوفة في وجه التحولات الكبرى.

- ثم يضيف:

> *«تنقلب الانقسامات الداخلية من خلافات سياسية قابلة للإدارة إلى نقاط ضعف بنيوية قابلة للاستغلال».*

هنا تتجلى عبقرية الطرح. فالخلاف ليس خطرًا في ذاته، بل خطره في أن يُترك بلا تنظيم. حين يُدار الخلاف داخل قواعد وطنية واضحة يصبح مصدر ثراء، وحين يُترك بلا أفق يتحول إلى ثغرة.

- هذا الفهم للمصالحة بوصفها هندسة لإدارة الاختلاف، لا مجرد هدنة، هو ما يجعل مقاله يمثّلني شخصيًا، ويمثّلني حزبيًا.

فالرؤية الليبرالية التي نؤمن بها ترى أن الدولة القوية ليست تلك التي تُقصي التنوع، بل التي تنظّمه.

- كتب الدائمي كذلك:

> *«المصالحة الوطنية، في معناها الجوهري، هي إعادة تأسيس للمجال السياسي بحيث يتحول الخلاف من معركة إقصاء إلى تنافس منظم داخل عقد اجتماعي جامع».*

هذا التعريف يحرر المصالحة من الاتهام بأنها صفقة، ويعيدها إلى مكانها الطبيعي: مشروع إعادة بناء للشرعية.

الشرعية التي تقوم على الغلبة تظلّ معلّقة على ميزان القوة .أما الشرعية التي تقوم على الشراكة فتستمدّ قوتها من اتساعها .والتاريخ الحديث يثبت أن الدول التي نجحت في إدارة انتقالاتها السياسية عبر مسارات تفاوض مؤسسية --- من جنوب أفريقيا إلى إسبانيا إلى تشيلي --- استطاعت تحويل الانقسام إلى طاقة استقرار.

في مصر، السؤال لا ينبغي أن يُختزل في ثنائية ضيقة بين طرفين.

المشكلة الكبرى في تناول فكرة المصالحة أنها تُحاصر عمدًا في نقطة صفرية، وكأنها مواجهة بين "الإخوان والنظام ."هذا اختزال يفرغ الفكرة من مضمونها الوطني

المصالحة الممكنة --- كما أفهمها وأتبناها --- هي مصالحة بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية كافة: قوى سياسية مدنية، تيارات فكرية، شباب مستقل، مجتمع مدني، نقابات، نخب أكاديمية، ومؤسسات دولة.

هي إعادة ترتيب للعلاقة بين الدولة والمجتمع، لا مجرد تسوية مع فصيل بعينه.

كتب الدائمي عن »إعادة وصل السياسة بالدولة كشرط للتحول«.

وأحسب أن هذا هو جوهر الإصلاح .فالدولة التي تفصل نفسها عن السياسة تفقد أدوات التوازن، وتُضعف قدرتها على امتصاص الصدمات.

الحوار الوطني هنا ليس ترفًا ولا إجراءً شكليًا.

هو حجر الزاوية .هو المساحة التي تُصاغ فيها الضمانات المتبادلة، وتُعاد فيها كتابة قواعد التنافس، ويُبنى فيها الحد الأدنى من الثقة.

المصالحة تحتاج إلى ضمانات تطمئن إليها جميع الأطراف :استقلال القضاء، نزاهة الانتخابات، احترام الدستور، حرية التنظيم، شفافية المجال العام .دون هذه الضمانات تبقى المصالحة شعارًا بلا أرضية.

أشار الدائمي إلى أن المصالحة ليست نسيانًا للماضي، بل إدارة له دون تحويله إلى أداة انتقام دائم.

وهذا توازن بالغ الدقة :عدالة بلا تشفٍّ، واستقرار بلا قمع.

حين تحدث عن دور المملكة العربية السعودية، لم يكن ذلك مجاملة سياسية، بل قراءة استراتيجية .دولة بثقل المملكة، إذا نجحت في طرح نموذج توافقي ، فإن أثر ذلك يتجاوز حدود الإقليم كله.

فالاستقرار الداخلي بالإقليم، يمنح وزنًا خارجيًا، ويحوّل المنطقة إلى نقطة ارتكاز في نظام إقليمي ودولي مضطرب.

الدراسات الاقتصادية تؤكد أن الدول ذات التوافق السياسي الواسع تسجل معدلات استثمار أعلى، واستقرارًا ماليًا أطول، وانخفاضًا في كلفة إدارة الأزمات .فالمصالحة ليست خيارًا أخلاقيًا فقط، بل مصلحة تنموية صريحة.

ما كتبه عماد الدائمي لا أراه اجتهادًا تونسيًا معزولًا، بل مشروعًا عربيًا قابلًا للنقاش والتطوير.

.وهو في تقديري يعبر عن رؤية أتبناها فكريًا وحزبيًا، تقوم على أن الدولة الوطنية لا تُحفظ بالقوة وحدها، بل بالشراكة

:يبقى السؤال الأصعب، والأكثر صدقًا

هل باتت أطراف المعادلة السياسية في عالمنا العربي تملك الإرادة السياسية للخروج من نقطة الصفر؟

هل نملك الشجاعة لاعتبار المصالحة مشروع بناء لا مشروع تنازل؟

.الإجابة لن تُكتب في المقالات، بل في الإرادات

.لكن النقاش الصريح هو الخطوة الأولى في الطريق

:رابط المقال الأصلي للمهندس عماد الدائمي

---

https://www.ghadnews.net/?p=165658

(عماد الدائمي يكتب :المصالحة الوطنية الممكنة في دولنا العربية ..ضرورة وجودية)

[..الاصلاح الممكن ..والواجب]

لحظة التحول لا تُقاس بارتفاع الأبراج ولا باتساع الطرق، بل بقدرة الدولة على أن تنصت لمواطنيها .قوة

الدول لا تُختبر في ضبط المجال العام، بل في اتساعه .الكيان الذي يثق في نفسه لا يضيق بالرأي، ولا يرتبك من .سؤال، ولا يخاف من صندوق اقتراع

إدارة الأزمات ضرورة، لكن صناعة المستقبل مسؤولية أعمق .الفارق بين دولة تُحسن الحسابات ودولة تُجيد

السياسة هو الفارق بين من يطفئ الحرائق ومن يمنع اندلاعها .الإصلاح السياسي ليس ترفًا مؤجلاً، بل هو .الضمانة الوحيدة لنجاح أي مسار اقتصادي أو اجتماعي

الاقتصاد بلا مشاركة يُنتج أرقامًا صامتة .المشاركة بلا اقتصاد تُنتج وعودًا بلا رصيد .المعادلة الرشيدة تبدأ

باعتراف صريح أن الشراكة السياسية شرط للاستقرار المستدام .الثقة لا تُفرض بقرار، بل تُبنى عبر تمثيل حقيقي .ومؤسسات رقابية مستقلة وإعلام حر لا يُدار من غرفة واحدة

نصوص الدستور، على ما فيها من مآخذ، تظل تعاقدًا أخلاقيًا بين الحاكم والمحكوم .احترامه ليس خيارًا

انتقائيًا، بل التزامًا كاملاً .دولة القانون لا تُجزّئ المواد بحسب الحاجة، ولا تُعلّق الضمانات حين تضيق .المساحات

- الحوار الوطني لا يكون احتفالًا موسميًا، ولا منصةً لخطابات محفوظة. الحوار الحقيقي يبدأ من قبول التعدد، ومن الإيمان بأن المعارضة شريك في البناء لا خصم في المعركة. لا معنى لحوار تُغلق أبوابه قبل أن تُفتح.

- المجال العام المتوازن يحمي الدولة من نفسها قبل أن يحمي المجتمع منها. الصحافة الحرة صمام أمان، والبرلمان الرقابي ركيزة استقرار، والقضاء المستقل درع العدالة. تلك ليست شعارات، بل شروط لازمة لأي مشروع إصلاحي جاد.

- التجارب الإنسانية تؤكد أن الاستقرار الذي يُبنى على الخوف قصير العمر، بينما الاستقرار الذي يُبنى على الرضا طويل الأثر. الرضا لا يُشترى، بل يُكتسب عبر سياسات عادلة وفرص متكافئة ومساءلة شفافة.

- الأجيال الجديدة لا تبحث عن خطابات مطمئنة، بل عن أفق مفتوح. شباب هذا الوطن لا يريد معجزة، بل يريد قواعد واضحة: قانون يُطبق على الجميع، انتخابات نزيهة، وتداول سلطة يُعيد الحيوية إلى الحياة السياسية.

- الإصلاح ليس انقلابًا على الدولة، بل إنقاذًا لها من الجمود. الدولة القوية لا تُقاس بقدرتها على المنع، بل بقدرتها على الإقناع. شرعية الإنجاز تظل ناقصة ما لم تستكمل بشرعية المشاركة.

- اللحظة الراهنة، بما تحمله من تحديات وضغوط معيشية وتبدلات إقليمية، تفرض مراجعة هادئة ومسؤولة. السياسة ليست إدارة يوم بيوم، بل رؤية تمتد لعقد وعقدين. الرؤية الإصلاحية التي نطرحها لا تستهدف هدمًا، بل تأسيسًا جديدًا لعلاقة صحية بين الدولة والمجتمع.

- مشروعنا للإصلاح السياسي يقوم على مرتكزات واضحة:

  - أولًا: إطلاق المجال العام بضمانات قانونية حقيقية لحرية التعبير والتنظيم.
  - ثانيًا: إعادة الاعتبار للمؤسسات المنتخبة عبر قوانين انتخابية عادلة تضمن تمثيلًا حقيقيًا.
  - ثالثًا: تعزيز استقلال القضاء والهيئات الرقابية بوصفها ضمانة النزاهة.
  - رابعًا: فصل حقيقي بين السلطات، يمنع تغوّل سلطة على أخرى.
  - خامسًا: حوار وطني دائم لا يرتبط بموسم أو ظرف.

- الطريق ليس سهلًا، لكنه ممكن. الإصلاح المتدرج الواعي أقل كلفة من التصلب الطويل. المستقبل لا ينتظر من يتردد، ولا يرحم من يكرر الأخطاء.

- رؤيتنا السياسية تنبع من إيمان عميق بأن الحرية ليست خطرًا على الدولة، بل طوق نجاتها. الديمقراطية ليست شعارًا مستوردًا، بل حق أصيل يكفله العقل والضمير والتاريخ.

المجالس المحلية الغائبة ...والدولة القابضة؟

شارعٌ في قرية بعيدة ينتظر رصفًا منذ أعوام، ومدرسةٌ حكومية تُناشد صيانة دوراتها، ووحدةٌ صحية تُطفئ أنوارها باكرًا لعجزٍ في الموارد .المواطن يسأل :أين ممثلي المنتخب القريب؟ أين المجلس الذي يُحاسِب التنفيذي باسم الناس؟ السؤال يبدو بسيطًا، لكنه يكشف خللًا عميقًا في بنية الدولة.

آخر انتخابات للمجالس الشعبية المحلية جرت في الثامن من أبريل 2008 .منذ ذلك التاريخ لم تُفتح صناديق المحليات .حُلّت المجالس بحكم قضائي في يونيو 2011، ثم استمر الفراغ قرابة ثمانية عشر عامًا حتى اللحظة الراهنة .هذا ليس تأجيلًا عابرًا، بل انقطاعٌ طويل عن مستوى الحكم الأقرب إلى الناس.

الدستور المصري لم يغفل هذا المستوى، بل أفرده بنصوص صريحة .المادة)176 (من دستور 2014 تقرر أن الدولة تُقسم إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وأنها تُدار بنظام اللامركزية .المادة)177(تنص على أن تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وأن ينظم القانون وسائل تمكين الوحدات المحلية من توفير المرافق العامة وتحقيق التنمية المحلية.

المادة)178 (تؤكد أن للوحدات المحلية موازنات مستقلة، وأن مواردها تشمل ما يخصص لها من الدولة إضافة إلى ما تحصل عليه من رسوم وضرائب محلية، وأن ينظم القانون القواعد الكفيلة بدعم اللامركزية وتوزيع الموارد توزيعًا عادلًا .المادة)179 (تقرر أن يُنظم القانون انتخاب المجالس المحلية، وأن تختص هذه المجالس بمتابعة تنفيذ خطط التنمية ومراقبة أوجه النشاط المختلفة في نطاقها.

المادة)180 (تُلزم بأن يُنتخب كل مجلس محلي بالاقتراع العام السري المباشر، لمدة أربع سنوات، مع تخصيص نسب محددة للشباب والنساء والعمال والفلاحين وذوي الإعاقة، وتقر حق المجلس في توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة واقتراح سحب الثقة من رؤساء الوحدات المحلية وفقًا للقانون .نصوص واضحة، لكنها بقيت بلا ترجمة عملية منذ سنوات.

-- غياب هذه المجالس أنتج دولة أكثر قبضًا بطبيعتها .كل تفصيله -- من رصف طريق إلى ترخيص محل تصعد إلى المركز .المركز، مهما حسنت نواياه، لا يستطيع إدارة التفاصيل الدقيقة لكل حي وقرية .النتيجة بطء في القرار، وتراكم في الملفات، ومسافة نفسية بين المواطن والدولة.

الفراغ المحلي ألقى بعبءٍ غير طبيعي على مجلس النواب .نائبٌ انتُخب للتشريع والرقابة العامة صار يلاحق مشكلات الصرف والإنارة، ويسعى في طلبات خدمات فردية .وظيفة رقابية وطنية تُستنزف في مهام محلية، فتضعف الرقابة الكبرى، وتختلط الأدوار.

تجارب الدول الديمقراطية تقدم صورة مختلفة .الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي جعل من الاستقلال الإداري والمالي للمحليات معيارًا للحكم الرشيد .تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير إلى أن

اللامركزية المصممة جيدًا ترفع جودة الخدمات وتعزز المشاركة وتزيد الشفافية. الحكم المحلي هناك ليس ترفًا، بل آلية فعالة لتحسين حياة الناس.

- أبحاث التنمية السياسية تؤكد أن غياب المستوى المحلي المنتخب يُضعف الثقافة الديمقراطية ذاتها. المشاركة تبدأ من الحي، من المدرسة، من المجلس الذي يعرفه المواطن بالاسم. حين يُحرم المجتمع من هذه المدرسة السياسية، يضمر الحس العام بالمساءلة، ويحل محله منطق الوساطة الفردية.
- مشروعنا الإصلاحي ينطلق من قناعة أن عودة المحليات ليست إجراءً إداريًا بل خطوة سياسية عميقة. نصوص الدستور يجب أن تُفعّل، لا أن تُترك حبرًا على ورق. اللامركزية التي نصّ عليها الدستور ليست خيارًا، بل التزامًا.
- الحزب يؤمن كذلك بضرورة الانتقال التدريجي إلى انتخاب المحافظين. منصب المحافظ، بوصفه رأس الجهاز التنفيذي في الإقليم، لا يجوز أن يظل بعيدًا عن مساءلة شعبية مباشرة إلى الأبد. اتجاهات سابقة في أواخر سبعينيات القرن الماضي طرحت أفكارًا حول تعميق الديمقراطية المحلية، لكن المسار توقف قبل أن يكتمل. إصلاح اليوم يقتضي استئناف الفكرة بروح معاصرة.
- قانون الإدارة المحلية المنتظر لا ينبغي أن يكتفي بإعادة تشكيل مجالس بلا صلاحيات. قانونٌ عصري يجب أن يحدد اختصاصات واضحة للمجالس، ويمنحها أدوات رقابة حقيقية على التنفيذي، ويكفل لها حق الاطلاع على العقود والموازنات، ويضع آليات واضحة لسحب الثقة وفق ضوابط قانونية.
- استقلال مالي فعلي شرط النجاح. موارد محلية محددة، نسب عادلة من الإيرادات العامة، شفافية كاملة في إعداد ونشر الموازنات المحلية، وإخضاعها لرقابة الأجهزة المختصة ولرقابة المجتمع معًا. نقل المسؤوليات بلا موارد وصفة للفشل.
- النظام الانتخابي الأنسب للمجالس المحلية هو القوائم النسبية. هذا النظام يضمن تمثيلًا متوازنًا للقوى السياسية والاجتماعية، ويمنع احتكار مجلس محلي بالكامل من تيار واحد. القوائم المطلقة تُقصي وتُعيد إنتاج المركزية بأدوات انتخابية. النسبية تعني تنوعًا، والتنوع يعزز الرقابة والمساءلة.
- تمكين الشباب والنساء ليس بندًا تجميليًا بل ضرورة لتجديد الدماء السياسية. النصوص الدستورية التي خصصت نسبًا لفئات بعينها يجب أن تُترجم إلى آليات تنفيذ دقيقة، لا إلى عناوين عامة.
- رؤيتنا العملية في هذا الملف تتلخص في:
  - ① تحديد موعد ملزم لانتخابات المحليات فور صدور القانون، دون فتح باب التأجيل.
  - ② اعتماد القوائم النسبية أساسًا للنظام الانتخابي، مع ضمان تمثيل حقيقي للشباب والنساء.

- ③ إقرار انتقال تدريجي نحو انتخاب المحافظين وربط المنصب بمساءلة شعبية مباشرة.
- ④ تثبيت اختصاصات المجالس المحلية تشريعيًا ومنع سحبها بقرارات إدارية.
- ⑤ إرساء استقلال مالي فعلي للوحدات المحلية مع شفافية كاملة في الموازنات.
- ⑥ وضع أدوات رقابة محلية فعالة تشمل حق الاستجواب وطلبات الإحاطة وسحب الثقة وفق القانون.
- ⑦ إعادة تعريف دور النائب البرلماني ليعود إلى وظيفته التشريعية والرقابية العليا بعيدًا عن الأعباء الخدمية اليومية.

المجالس المحلية الغائبة ليست مجرد فراغ تنظيمي، بل مؤشر على اختلال في توازن السلطة. دولة قوية لا تخشى توزيع الصلاحيات، بل تتقوى به. توزيع المسؤولية يُعيد الثقة، ويجعل القرار أقرب، ويُحيي السياسة في مستواها الأول.

الإصلاح السياسي يبدأ من الأسفل، من القرية والحي، من المجلس الذي يعرف الناس أعضاؤه بالاسم. حين تعود المحليات يعود التوازن، وتتحول الدولة من قبضةٍ مركزية إلى شراكةٍ وطنية حقيقية.

...رسالة من والي إسطنبول

{المجتمع المدني ..الديمقراطية الناعمة}

وصلني صباح اليوم 27 فبراير 2026 رسالة خاصة من بلدية إسطنبول الكبرى تحتفي بـ "يوم منظمات المجتمع المدني"، وتُحيّي مؤسسات المجتمع الأهلي وممثليها، ومن بينها جمعية الشرق للثقافة، لما يبذلونه من جهد في سبيل تعزيز التضامن والرقي المجتمعي، والثقافة الديمقراطية، وتمكين المواطنين. وجاء في خلاصة الرسالة:

نحتفل بيوم 27 فبراير، يوم منظمات المجتمع المدني، ونحيّي بهذه المناسبة المؤسسات وممثليها الذين" يبذلون الجهد من أجل تنمية المجتمع المدني عبر تعزيز التضامن المجتمعي، والثقافة، والديمقراطية، وتمكين مواطنينا. سنواصل معًا تقوية مدينتنا وأهلها، وبناء مستقبلنا بالعقل المشترك."

الرسالة ليست تهنئة احتفالية، بل تذكير بقيمة المجتمع المدني في حياة الأمم، ودعوة صادقة لمراجعة موقع هذه القوى الأصيلة والفاعلة في بلادنا.

- في تركيا، يجري الاحتفاء بالمجتمع الأهلي ليس باعتباره "رافدًا ثانويًا "للنظام، بل بوصفه نسيجًا اجتماعيًا أساسيًا يُكمّل عمل الدولة، ويقوّي ثقافة المشاركة وتمكين المواطن.

- هذا ما استدعى مني الكتابة عن المجتمع المدني في تاريخ مصر الحديث منذ القرن التاسع عشر، حين لم تكن الدولة قد امتلكت بعد مؤسسات قوية للتعليم أو الصحة.

- في تلك المرحلة من التحول الاجتماعي، ظهرت جمعيات خيرية ومؤسسات أهلية تمول المدارس والمستشفيات، وتنشئ دور الأيتام، وتُدير صناديق الإغاثة في الأوبئة والمجاعات.

- في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أسّس المصريون "جمعيات القُرّاء "و"مكتبات الأحياء"، وظهرت مؤسسات خيرية في الأقاليم تُعنى بالتعليم الإعدادي والمنح الدراسية، وتقديم الرعاية الصحية .ولم تلبث أن تبنت أسر وشخصيات وطنية إنشاء مستشفيات أهلية ودور رعاية للفقراء والمحتاجين.

- في القرن العشرين المبكر اتسع نفوذ المجتمع المدني الأهلي .جمعية الشبان المسلمين، وجمعية عمر المختار، وجمعية الهلال الأحمر المصري التي تأسست عام 1911، لعبت أدوارًا واضحة في الإغاثة والصحة.

- كذلك بادر رجال الأعمال المصريون إلى تمويل مدارس مجانية ومؤسسات ثقافية، واحتشدت أطر من النخب لمواجهة احتياجات المجتمع.

- تلك التجربة التاريخية تؤكد أن المجتمع الأهلي كان شريكًا أساسيًا في بناء الخدمات الاجتماعية قبل أن يتوسع دور الدولة .كانت هذه المؤسسات أداة اشتراك اجتماعي وليست بديلًا عن الدولة، وهي دليل على أن المسؤولية تجاه المجتمع يمكن أن تكون تشاركية وليست حكرًا على الإدارة الحكومية المركزية.

- في مصر الحديثة، نصّ الدستور على الاعتراف بأهمية المجتمع المدني .أقرت الدساتير المصرية المتعاقبة نصوصًا مهمة تؤكد حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتشكيل الجمعيات.

- تنص المادة)74 (من الدستور الحالي على حق تكوين الجمعيات والأحزاب والنقابات .وتنص المادة)68(على أن حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية مكفولة، ولا يجوز حلها أو تقييدها إلا بقانون.

- لكن الواقع العملي في الآونة الأخيرة جاء مقيدًا لهذه الحريات .قوانين تنظيم الجمعيات والمؤسسات الأهلية جرى تفسيرها وتنفيذها بطريقة جعلت بيئة العمل الأهلي ضيقة، بل خانقة، تغلق المجال العام أمام أي مساهمة فعّالة للمجتمع المدني .والمؤسف أن يأتي هذا التراجع في الوقت الذي يتراجع فيه أصلًا دور الدولة، التي تنسحب من الكثير من المجالات، لتصبح مسؤولية مواجهة أزمات مجتمعية عديدة ملقاة على عاتق المأزومين، في ظل غياب قسري للمجتمع المدني وللدور الاجتماعي للدولة.

- نؤكد أن غياب مساحة مفتوحة للمبادرة والمشاركة يجعل الشباب يبحث عن بُنى تعويضية تمتد في اتجاهات غير محمودة؛ فالبناء الجماعي يبقى حاجة قائمة حتى في غياب البيئة القانونية الرسمية الداعمة.

المجتمع الأهلي لا ينبغي أن يكون مشروعًا يُخشى منه النظام، بل شريكًا أصيلًا يجب أن يُستعاد ويُعزّز؛ شبكةً من الثقة المتبادلة، ومنضدة حوار، وقناة تواصل بين الدولة والمواطن، ورافدًا تطبيقيًا لمبادئ الديمقراطية.

أذكر أنه في عام 1995، وكنت نائبًا في البرلمان، تقدمتُ بمشروع قانون لإصلاح أوضاع الجمعيات الأهلية قانونيًا، وفي الوقت نفسه تقدمت الحكومة بمشروع آخر أقل انفتاحًا على فكرة العمل الأهلي وأكثر تشككًا وتقييدًا لحريته .كانت الوزيرة المسؤولة آنذاك السيدة السفيرة ميرفت التلاوي، وكانت سيدة أكثر من رائعة، ودخلنا في حوار مفتوح، بل إن بعضه كان على القنوات الرسمية للدولة وعلى الهواء مباشرة .وقد أدت تلك الحوارات المتحضرة إلى الوصول إلى مساحات مشتركة عديدة.

من منطلق أن المجتمع المدني يعد استكمالًا طبيعيًا لأي إصلاح سياسي حقيقي.

عندما وقفت تحت القبة أقدم مشروع القانون، قلت نصًا:

ليس هدفنا تأسيس منظمات أهلية كأجسام مستقلة عن الدولة، بل هدفنا الأسمى هو خلق فضاء يُمكّن هذه المنظمات من أن تعمل بحرية، وتتنافس في تقديم الخدمات، وتُحاسب على أدائها، وتكون شريكًا في رسم السياسات العامة.

لهذا أستعيد هذه العبارات ونحن نضع ملامح رؤيتنا عام 2026، ونضع في مقدمتها رد الاعتبار للمجتمع المدني .وفي هذا الإطار تتلخص رؤيتنا في الآتي:

أولًا :تكريس الحق في تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية بنصوص واضحة في القانون تُراعى فيها المبادئ الدستورية، ولا تُستخدم وسيلةً لتقييد الفعل الاجتماعي.

ثانيًا :حماية حرية تمويل المجتمع المدني من مصادر متنوعة، دون تقييدات تعسفية تُضعف الاستقلالية، مع آليات شفافة لحماية المجتمع من أي تأثيرات ضارة.

ثالثًا :تعزيز مشاركة المجتمع الأهلي في التخطيط والتنفيذ في مجالات مثل التعليم غير الرسمي، والصحة المجتمعية، والتنمية المحلية، والإغاثة في حالات الكوارث، على أن يكون ذلك ضمن أطر تشاركية مع مؤسسات الدولة وليس بديلًا عنها.

رابعًا :فتح الباب لمبادرات الشباب والنساء والفئات المهمشة في تأسيس وتشغيل منظمات أهلية، ومنحهم موارد تدريبية وقانونية، وعدم حصر الفرصة في النخب التقليدية فقط.

خامسًا :إرساء آليات محاسبة شفافة للجمعيات والمؤسسات الأهلية تضمن النزاهة وتمنع الانحرافات، دون أن تُستغل كأدوات لتضييق الحرية أو وقف المبادرة.

المجتمع المدني هو ضمير الأمة الحي، وصوت الجماعة المتعاضدة، ومرآة التطلعات المجتمعية .فتح المجال العام لشركائه الحقيقيين لا يُقلّل من الدولة، بل يُقوّيها ويُثريها، ويحوّل السياسة من خطابٍ متكرر إلى ممارسة حقيقية وحياة مشتركة.

رسالة بلدية إسطنبول الكبرى ليست مجرد تهنئة، بل تذكير بأن المجتمعات التي تستعيد دور أهلها في الحياة العامة تنتقل من حالة الجمود إلى حالة الإنتاج المشترك، ومن مسار التقييد إلى ديناميكية المشاركة .وفي هذا الطريق فقط تُولد الديمقراطية الحقيقية التي تُشرك المواطن في إدارة حياته ومستقبله.

المجتمع المدني ليس خيارًا، بل ضرورة .ومن لا يستعيد دوره في الحياة العامة يخاطر بأن يظل مواطنًا متفرجًا بدل أن يكون شريكًا، وأن يترك الفراغ لمن لا يقودونه إلا إلى التطرف والعنف.

هكذا، ومع الرسالة التي أُرسلت في 27 فبراير من إسطنبول، يبدأ الحديث عن استعادة المجتمع المدني، والمؤسسات الوسيطة، في بلادنا ليس كذكرى للأمس، بل كمشروع يُنقذ الحاضر ويصنع المستقبل.

المؤسسات الوسيطة " ...النقابات "دور تاريخي واستحقاق الاستقلال

النقابة ليست مجرد كيانٍ إداري يمنح بطاقة عضوية أو يُجدّد ترخيص مزاولة مهنة، بل هي فضاءٌ عام، ومدرسة مواطنة، ومنصة دفاع عن الحقوق، ورافعة إصلاح اجتماعي وسياسي .حين تتعافى النقابات تتعافى الحياة العامة، وحين تُقيد تُصاب السياسة في أحد أعمدتها.

التاريخ المصري يُظهر أن النقابات المهنية والعمالية لعبت أدوارًا حاسمة في لحظات مفصلية .نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين وغيرها كانت منصات حوارٍ وطني، ودوائر ضغطٍ منظم، وحواضن كفاءات .الحركة العمالية منذ بدايات القرن العشرين، من مصانع الغزل والنسيج إلى عمال النقل والموانئ، شكّلت وجدانًا اجتماعيًا دافع عن حقوق العمل والأجور والضمانات.

قوة النقابات لم تكن يومًا في عدد أعضائها فحسب، بل في قدرتها على التمثيل الحقيقي .النقابة حين تُنتخب بحرية، وتُدار بشفافية، وتُحاسب قياداتها، تتحول إلى شريكٍ للدولة في صياغة السياسات القطاعية، وإلى صمام أمان اجتماعي يمنع الاحتقان من التحول إلى فوضى.

غير أن الواقع المعاصر شهد انكماشًا واضحًا لدور النقابات .قوانين مقيدة، وصلاحيات محدودة، وإشراف إداري مُفرط، وتأجيل انتخابات، واشتراطات إجرائية تُرهق المبادرات المستقلة .النقابة التي تُدار من الخارج تفقد ثقة أعضائها، وتتحول من بيتٍ مهني إلى مكتب خدمات.

الحركة العمالية عانت كذلك من تداخلات معقدة بين التشريع والإدارة والتنظيم، فأضعفت قدرتها على التفاوض الجماعي الفعّال .التمثيل النقابي حين يُختزل في إطارٍ واحد مغلق يفقد التنوع، وتضيع معه القدرة على التعبير عن اختلافات المصالح داخل سوق العمل.

 إصلاح النقابات لا ينفصل عن إصلاح الحياة الحزبية .كلاهما مؤسسات وسيطة تُعيد التوازن بين الدولة والمجتمع .النقابة تمثل المهنة أو قطاع العمل، والحزب يمثل الرؤية السياسية .إذا ضعفت الأولى ضعفت القدرة على الدفاع المهني، وإذا ضعفت الثانية تراجع البديل السياسي.

 إعادة الاعتبار للنقابات المهنية والعمالية تبدأ بإقرار استقلالها الكامل عن أي وصاية تنفيذية .انتخاباتها يجب أن تُجرى في مواعيدها الدورية دون تعطيل أو تأجيل، وإدارتها المالية يجب أن تخضع لرقابة أعضائها لا لإرادة خارجية.

 التجارب الديمقراطية تؤكد أن النقابات القوية تُسهم في استقرار المجتمع .التفاوض الجماعي المنظم يقلل الإضرابات العشوائية، ويُرسّخ ثقافة الحوار بدل الصدام .كما أن مشاركة النقابات في إعداد التشريعات المهنية ترفع جودة القوانين وتزيد قابليتها للتطبيق.

 رؤيتنا لإصلاح حال النقابات المهنية والعمالية تقوم على مسارات محددة:

 ① تعديل التشريعات المنظمة للنقابات بما يضمن استقلالها الإداري والمالي، ويمنع أي تدخل تنفيذي في شؤونها الداخلية.

 ② إجراء انتخابات دورية حقيقية تحت إشراف قضائي كامل، وضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين.

 ③ توسيع صلاحيات النقابات في التفاوض الجماعي وتمثيل أعضائها أمام الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال.

 ④ تمكين النقابات من المشاركة في صياغة السياسات القطاعية، خصوصًا في مجالات الصحة والتعليم والهندسة والصناعة والإعلام.

 ⑤ إقرار قواعد شفافة لإدارة الموارد النقابية، مع نشر تقارير مالية دورية تُعرض على الجمعيات العمومية.

 ⑥ فتح المجال أمام التعدد النقابي في إطارٍ منظم يضمن حرية الاختيار ويمنع الاحتكار.

 مسؤولية النقابات لا تقتصر على الدفاع عن الحقوق المادية، بل تمتد إلى ترسيخ أخلاقيات المهنة، وتطوير المهارات، وتعزيز ثقافة المشاركة .نقابة حية تُخرج قادة رأي، وتُسهم في النقاش العام، وتدافع عن حرية التعبير داخل إطار مهني مسؤول.

 الإصلاح السياسي الذي ننشده في مصر 2026 لا يكتمل ببرلمانٍ منتخب وأحزابٍ حية فقط، بل يحتاج إلى نقابات مستقلة قادرة على تمثيل قطاعات المجتمع المختلفة .توازن السلطات في أي نظام ديمقراطي لا يتحقق إلا بوجود مؤسسات وسيطة قوية.

- النقابة القوية لا تُضعف الدولة، بل تُقويها .الدولة التي تُصغي لنقاباتها وتُشركها في القرار تُدير خلافاتها بالحوار لا بالأزمات.
- المؤسسات الوسيطة، بأجنحتها الحزبية والنقابية، هي الجسر الذي يعبر عليه الإصلاح من النظرية إلى التطبيق .من دونها يبقى الإصلاح وعدًا مؤجلًا، ومعها يصبح مشروعًا قابلًا للتحقق.
- هكذا تكتمل رؤيتنا في هذا المحور من محاور الإصلاح السياسي:

،أحزابٌ مستقلة

،ونقاباتٌ حرة

،ومجالٌ عام مفتوح

.ودولةٌ قوية بشراكة مجتمعها لا بوصايةٍ عليه

مصر ليست ملكًا، والسلطة ليست حكرًا

- مصر لا تختصرها إرادةٌ واحدة، ولا يجوز أن تُدار بعقلية الامتلاك السياسي .الدولة كيانٌ عام، يتجاوز الأشخاص والتيارات، والسلطة وظيفة مؤقتة لا امتيازًا دائمًا .كل تصورٍ يجعل الحكم حقًا حصريًا، يُفرغ الدولة من معناها، ويحوّل المجال العام إلى دائرةٍ مغلقة لا يدخلها إلا من أُذن له.
- الاحتكار السياسي لا يُعلن عن نفسه صراحةً، بل يتسلل عبر تضييق المساحات، وإضعاف المنافسة، وتحويل التعدد إلى شكليات .حين يصبح الصوت المختلف عبئًا، يفقد النظام قدرته على تصحيح مساره .المجتمعات الحية تحتاج إلى نقدٍ منظم، لا إلى صمتٍ منضبط.
- الإقصاء لا يحمي الاستقرار، بل يؤجله .غياب التعدد يخلق صورةً ساكنة، لكنها تخفي توترًا مكبوتًا .التداول السلمي للسلطة ليس خطرًا على الدولة، بل ضمانة لاستمرارها .الشرعية لا تُستمد من الغلبة، بل من الرضا العام المتجدد.
- المناخ السياسي المحتكر ينعكس على مؤسسات الدولة كلها .حين تُختزل المشاركة، تُختزل الكفاءة، ويضيق مجال الابتكار في القرار .إدارة الشأن العام تتطلب تنوعًا في الرؤية، لا تماثلًا قسريًا في الموقف.

- الاقتصاد بدوره يتأثر بهذا المناخ .الثقة السياسية شرطٌ لجذب الاستثمار، والشفافية السياسية أساسٌ لعدالة المنافسة .احتكار القرار يخلق بيئةً رمادية، تتراجع فيها المبادرة، وتتآكل فيها الثقة.
- التجارب الإقليمية والدولية أثبتت أن الدول التي اتسعت لمواطنيها في الاختلاف، كانت أكثر قدرة على التماسك في الأزمات .الدولة التي تقبل النقد، تتعلم .الدولة التي ترفضه، تتجمد.
- ،رؤيتنا السياسية تنطلق من مبدأ بسيط :لا أحد يملك الوطن، ولا أحد يحتكر السلطة .الدولة إطارٌ جامع ،والسلطة أداة لخدمة الناس .كل مسارٍ يعيد الاعتبار للشراكة، يعزز الاستقرار، وكل مسارٍ يُعمّق الاحتكار يضعف البنية السياسية من الداخل.
- بناء مستقبلٍ آمن يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس المساءلة والمشاركة .مؤسساتٌ متوازنة، انتخاباتٌ تنافسية حقيقية، وإعلامٌ حر، هي الضمانات الطبيعية لدولةٍ لا تختزل في فرد، ولا تُحتكر باسم جهة.

توصياتنا

- مراجعة شاملة لقوانين التنظيم السياسي

،إعادة صياغة الإطار القانوني للأحزاب والانتخابات بما يضمن سهولة التأسيس، وشفافية التمويل، وعدالة المنافسة .مع إلغاء القيود التي تُفرغ التعددية من مضمونها

- تعزيز استقلال البرلمان كسلطة رقابية وتشريعية

تفعيل أدوات المساءلة البرلمانية بصورة عملية، وضمان علنية المناقشات، ومنح لجان المجلس صلاحيات فعلية .للوصول إلى المعلومات دون قيود

- تحرير المجال الإعلامي ومنع تركز الملكية

إقرار قواعد تمنع الاحتكار الإعلامي، وتكفل تنوع المنصات، وتحمي الصحفيين من الضغوط غير القانونية، بما .يعيد للإعلام دوره الرقابي الطبيعي

- ضمان استقلال القضاء الكامل

تحصين السلطة القضائية من أي تدخل تنفيذي، وتعزيز الشفافية في التعيينات والترقيات، وترسيخ مبدأ سيادة القانون .فوق الجميع

- إطلاق حوار وطني ملزم بإطار زمني محدد

.تحويل الحوار من منصة رمزية إلى آلية إصلاح حقيقية، ترتبط مخرجاتها بتشريعات محددة وجداول تنفيذ معلنة

إقرار قواعد واضحة لتداول المواقع التنفيذية

وضع ضوابط زمنية للمناصب العليا داخل المؤسسات العامة، بما يمنع تركز السلطة في دوائر مغلقة، ويعزز ديناميكية الإدارة.

تعزيز دور المجتمع المدني كشريك في صنع السياسات

تبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات، وضمان استقلالها، وإشراكها في صياغة التشريعات والسياسات ذات الصلة بالشأن العام.

تطوير منظومة الإشراف الانتخابي وضمان حياد الإدارة

تعزيز ضمانات النزاهة عبر رقابة مستقلة، وتكافؤ فرص حقيقي بين المرشحين، وإتاحة رقابة محلية ودولية مهنية.

ترسيخ ثقافة المواطنة في التعليم والإعلام

إدراج مفاهيم التعددية والمساءلة وحقوق الإنسان في المناهج، لتعزيز وعيٍ عام يرفض الاحتكار ويؤمن بالشراكة.

إرساء آليات شفافة لتقييم الأداء الحكومي

نشر تقارير دورية قابلة للمراجعة حول أداء المؤسسات التنفيذية، وإتاحة المعلومات العامة للمواطنين، بما يعزز الثقة ويمنع التمركز غير الخاضع للمساءلة.

هذه الرؤية ليست دعوةً إلى صراع، بل دعوة إلى تصحيح مسار. الدولة التي تتسع لجميع أبنائها، أقوى من أي احتكار، وأبقى من أي إقصاء. مصر تستحق نظامًا سياسيًا يُجدد شرعيته بالمشاركة، لا يُحصّنها بالاستبعاد.

الفصل الكامل بين السلطات ضمانة الدولة العادلة

مبدأ الفصل بين السلطات ليس تنظيرًا دستوريًا مجردًا، بل هو جوهر الدولة الحديثة. سلطةٌ تشرّع، وسلطةٌ تنفّذ، وسلطةٌ تقضي، لكل منها اختصاصٌ محدد، وحدودٌ واضحة، وآليات رقابة متبادلة تمنع التغلّب أو التغوّل. اختلال هذا التوازن يفضي حتمًا إلى احتكار القرار، وإضعاف المساءلة، وتآكل الثقة العامة.

الدولة التي تتداخل فيها الصلاحيات، تفقد قدرتها على تصحيح أخطائها. التشريع حين يصبح تابعًا، يفقد روحه. التنفيذ حين يتجاوز حدوده، تتضخم السلطة التنفيذية بلا رقيب فعلي. القضاء حين يُمس استقلاله، البرلمان تتزعزع قاعدة العدالة التي تقوم عليها شرعية الحكم.

غياب الفصل الحقيقي بين السلطات لا يظهر في النصوص، بل في الممارسة. نصوصٌ دستورية راقية قد تُفرغ من مضمونها إذا غابت الإرادة السياسية لاحترامها. المؤسسات لا تُقاس بوجودها الشكلي، بل بقدرتها على أداء أدوارها دون خوف أو وصاية.

- تداخل السلطات يخلق بيئةً رمادية يصعب فيها تحديد المسؤولية .المواطن لا يعرف من يحاسِب، والمؤسسة لا تعرف حدودها، والقرار يفقد وضوحه .الشفافية تبدأ من وضوح الاختصاص، والمساءلة تبدأ من تحديد من يملك القرار ومن يراقبه.
- التجربة المصرية في محطات متعددة أثبتت أن تركيز السلطة في يد جهة واحدة قد يمنح سرعة في اتخاذ القرار، لكنه يسلب النظام السياسي آلية المراجعة والتصحيح .الديمقراطية لا تُبطئ الدولة، بل تحميها من أخطاء مكلفة لا تُكتشف إلا متأخرة.
- استقلال القضاء يمثل الركيزة الأهم في منظومة الفصل بين السلطات .قضاءٌ مستقل يضمن عدالة التشريع، ويكبح انحراف التنفيذ، ويحمي الحقوق والحريات .أي مساس بهذه الاستقلالية يهدد بنية الدولة القانونية ذاتها.
- ترسيخ الفصل الكامل بين السلطات يعزز الاستقرار، لأن كل سلطة تعلم أن حدودها واضحة، وأن تجاوزها سيُواجَه برقابة مؤسسية لا بصراع سياسي .الاستقرار الحقيقي يولد من التوازن، لا من التمركز.
- رؤيتنا السياسية تنطلق من أن تعزيز هذا الفصل ليس خيارًا تجميليًا، بل ضرورة إصلاحية عاجلة .دولة القانون لا تقوم على حسن النوايا، بل على هندسة دستورية دقيقة، وآليات عمل تحميها من الانحراف مهما تبدلت الأشخاص.

توصياتنا

- تعديل الإطار التشريعي لضمان استقلال السلطة التشريعية فعليًا

إعادة النظر في اللوائح المنظمة لعمل البرلمان بما يضمن حرية تشكيل اللجان، واستقلال جدول الأعمال، وحق النواب الكامل في طلب المعلومات دون قيود تنفيذية.

- تحصين استقلال القضاء بنصوص تنفيذية واضحة

إقرار ضمانات قانونية تمنع أي تدخل إداري أو سياسي في شؤون التعيين والترقية، مع تعزيز شفافية آليات اختيار القيادات القضائية.

- إعادة تعريف حدود السلطة التنفيذية بدقة

وضع معايير واضحة تمنع إصدار قرارات ذات طابع تشريعي إلا في أضيق الحدود، مع إخضاعها لرقابة لاحقة ملزمة من البرلمان.

- تفعيل الرقابة الدستورية المستقلة على القوانين والقرارات

تعزيز دور الجهات المختصة بالرقابة الدستورية، وضمان سرعة الفصل في الطعون المرتبطة بتجاوز الصلاحيات بين السلطات.

- إقرار مبدأ المساءلة الدورية للحكومة أمام البرلمان

تنظيم جلسات مساءلة منتظمة وملزمة، تتضمن تقارير أداء تفصيلية، ونقاشًا علنيًا حول السياسات العامة والإنفاق العام.

- تعزيز الشفافية في إصدار التشريعات واللوائح التنفيذية

نشر مشروعات القوانين قبل إقرارها، وإتاحة الفرصة لمناقشتها مجتمعيًا، بما يمنع تمرير نصوص توسع صلاحيات جهة على حساب أخرى.

- فصل المناصب التنفيذية عن التأثير في الهيئات الرقابية

ضمان استقلال الأجهزة الرقابية مالياً وإدارياً، وتحديد آليات تعيين قياداتها بعيدًا عن أي هيمنة تنفيذية.

- إرساء ثقافة مؤسسية تحترم حدود الاختصاص

إدماج مفاهيم الفصل بين السلطات في برامج تدريب القيادات الإدارية، بما يعزز الوعي بأن الشرعية تقوم على التوازن لا على التفوق.

- تعزيز دور المجتمع في الرقابة عبر إتاحة المعلومات

توسيع نطاق الحق في الحصول على المعلومات، بما يمكّن الإعلام والمجتمع المدني من متابعة أداء كل سلطة ضمن حدودها.

- تحديد آلية واضحة لحل النزاعات بين السلطات دستوريًا

إنشاء مسارات مؤسسية سريعة لحسم أي خلاف حول الاختصاص، منعًا لتحوله إلى أزمة سياسية مفتوحة.

- الفصل الكامل بين السلطات ليس مواجهة بين مؤسسات، بل ضمانة لتكاملها. دولةٌ تعرف حدود سلطاتها، وتحترم توازنها الداخلي، أقدر على حماية مواطنيها، وأقدر على بناء شرعية تستمد قوتها من القانون لا من الغلبة. مصر تحتاج إلى هندسةٍ دستورية تعيد التوازن إلى قلب النظام السياسي، وتؤسس لمرحلةٍ تقوم على العدالة والمساءلة والاستقرار المستدام.

الأوقات الصعبة تُواجَه بشجاعة الإصلاح

- لحظات التحول في تاريخ الأمم لا تأتي معلنة، ولا تطرق الأبواب قبل الدخول. تتسلل في الأوقات الصعبة، من بين الأزمات، وتظهر فجأة في عيون الناس قبل أن تُكتب في دفاتر الحكومات. المنطقة تموج بتغيّرات عاصفة؛

.تحالفات تتبدل، أولويات دولية يُعاد ترتيبها، واقتصادات تبحث عن موضع قدم في عالم لم يعد يعترف بالثبات
.مصر تقف في قلب هذا المشهد، مثقلة بإرث طويل، وبفرص مؤجلة، وبأسئلة لم يعد مقبولًا تأجيلها

السؤال الجوهري لم يعد كيف نحافظ على القائم، بل كيف ننتقل إلى الأفضل دون أن ندفع ثمن الانفجار .الدول
.التي تخشى الإصلاح تفقد قدرتها على التحكم في وقت التغيير، بينما الدول التي تبادر إليه تمسك بزمام مستقبلها
الإصلاح ليس تنازلًا من سلطة، بل قرار دولة تريد أن تحمي نفسها من مفاجآت الغد، وتسعى إلى غدٍ أفضل من
.أمسٍ استُهلكت أدواته

الاقتصاد المصري يواجه ضغوطًا تتجاوز حدود الموازنة أو سعر الصرف .الأعباء المعيشية صارت واقعًا
،يوميًا، والطبقة الوسطى التي كانت عماد الاستقرار تتآكل مسافتها الآمنة .أرقام التضخم ليست مجرد نسب مئوية
،بل قصص بيوتٍ تضيق، وأحلامٍ تؤجل .المعالجة المالية وحدها لا تكفي؛ فالأزمة أعمق من عجز أو قرض
.وأوسع من قرار عابر بإفطار رمضاني لستين مليون مصري

نموذج الدولة الاقتصادي يحتاج إلى مراجعة فلسفية للمنطق ذاته قبل أن يحتاج إلى تعديل فني .تضخم الدور
التنفيذي للدولة على حساب دورها التنظيمي أضعف المنافسة، وتشابك المصالح بين السلطة والسوق أضر
بالعدالة الاقتصادية .اقتصاد السوق الاجتماعي الذي ننشده لا يعني فوضى، بل يعني قواعد واضحة، وفرصًا
.متكافئة، ومناخًا تشريعيًا مستقرًا .العدالة هنا ليست شعارًا يُرفع، بل شرط بقاءٍ واستمرار

المجال السياسي يقف في منطقة بين وعود انفراج محدود وتردد مستمر .إشارات إيجابية لا تتحول إلى مسار
مؤسسي واضح .المشاركة السياسية ليست تهديدًا، بل صمام أمان .الدولة التي تسمح بتعدد الأصوات، وتضمن
.تنافسًا حقيقيًا، تقل فيها احتمالات الاحتقان .النقد ليس خصومة، بل أداة تصحيح تحفظ التوازن قبل أن يختل

،مسار الإصلاح الآمن يبدأ بإطلاق حرية التنظيم الحزبي الفعلي، وضمان انتخابات تنافسية برقابة مستقلة
وتعزيز استقلال القضاء بوصفه الميزان الأخير للعدالة، وتحرير الإعلام من القيود غير المرئية .هذه ليست
مطالب مثالية، بل شروط استقرار طويل الأمد .المادة الخامسة من الدستور تنص على أن النظام السياسي يقوم
.على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة؛ احترام النص ليس ترفًا بل التزامًا دستوريًا وأخلاقيًا

الإقليم يعيد تشكيل نفسه بهدوء حذر .خرائط النفوذ تتبدل، وقوى جديدة تبحث عن موقع .المخاطر الإقليمية
ليست ذريعة للتردد، بل حافز للإصلاح .الدول التي تُحسن ترتيب بيتها الداخلي في أوقات العاصفة تخرج أكثر
.صلابة .الريادة تبدأ من الداخل؛ لا قوة ناعمة بلا حرية ثقافية، ولا تأثير إقليمي بلا استقرار سياسي واقتصاد منتج

التحول المنشود ليس تحسينًا شكليًا للأداء، بل مراجعة في الفلسفة ذاتها .دولة قانون حقيقية يُطبّق فيها
النص على الجميع، واقتصاد تنافسي تُكافأ فيه الكفاءة لا القرب، ومجتمع حيّ تعمل فيه النقابات والجمعيات بحرية

مسؤولة .هكذا يتحول الإصلاح من مبادرة ظرفية إلى مشروع وطني جامع، ومن استجابة للأزمة إلى صناعةٍ للمستقبل.

- ،التاريخ لا يرحم المترددين، ولا يكافئ من يكتفي بإدارة الوقت .الشجاعة السياسية لا تعني القفز في المجهول بل تعني الاعتراف بأن أدوات الأمس لا تصلح لإدارة الغد .الانتقال الآمن خيار عقلاني لدولة تريد أن تبقى قوية ومستقرة ومؤثرة .الدولة القوية لا تخشى المشاركة، ولا ترتبك أمام الحرية، بل تبني بهما مستقبلها.

- توصياتنا في الأوقات الصعبة:

- أولًا :إطلاق حوار وطني حقيقي مُلزم بنتائج واضحة، يشارك فيه الجميع بلا إقصاء، ويُفضي إلى جدول زمني للإصلاح السياسي.

- ثانيًا :إعادة تعريف دور الدولة اقتصاديًا بالانتقال من اللاعب المهيمن إلى المنظّم الضامن لقواعد المنافسة العادلة.

- ثالثًا :تبني حزمة حماية اجتماعية مستدامة مرتبطة بالإنتاج لا بالإعانات المؤقتة، لضمان صون الطبقة الوسطى واستعادة ثقتها.

- رابعًا :تفعيل النصوص الدستورية ذات الصلة بالحريات والتعددية، وتحصين استقلال القضاء والإعلام كضمانة لاستقرار طويل الأمد.

- خامسًا :اعتبار التحديات الإقليمية دافعًا لتسريع الإصلاح لا مبررًا لتأجيله؛ فالأوقات الصعبة تُواجَه بشجاعة القرار لا بانتظار انقشاع الغبار.

الإصلاح الممكن في زمن المخاطر ليس رفاهية، بل ضرورة وجودية .كل تأجيل يُراكم كلفة أعلى، وكل شجاعة محسوبة تفتح أفقًا أوسع .هكذا تُصنع الدول، وهكذا تبقى.

دولة تثق في شعبها، ليثق الشعب في دولته

- الثقة ليست شعارًا أخلاقيًا في الخطاب السياسي، بل هي البنية الخفية التي تقوم عليها الدول الحديثة .قد تمتلك الدولة السلطة والقوانين والأجهزة، لكنها تبقى ضعيفة إن غابت الثقة بينها وبين مجتمعها .أما الدولة التي يثق فيها مواطنوها، فإن قوانينها تصبح أقوى من أدواتها، ومؤسساتها أكثر رسوخًا من أي سلطة عابرة.

- الثقة السياسية لا تولد من الخطب ولا من الشعارات، بل تُقاس بمؤشرات واضحة تستطيع المجتمعات أن تراها وتلمسها في حياتها اليومية .تلك المؤشرات هي الميزان الحقيقي للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي المعيار الذي يحدد ما إذا كانت الدولة تحكم مجتمعها أم تتعاقد معه.

أول هذه المؤشرات هو احترام حقوق الإنسان؛ لأن الدولة التي تصون كرامة الفرد تُحصّن شرعيتها قبل أن تُحصّن مؤسساتها .الكرامة الإنسانية ليست مطلبًا حقوقيًا فقط، بل هي أساس العقد السياسي بين الدولة والمواطن.

ثانيها استقلال القضاء؛ فالقضاء العادل لا يحمي الأفراد فقط، بل يحمي الدولة نفسها من التعسف والخطأ .العدالة المستقلة هي العمود الفقري لأي نظام سياسي يريد أن يبني ثقة طويلة الأمد مع مجتمعه

ثالثها حرية الإعلام؛ لأن المجتمع الذي يرى الحقيقة بوضوح يستطيع أن يثق في دولته، أما المجتمع الذي تُحجب عنه المعلومات فيعيش دائمًا في منطقة الشك والريبة.

رابعها التنافس الانتخابي الحقيقي؛ فالتداول السلمي للسلطة ليس مجرد إجراء دستوري، بل رسالة سياسية تقول إن الدولة تثق في مواطنيها وقدرتهم على الاختيار.

خامس هذه المؤشرات هو الشفافية المالية وإدارة المال العام؛ لأن المواطن لا يثق في دولة لا يعرف كيف تُدار مواردها أو كيف تُتخذ قراراتها الاقتصادية الكبرى.

حين تجتمع هذه المؤشرات الخمسة تتشكل ما يمكن تسميته بالبنية الأخلاقية للدولة الحديثة؛ دولة لا تخشى مجتمعها، ولا يحتاج مجتمعها إلى الخوف منها.

.خبرة التاريخ المصري تقول إن لحظات القوة الكبرى كانت دائمًا لحظات ثقة متبادلة بين الدولة والمجتمع كلما اقتربت الدولة من مجتمعها كبرت، وكلما اتسعت المسافة بينهما أصبح الاستقرار أكثر هشاشة، مهما بدا المشهد الخارجي منضبطًا.

السياسة في معناها العميق ليست مجرد إدارة يومية للأحداث، بل هي القدرة على بناء هذه الثقة والمحافظة عليها .السياسة الرشيدة هي التي تجعل المجتمع شريكًا في القرار، وتجعل السلطة مسؤولة أمام الناس لا منفصلة عنهم.

المجال العام هو المساحة الطبيعية التي تتنفس فيها هذه الثقة .حين تضيق هذه المساحة يتحول النقاش إلى همس، وتتحول القرارات الكبرى إلى إجراءات إدارية بعيدة عن المجتمع.

أحزاب حقيقية تعني مجتمعًا يتعلم السياسة بطريقة طبيعية .الأحزاب ليست مجرد لافتات قانونية، بل مدارس للأفكار وجسور بين الدولة والمجتمع.

إعلام حر ومسؤول يمثل أحد أهم أدوات بناء الثقة؛ فالنقد المبكر يمنع الأخطاء من التراكم، والشفافية تمنح المجتمع شعورًا بأن الحقيقة ليست محجوبة عنه.

برلمان فعّال يمثل بدوره إحدى آليات إعادة التوازن للحياة العامة؛ لأن النقاش العلني حول السياسات العامة يمنح القرار السياسي قدرًا أكبر من النضج.

- الاقتصاد كذلك لا ينفصل عن السياسة .رأس المال بطبيعته يبحث عن بيئة مستقرة وقواعد واضحة .المستثمر لا يخشى المخاطرة بقدر ما يخشى الغموض وعدم وضوح القواعد.
- مصر تمتلك مقومات استراتيجية نادرة :موقع جغرافي فريد، تاريخ حضاري عميق، وطاقة بشرية هائلة .غير أن تحويل هذه المقومات إلى قوة حقيقية يحتاج إلى دولة مؤسسية حديثة تُطلق طاقات المجتمع بدل أن تكبحها.
- العلاقة بين الدولة والمجتمع تحتاج اليوم إلى إعادة تعريف واضحة .مجتمع يشعر أن الدولة دولته يصبح أكثر استعدادًا للدفاع عنها والعمل من أجلها، أما المجتمع الذي يشعر بالاغتراب عن مؤسسات الدولة فإنه يتحول تدريجيًا إلى متفرج على ما يحدث حوله.
- العقد الاجتماعي في الفكر الليبرالي لم يكن يومًا دعوة للفوضى، بل كان دعوة لبناء دولة قوية بشرعية المجتمع .قوة الدولة في هذا التصور لا تأتي من السيطرة على المجتمع، بل من ثقة المجتمع بها.
- المجتمعات التي تثق في نفسها تصبح أكثر قدرة على الإبداع والابتكار .الخوف قد يفرض الصمت لبعض الوقت، لكنه لا يصنع تقدمًا.
- قوة الدول في القرن الحادي والعشرين لم تعد تُقاس فقط بقدرتها على السيطرة، بل بقدرتها على تنظيم طاقات المجتمع وبناء الثقة داخله.
- استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع لا تتحقق بالشعارات، بل بمجموعة من الإجراءات العملية الواضحة.
- أولًا :توسيع المجال العام بحيث يصبح النقاش حول السياسات العامة حقًا مشروعًا لا استثناءً محدودًا.
- ثانيًا :إطلاق حياة حزبية حقيقية تسمح بتعدد البرامج والرؤى السياسية؛ لأن المجتمع الذي يمتلك أدوات التعبير المنظم يصبح أكثر استقرارًا.
- ثالثًا :ضمان استقلال القضاء وتعزيز سيادة القانون بحيث يشعر المواطن أن العدالة متاحة للجميع بلا تمييز.
- رابعًا :تحرير الإعلام المسؤول ليكون منصة للنقد والتصحيح لا مجرد أداة للتعبئة أو التبرير.
- خامسًا :تعزيز الشفافية المالية في إدارة المال العام والمشروعات الكبرى حتى يشعر المواطن أن موارده الوطنية تُدار لصالحه.
- سادسًا :إعادة الاعتبار للمجالس المحلية المنتخبة بوصفها المدرسة الأولى للمشاركة السياسية وإدارة الشأن العام.
- سابعًا :إطلاق حوار وطني دائم حول السياسات الكبرى بحيث يشعر المواطن أن مستقبله ليس قرارًا فوقيًا، بل مشروعًا وطنيًا مشتركًا.

- الاستقرار الحقيقي ليس حالة أمنية فقط، بل حالة سياسية واجتماعية عميقة .مجتمع يشعر بالعدالة يصبح أكثر استعدادًا لتحمل الأعباء حين تقتضيها الظروف.
- مصر التي نعرفها في تاريخها لم تكن دولة تخشى مجتمعها، بل دولة تستمد قوتها منه .لحظات النهوض الكبرى في تاريخها كانت دائمًا نتيجة التقاء إرادة الدولة مع طاقة المجتمع.
- الطريق إلى المستقبل يبدأ من هنا :دولة قوية بمؤسساتها، ومجتمع حر بمشاركته، وثقة متبادلة تجعل كلاً منهما سندًا للآخر.
- دولة تثق في شعبها ...ليثق الشعب في دولته.

.ليست عبارة، بل معادلة سياسية صنعت نهضة الأمم عبر التاريخ، ويمكنها أن تصنع مستقبل مصر أيضًا

...دولة المعرفة

- تاريخ الأمم لا يُكتب بالسنوات وحدها، بل بالأفكار التي تصنعها العقول الحرة .فالدول التي تركت أثرًا في مسيرة البشرية لم تكن بالضرورة تلك التي امتلكت الذهب أو السلاح أو الأرض الواسعة، بل تلك التي امتلكت القدرة على إنتاج المعرفة وتحويلها إلى قوة حضارية .الفكرة في كتاب، والبحث في جامعة، والسؤال في عقلٍ شجاع؛ هذه هي البدايات الحقيقية لكل نهضة كبرى عرفها التاريخ.
- ،في الأزمنة القديمة كانت القوة تُقاس بعدد الجيوش، وفي الأزمنة الصناعية أصبحت تقاس بحجم المصانع أما في عالم اليوم فإن معيار القوة الحقيقي أصبح مختلفًا تمامًا .المعرفة أصبحت المورد الأكثر قيمة، والعقل البشري أصبح الثروة التي لا تنضب .الأمم التي فهمت هذه الحقيقة مبكرًا استطاعت أن تعيد صياغة موقعها في العالم، حتى وإن كانت محدودة الموارد.
- من هنا يبرز مفهوم دولة المعرفة بوصفه خطوة جديدة في مشروعنا الفكري الذي حاول في حلقاته السابقة رسم ملامح الدولة الحديثة .تحدثنا من قبل عن دولة المؤسسات بوصفها أساس الاستقرار، وعن دولة الثقة ،باعتبارها القاعدة النفسية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وعن دولة التمكين التي تفتح المجال أمام طاقات المجتمع وعن دولة التوازن التي تحافظ على الاعتدال في إدارة المصالح، وعن دولة الكفاءة التي تجعل الجدارة معيارًا للإدارة .غير أن كل هذه المفاهيم تظل ناقصة ما لم تُستكمل بحلقة أساسية :دولة المعرفة.
- دولة المعرفة ليست مجرد دولة تهتم بالتعليم، بل دولة تجعل من المعرفة نفسها محورًا لفلسفة الحكم والتنمية .التعليم، والبحث العلمي، والثقافة، والابتكار، والتكنولوجيا، كلها تتحول في هذا النموذج إلى أعمدة رئيسية في مشروع الدولة.

- في هذا النموذج يصبح التعليم استثمارًا استراتيجيًا طويل المدى، لا بندًا يمكن تقليصه عند الأزمات المالية. فالإنفاق على التعليم ليس تكلفة، بل هو بناء لرأس المال البشري الذي سيقود الاقتصاد والمجتمع في العقود القادمة.

- المدرسة في دولة المعرفة لا تكون مكانًا لتكديس المعلومات، بل فضاءً لتكوين العقل النقدي. والجامعة لا تكون مجرد مؤسسة تمنح الشهادات، بل مركزًا لإنتاج المعرفة وتطويرها. الجامعة التي تنجح في أداء هذا الدور تصبح شريكًا في الاقتصاد، لأنها تنتج الأفكار التي تتحول لاحقًا إلى صناعات وتطبيقات.

- الثقافة هنا ليست نشاطًا ثانويًا، بل هي البيئة التي تنمو فيها المعرفة. المجتمع الذي يقرأ ويتحاور ويناقش هو المجتمع القادر على إنتاج الأفكار. أما المجتمعات التي تتراجع فيها الثقافة فإنها تفقد تدريجيًا قدرتها على التفكير الخلاق.

- لذلك فإن واجهة المجتمع بالثقافة والمعرفة تمثل شرطًا أساسيًا في بناء دولة المعرفة. المعرفة لا ينبغي أن تبقى حبيسة الجامعات أو المراكز البحثية، بل يجب أن تصبح جزءًا من الحياة اليومية للمجتمع. المكتبات العامة، والمراكز الثقافية، والإعلام المعرفي، ومنصات التعليم المفتوح، كلها أدوات تجعل المعرفة متاحة لكل مواطن.

- زيادة المعرفة في المجتمع ليست قضية تعليم رسمي فقط، بل مشروع ثقافي شامل. المجتمع الذي تتحول فيه القراءة إلى عادة، والحوار إلى قيمة، والسؤال إلى فضيلة، هو المجتمع الذي يمتلك القدرة على التجدد المستمر.

- الاقتصاد في دولة المعرفة يتغير بدوره. الثروة لم تعد تُستخرج من الأرض وحدها، بل تُولد في العقول. الفكرة التي يطورها باحث في مختبر قد تتحول إلى شركة ناشئة، والشركة الناشئة قد تتحول إلى صناعة كاملة تغير بنية الاقتصاد.

- التجارب الدولية تؤكد هذه الحقيقة بوضوح. دول لم تكن تمتلك ثروات طبيعية كبيرة استطاعت أن تصبح من أكثر الدول تقدمًا لأنها استثمرت في التعليم والبحث العلمي والابتكار. القوة في هذا العصر لا تأتي من الموارد بقدر ما تأتي من القدرة على إنتاج المعرفة وتوظيفها.

- المجتمع الذي يمتلك المعرفة يمتلك أيضًا قدرة أكبر على حماية نفسه. فالمعرفة تخلق وعيًا سياسيًا وثقافيًا يجعل المواطن أكثر قدرة على فهم العالم من حوله. المواطن المتعلم والمثقف ليس عبئًا على الدولة، بل أحد أهم مصادر قوتها واستقرارها.

- في الحالة المصرية، تمتلك البلاد رصيدًا حضاريًا وثقافيًا عظيمًا. مصر التي كانت عبر تاريخها مركزًا للعلم والفكر قادرة على أن تستعيد هذا الدور إذا جعلت المعرفة محورًا لنهضتها الجديدة.

- العقل المصري أثبت في كل مكان أنه قادر على الإبداع عندما تتوفر البيئة المناسبة. التحدي الحقيقي ليس في نقص العقول، بل في توفير المناخ الذي يسمح لهذه العقول بأن تعمل وتبتكر وتنتج.

- دولة المعرفة هي الدولة التي تفتح الطريق أمام هذه الطاقات .دولة تدرك أن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر ربحًا على المدى الطويل.
- الدول التي نجحت في العقود الأخيرة لم تكن بالضرورة الأكثر ثراءً في البداية، لكنها كانت الأكثر قدرة على إعادة اختراع نفسها عبر المعرفة والابتكار.
- مصر تمتلك تاريخًا طويلًا ودورًا إقليميًا مهمًا، لكنها تحتاج اليوم إلى خطوة جديدة في مسار تطورها :الانتقال من دولة الإدارة الثقيلة إلى دولة أكثر ذكاءً تعتمد على المعرفة.
- الدولة التي نطمح إليها هي دولة تعتمد على الكفاءة لا على البيروقراطية، وعلى المعرفة لا على الموارد السهلة، وعلى ثقة المجتمع لا على الخوف منه.
- هذه هي رؤيتنا ابناء دولة حديثة تجعل الثقافة والمعرفة قوة دافعة للتنمية،

وقادرة على إدارة الحاضر ...وصناعة المستقبل.

الدولة المطمئنة

- ليست كل الدول التي تبدو قوية في ظاهرها قوية في حقيقتها .فالقوة السياسية لا تُقاس فقط بما تملكه الدولة من مؤسسات أو أجهزة أو قوانين، بل بما تملكه من ثقة في مجتمعها .تلك الثقة هي البنية الخفية التي تحفظ توازن الدولة الحديثة؛ فإذا ضعفت، بدا البناء السياسي كله وكأنه قائم على أرضٍ مرتجفة.
- السياسة في جوهرها ليست مجرد إدارة للسلطة، بل إدارة للعلاقة النفسية التي تربط الدولة بالمجتمع .اختلال هذه العلاقة ينعكس سريعًا على كل شيء :الاقتصاد، والإدارة، وصناعة القرار .دولة ترى مجتمعها شريكًا تختلف جذريًا عن دولة تنظر إليه باعتباره مصدر قلق دائم.
- قراءات علم النفس السياسي تكشف أن السلطة المطمئنة إلى شرعيتها تميل بطبيعتها إلى توسيع المجال العام، لأنها لا ترى في الاختلاف خطرًا .أما السلطة التي تسكنها هواجس عدم الأمان السياسي فغالبًا ما تتجه إلى تضييق المجال العام، حتى لو امتلكت أدوات القوة.
- المعضلة الحقيقية ليست في النوايا، بل في طريقة إدراك الدولة لمجتمعها .تضييق قنوات المعرفة يجعل السلطة ترى المجتمع من خلال دوائر ضيقة، فتتشكل صورة ناقصة أو مشوهة عن الواقع .عند هذه اللحظة تبدأ المسافة في الاتساع، ويصبح القرار السياسي أقل اتصالًا بالحياة الفعلية للناس.

- تجارب الدول الحديثة تقدم دروسًا واضحة. الاستقرار الطويل لم يتحقق في الدول التي أغلقت المجال العام، بل في الدول التي أدركت مبكرًا أن المجتمع مصدر قوة لا مصدر تهديد. لذلك بنت مؤسسات تسمح بتداول الأفكار، وفتحت مساحات أوسع للنقاش العام.

- الاقتصاد نفسه يتأثر بهذه الحالة. المجتمع الذي يشعر أفراده بالأمان السياسي يصبح أكثر قدرة على المبادرة والإبداع. أما المجتمع الذي يعيش توترًا دائمًا مع السلطة فيميل إلى الحذر والانكفاء، وهو ما ينعكس مباشرة على حيوية الاقتصاد.

- الدولة الحديثة ليست جهازًا إداريًا فقط، بل عقد ثقة غير مكتوب. هذا العقد يمنح القوانين معناها، ويمنح المؤسسات قدرتها على العمل. تآكل الثقة يحول القوانين إلى نصوص جامدة، ويحوّل المؤسسات إلى هياكل بلا روح.

- المجتمع المصري، بما يحمله من طاقة بشرية وثقافية هائلة، يقدم مثالًا واضحًا على هذه المعادلة. مجتمع واسع، متنوع، سريع الحركة. إدارة هذه الطاقة لا تحتاج إلى مزيد من الحذر، بل إلى مزيد من الثقة والقدرة على استيعاب المبادرة المجتمعية.

- العالم يتغير بوتيرة غير مسبوقة. الاقتصاد العالمي يتجه نحو المعرفة والابتكار. هذه القطاعات لا تنمو في بيئة الخوف، بل في بيئة تسمح بتعدد الأفكار وتدفق المعلومات.

- الدول التي أدركت هذه الحقيقة مبكرًا استطاعت تحويل مجتمعاتها إلى مصدر متجدد للقوة. أما الدول التي بقيت أسيرة هواجسها فقد وجدت نفسها بعد سنوات أمام مجتمع أقل مشاركة واقتصاد أقل ديناميكية.

- يبقى السؤال السياسي الجوهري: كيف يمكن تحويل الثقة إلى سياسة عامة، لا مجرد خطاب؟ الإجابة لا تأتي بالشعارات، بل بإجراءات واضحة تعيد بناء العلاقة الصحية بين الدولة والمجتمع.

- ختامًا، يمكن تلخيص أهم التوصيات العملية التي تساعد على ترسيخ نموذج الدولة المطمئنة في النقاط التالية:

  - توسيع المجال العام عبر تشجيع النقاش الحر وفتح قنوات التعبير السلمي، لأن المجتمعات التي تتحدث بصراحة أقل عرضة للانفجار.
  - تعزيز استقلال المؤسسات حتى تصبح مؤسسات الدولة ضامنًا للثقة العامة لا مجرد أدوات تنفيذية للسلطة السياسية.
  - تطوير قنوات المعرفة السياسية داخل الدولة، بحيث تعتمد صناعة القرار على فهم واقعي للمجتمع لا على دوائر معلومات ضيقة.
  - تشجيع المبادرة المجتمعية في الاقتصاد والثقافة والعمل العام، لأن المجتمع الفاعل يخفف الأعباء عن الدولة ويزيد من قدرتها على التنمية.

بناء ثقافة سياسية جديدة تقوم على فكرة الشراكة لا الوصاية، حيث يصبح المواطن شريكًا في إدارة الشأن العام لا مجرد متلقٍ للقرارات.

الدولة التي تختار طريق الثقة قد تواجه صعوبات في بدايته، لكنها تكسب في النهاية مجتمعًا حيًا قادرًا على المشاركة في البناء. أما الدولة التي تظل أسيرة الخوف، فقد تنجح في فرض الهدوء لبعض الوقت، لكنها تخسر تدريجيًا أهم مصادر قوتها: ثقة المجتمع بها.

دولة القدرة

فكرة الدولة القادرة ليست شعارًا إنشائيا، بل رؤية تعيد ترتيب العلاقة بين السلطة والمجتمع.

في تاريخ مصر الحديث تعاقبت تصوّرات عديدة للدولة: دولة الحارس، ودولة الموجّه، ودولة الراعي.

غير أن القرن الحادي والعشرين يفرض تصورًا مختلفًا؛ تصورًا يجعل قدرة المجتمع نفسها هي المصدر الحقيقي لقوة الدولة.

في إطار مشروع «رؤيتنا السياسية» تناولنا من قبل دولة المؤسسات، ودولة الثقة، ودولة التمكين، ودولة التوازن، ودولة الكفاءة، ودولة المعرفة، ودولة المشاركة.

غير أن هذه المفاهيم جميعًا تلتقي عند نقطة مركزية واحدة: قدرة الدولة على تحويل إمكانات المجتمع إلى طاقة منتجة. ومن هنا يظهر مفهوم «دولة القدرة» باعتباره الحلقة التي تجمع تلك المفاهيم في إطار واحد.

دولة القدرة ليست دولة أكثر سلطة، بل دولة أكثر كفاءة في تحرير الطاقات.

الفارق بين الدولة القادرة والدولة العجز، يشبه الفارق بين من يفتح الأبواب، ومن يقف حارسًا لها. الدولة الأولى:

تُطلق الإمكانات،

والثانية:

تُثقلها بالإجراءات والقيود.

التجربة العالمية تقدّم أمثلة واضحة على هذا التحول.

فالدول التي استطاعت خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق قفزات اقتصادية كبرى --- مثل كوريا الجنوبية أو سنغافورة أو إستونيا --- لم تفعل ذلك عبر تضخم الدولة، بل عبر جعلها منصة لإطلاق طاقات المجتمع .في كوريا الجنوبية، مثلًا، ارتفع الناتج المحلي من أقل من 100 مليار دولار في ثمانينيات القرن الماضي إلى أكثر من 1.7 .تريليون دولار اليوم، نتيجة سياسات ركزت على التعليم والابتكار وحرية المبادرة الاقتصادية

.مصر تمتلك مقومات مماثلة من حيث الحجم السكاني والموقع الجغرافي والموارد البشرية

يتجاوز عدد سكانها اليوم 105 ملايين نسمة، يشكل الشباب دون الخامسة والثلاثين أكثر من 60٪ منهم .هذه الكتلة .البشرية الهائلة يمكن أن تكون عبئًا في دولة بيروقراطية، لكنها تتحول إلى فرصة تاريخية في دولة القدرة

.التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص الموارد بقدر ما يكمن في طريقة إدارتها

فالدولة المصرية تدير اقتصادًا يتجاوز حجمه 400 مليار دولار، لكنها لا تزال تواجه فجوة في إنتاجية العمل وفي ٪معدل خلق فرص العمل .تشير بيانات البنك الدولي إلى أن متوسط نمو الإنتاجية في المنطقة العربية أقل من 1 .سنويًا، وهو رقم يعكس محدودية قدرة السياسات العامة على تحويل الموارد إلى قيمة مضافة

.هنا يظهر جوهر فكرة دولة القدرة

الدولة القادرة لا تقيس نجاحها بعدد القوانين التي تصدرها، بل بعدد الفرص التي تخلقها .لا تقاس قوتها بحجم الجهاز الإداري، بل بقدرة هذا الجهاز على تسهيل حياة الناس .فالإدارة العامة في كثير من الدول النامية تحولت عبر الزمن إلى شبكة من الإجراءات المتراكمة، بينما تحتاج الدولة الحديثة إلى إدارة تمكينية تسهّل النشاط الاقتصادي وتسرّع .اتخاذ القرار

.في مصر، يضم الجهاز الإداري للدولة أكثر من خمسة ملايين موظف

هذا الرقم الضخم يعكس حجم الدولة التاريخي، لكنه يطرح سؤال الكفاءة .فالدولة القادرة لا تعني دولة أصغر .بالضرورة، بل دولة أكثر مرونة وقدرة على التحول من منطق السيطرة إلى منطق الخدمة

.السياسات الاقتصادية تمثل محورًا أساسيًا في هذا التحول

الاقتصاد ليس مجرد أرقام في موازنة الدولة، بل شبكة معقدة من العلاقات الإنتاجية التي يشارك فيها ملايين المواطنين .وعندما تتحول السياسات الاقتصادية إلى أدوات لإدارة العجز فقط، تتراجع قدرة الاقتصاد على النمو .الحقيقي .أما عندما تصبح السياسات الاقتصادية أداة لتحفيز الإنتاج والابتكار، تبدأ دورة جديدة من التوسع

تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن الاقتصاد الرقمي وحده يمكن أن يضيف ما يقارب 7٪ إلى الناتج المحلي .للدول النامية خلال العقد القادم

.هذه النسبة تعكس أهمية الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا بوصفهما رافعتين أساسيتين لقدرة المجتمع

.دولة القدرة تنظر إلى المواطن بوصفه شريكًا في الإنتاج، لا مجرد متلقٍ للخدمات

فكل مواطن يحمل طاقة إنتاجية محتملة، سواء في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو الاقتصاد الرقمي .والسياسة العامة الناجحة هي تلك التي تستطيع تحويل هذه الإمكانات الفردية إلى قوة اقتصادية جماعية.

.العلاقة بين الدولة والمجتمع تشكل قلب هذه المعادلة

الدولة التي تثق في مجتمعها تسمح له بالمبادرة، والمجتمع الذي يثق في دولته يشارك في بناء الاقتصاد .هذه العلاقة التبادلية هي ما يسميه الفكر السياسي الحديث العقد الاجتماعي الإنتاجي؛ حيث يصبح النمو الاقتصادي نتيجة مباشرة .للتعاون بين المؤسسات والمجتمع

.التجارب الدولية تثبت أن الاقتصاد الحر القائم على المنافسة العادلة لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية

بل على العكس، فإن الدول التي نجحت في الجمع بين السوق المفتوحة والسياسات الاجتماعية المتوازنة استطاعت .تحقيق معدلات نمو أعلى واستقرار اجتماعي أطول

.في هذا السياق يصبح مفهوم القدرة المؤسسية جزءًا لا يتجزأ من مفهوم القدرة الاقتصادية

فالدولة التي تمتلك مؤسسات مستقلة وقادرة على اتخاذ القرار تصبح أكثر قدرة على التخطيط طويل الأمد .المؤسسات .المستقرة تمنح الاقتصاد الثقة، والثقة هي العملة غير المرئية التي يقوم عليها الاستثمار

.مصر تقف اليوم أمام لحظة تاريخية يمكن أن تعيد تعريف دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع

فالتحولات الإقليمية والدولية، وتغير طبيعة الاقتصاد العالمي، وظهور الاقتصاد الرقمي، كلها عوامل تفتح الباب .أمام مرحلة جديدة من التطور

.غير أن الانتقال إلى دولة القدرة لا يحدث تلقائيًا

،إنه يتطلب رؤية سياسية واضحة تعيد ترتيب أولويات الدولة .رؤية تجعل بناء الإنسان في قلب المشروع الوطني .وتجعل المعرفة والابتكار محورًا للسياسات العامة

.الطريق إلى المستقبل الممكن لا يبدأ من الأجهزة الحكومية وحدها، بل من العلاقة الحيوية بين الدولة والمجتمع

حين تتسع هذه العلاقة لتشمل الثقة والحرية والمشاركة، تتحول الدولة إلى منصة للنمو بدلاً من أن تبقى إطارًا لإدارة .الأزمات

.مصر ليست دولة فقيرة بالموارد أو بالمواهب

تاريخها الحديث مليء بلحظات استطاعت فيها تحويل التحديات إلى فرص .غير أن اللحظة الراهنة تتطلب انتقالًا .واعيًا من منطق إدارة الواقع إلى منطق صناعة المستقبل

فالدول التي تصنع المستقبل ليست تلك التي تنشغل بإدارة أزماتها اليومية، بل تلك التي تمتلك الجرأة على بناء قدرتها المؤسسية والاقتصادية معًا.

«مقترحات عملية في إطار رؤية »دولة القدرة

- إطلاق برنامج وطني شامل لرفع إنتاجية الاقتصاد، يربط بين التعليم وسوق العمل ويستهدف مضاعفة إنتاجية العمل خلال عشر سنوات.
- التحول الكامل إلى الإدارة الرقمية في الخدمات الحكومية، بما يقلل البيروقراطية ويزيد كفاءة الجهاز الإداري.
- إنشاء صندوق وطني لدعم الابتكار وريادة الأعمال، يمول المشاريع التكنولوجية الناشئة ويعزز الاقتصاد الرقمي.
- تطوير منظومة التعليم التقني والمهني لتخريج كوادر قادرة على تلبية احتياجات الاقتصاد الصناعي الحديث.
- توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية والإنتاج، بما يخفف العبء المالي عن الدولة ويعزز الكفاءة الاقتصادية.
- اعتماد سياسات اقتصادية تحفز الإنتاج المحلي والصادرات بدلاً من الاقتصار على إدارة الاستهلاك.
- تعزيز استقلال المؤسسات الاقتصادية والرقابية لضمان الشفافية وبناء الثقة في بيئة الاستثمار.
- إطلاق استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد .

دولة الهوية والمستقبل

تصنع الأمم مستقبلها حين تفهم هويتها. الدولة التي تفقد بوصلة هويتها تتحول إلى كيان إداري بلا روح، بينما الدولة التي تعرف جذورها الحضارية تستطيع أن تتقدم نحو المستقبل دون أن تفقد ذاتها. الهوية في السياسة ليست حنينًا إلى الماضي، بل إدراكًا عميقًا لموقع المجتمع في التاريخ.

التجارب الدولية تؤكد أن الدول الأكثر قدرة على التقدم هي تلك التي نجحت في الموازنة بين الهوية الوطنية والانفتاح على العصر. اليابان مثلًا استطاعت منذ إصلاحات ميجي في القرن التاسع عشر أن تدخل العصر الصناعي دون أن تتخلى عن خصوصيتها الثقافية. المجتمع الياباني حافظ على تقاليده الاجتماعية وفي الوقت نفسه بنى واحدة من أكثر الدول تقدمًا في العالم.

كوريا الجنوبية تقدم مثالًا مشابهًا .هذه الدولة التي خرجت من حرب مدمرة في خمسينيات القرن الماضي استطاعت خلال عقود قليلة أن تتحول إلى قوة صناعية وثقافية، دون أن تفقد ارتباطها بتراثها الكوري العميق .الهوية هنا لم تكن عبئًا على التطور، بل مصدر طاقة معنوية للمجتمع

التجربة الأوروبية نفسها قامت على فكرة مشابهة .الاتحاد الأوروبي لم يسع إلى إلغاء هويات الدول، بل إلى بناء إطار تعاون يحترم خصوصية كل مجتمع .فرنسا وألمانيا وإيطاليا احتفظت بثقافاتها الوطنية بينما شاركت .في مشروع أوسع للتكامل

مصر تمتلك واحدة من أعمق الهويات الحضارية في التاريخ الإنساني .آلاف السنين من التاريخ المتصل صنعت شخصية وطنية مركبة تجمع بين العمق الحضاري والتنوع الثقافي .هذه الهوية ليست مجرد مادة للكتب .المدرسية، بل عنصر أساسي في تشكيل وعي المجتمع بنفسه

الحركة الوطنية المصرية في القرن العشرين أدركت هذه الحقيقة مبكرًا .المفكرون والكتاب في تلك المرحلة تحدثوا عن مصر باعتبارها أمة ذات جذور حضارية ممتدة، تجمع بين عناصر متعددة من التاريخ والثقافة .هذا .الوعي بالهوية كان أحد مصادر القوة في معركة الاستقلال الوطني

دولة الهوية والمستقبل تنطلق من إدراك أن المجتمع يحتاج إلى سردية مشتركة تجمعه .السردية الوطنية ليست .دعاية سياسية، بل رؤية ثقافية تعطي الناس شعورًا بأنهم جزء من قصة أكبر من حياتهم الفردية

السياسة التي تنقطع عن الهوية تتحول إلى إدارة تقنية باردة، بينما السياسة التي تنغلق داخل الماضي تتحول .إلى حنين عقيم .التوازن بين الهوية والمستقبل هو ما يمنح الدولة قدرتها على الاستمرار

الفكر الليبرالي السياسي لا يتناقض مع فكرة الهوية الوطنية .الحرية الفردية تزدهر داخل مجتمع يمتلك شعورًا .مشتركًا بالانتماء .المواطن الذي يشعر أن له وطنًا يحميه يكون أكثر استعدادًا للمشاركة في بنائه

دولة الهوية والمستقبل تعني دولة تستثمر في الثقافة والتعليم بقدر ما تستثمر في المؤسسات السياسية .المدارس .والجامعات والمراكز الثقافية هي الأماكن التي تتشكل فيها رؤية المجتمع لنفسه ولمستقبله

كذلك فإن احترام التنوع داخل الهوية الوطنية يمثل عنصرًا أساسيًا في هذا التصور .الهوية المصرية عبر تاريخها لم تكن أحادية، بل مزيجًا من طبقات حضارية متعددة .الاعتراف بهذا التنوع يعزز قوة الهوية بدل أن .يضعفها

المجتمعات التي تمتلك رؤية واضحة لمستقبلها تستطيع أن تتجاوز أزماتها .المستقبل هنا ليس مجرد توقعات .اقتصادية أو سياسية، بل تصور ثقافي لما يمكن أن تكون عليه الدولة بعد جيل أو جيلين

- دولة الهوية والمستقبل إذن هي دولة تجمع بين الذاكرة التاريخية والطموح السياسي .المجتمع الذي يعرف من أين جاء يستطيع أن يعرف إلى أين يريد أن يذهب.
- تحقيق هذا التصور يحتاج إلى مجموعة من الخطوات:
- أولاً :تعزيز التعليم الوطني الذي يربط الأجيال الجديدة بتاريخ بلادهم.
- ثانيًا :دعم المؤسسات الثقافية باعتبارها حارسة للذاكرة الوطنية.
- ثالثًا :تشجيع الإنتاج الفكري والفني الذي يعبر عن الهوية المصرية المعاصرة.
- رابعًا :بناء خطاب وطني جامع يحترم التنوع داخل المجتمع.
- خامسًا :ربط السياسات العامة برؤية طويلة المدى لمستقبل الدولة.
- دولة الهوية والمستقبل ليست فكرة رومانسية، بل ضرورة سياسية .الدولة التي تعرف نفسها تستطيع أن تبني مستقبلها بثقة، بينما الدولة التي تفقد صورتها عن ذاتها تظل تدور في حلقات من القلق والارتباك.

رؤيتنا الاقتصادية

قانون الاستيراد الجديد)الاقتصاد لا يُدار بالقيود وحدها(

،يتابع حزب غد الثورة الليبرالي المصري باهتمام بالغ ما يتردد بشأن توجهات حكومية لإعادة تنظيم قواعد الاستيراد في إطار مساعٍ معلنة لضبط الأسواق، وحماية العملة الوطنية، والتخفيف من الضغوط التضخمية التي أثقلت كاهل .المواطن المصري خلال السنوات الأخيرة

ويؤكد الحزب أن تنظيم منظومة الاستيراد هدف مشروع وضروري، متى جاء في سياق رؤية اقتصادية متكاملة تعالج جذور الاختلال الهيكلي، لا أعراضه المؤقتة، ومتى اقترن بالشفافية وتكافؤ الفرص وسيادة القانون .غير أن ،التجارب السابقة أثبتت أن القيود الإدارية، إذا فُرضت دون دراسة دقيقة لأثرها التشريعي والاقتصادي والاجتماعي .قد تتحول من أداة إصلاح إلى عبء إضافي على السوق، وتفتح مسارات موازية للتهريب والمضاربة واحتكار القلة

إن الاقتصاد الرشيد لا يقوم على الانفلات، كما لا يُدار بالإغلاق؛ بل يستند إلى توازن واعٍ بين التنظيم المنضبط وحرية المبادرة .ومن هذا المنطلق، يشدد الحزب على أن أي تعديل في سياسات الاستيراد يجب أن يراعي جملة من :الضوابط الأساسية، في مقدمتها

- أولًا :حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وضمان عدم إقصائها من السوق تحت وطأة شروط تعجيزية أو رسوم مبالغ فيها تفضي عمليًا إلى تركيز النشاط في يد عدد .محدود من الكيانات الكبرى
- ثانيًا :ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال نشر النصوص الكاملة لأي تعديلات مقترحة قبل إقرارها، وإتاحة فترة حقيقية للحوار المجتمعي مع الغرف التجارية، واتحادات الصناعات، وممثلي المستثمرين، ومنظمات المجتمع .المدني، بما يعزز الثقة ويمنع الارتباك في الأسواق
- ثالثًا :تضمين آلية تظلم قضائية عاجلة وواضحة، تكفل حق التقاضي المكفول دستوريًا، وتحد من أي تعسف .إداري قد يلحق ضررًا بالمستثمرين الوطنيين، أو يهدد استقرار التعاقدات القائمة
- رابعًا :إجراء تقييم أثر تشريعي معلن يحدد بوضوح انعكاسات القرار على مستويات الأسعار، وسلاسل .الإمداد، وفرص العمل، والتنافسية، حتى لا يُفاجأ المواطن بارتفاعات جديدة تضاف إلى أعبائه المتراكمة

ويرى الحزب أن حماية الأمن الاقتصادي لا تعني خنق الحركة التجارية المشروعة، كما أن دعم الصناعة الوطنية لا يتحقق بإغلاق النوافذ، بل بتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين بيئة الاستثمار، وخفض كلفة التمويل، وتبسيط .الإجراءات، وإزالة التعقيدات البيروقراطية التي ما زالت تعطل الطاقات الخلاقة في هذا الوطن

ويجدد حزب غد الثورة الليبرالي المصري استعداده لتقديم مقترحات تفصيلية مكتوبة تعزز التوازن بين مقتضيات الاستقرار النقدي وضرورات العدالة الاقتصادية، انطلاقًا من رؤية إصلاحية تؤمن بأن الدولة القوية هي التي تُنظم السوق دون أن تُصادره، وتحمي المنافسة دون أن تُقيدها، وتبني الثقة بدل أن تُراكم القيود.

إن مصر اليوم في حاجة إلى سياسات تُعزز الثقة، وتوسع دوائر الأمل، وتضع المواطن في قلب القرار الاقتصادي لا على هامشه.

ديون تتضخم وموازنة تتآكل في رمضان

- يتزامن شهر رمضان هذا العام مع ضغوط مالية غير مسبوقة على الموازنة العامة، حيث تتزايد أعباء خدمة الدين الداخلي والخارجي، بما يبتلع الجزء الأكبر من الإنفاق العام، ويترك مساحات ضيقة للإنفاق الاجتماعي الذي يحتاجه المواطن بشدة.
- بيانات البنك المركزي المصري تؤكد استمرار ارتفاع الدين العام خلال السنوات الأخيرة، بينما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت عند مستويات مرتفعة مقارنة بالأسواق الناشئة المماثلة، رغم برامج الإصلاح المتتالية.
- المشكلة لم تعد في حجم الدين فقط، بل في كلفته. خدمة الدين تستحوذ على ما يقارب نصف المصروفات العامة في بعض التقديرات، وهو ما يعني عملياً أن كل جنيه يُحصَّل من الضرائب يذهب أولاً لسداد فوائد وأقساط، قبل أن يصل إلى التعليم أو الصحة أو الدعم.
- رمضان يكشف هشاشة هذا الوضع المالي؛ فمع ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، تتضاعف احتياجات الدعم المباشر وغير المباشر، بينما تعاني الخزانة من ضيق الموارد، نتيجة تراجع الإيرادات الحقيقية بفعل التضخم وضعف النشاط الإنتاجي.
- تقارير البنك الدولي تشير إلى أن ارتفاع كلفة الاقتراض عالمياً بعد موجات التشديد النقدي الدولية انعكس بوضوح على الدول ذات الاحتياجات التمويلية المرتفعة، ومصر من بينها. ومع ذلك، لم تُقدَّم حتى الآن خطة شفافة لإعادة هيكلة الدين أو تقليل الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل مرتفع التكلفة.
- الإعلام الرسمي يتحدث عن "استدامة مالية" و"تحسن المؤشرات"، بينما الواقع أن المواطن لا يرى سوى تقليص في الخدمات وارتفاع في الرسوم وزيادة في الضرائب غير المباشرة. الفجوة بين الرواية الحكومية والحقيقة المعيشية تتسع يوماً بعد يوم.

الإنفاق الاستثماري المنتج ما زال محدود الأثر على التشغيل الحقيقي، في حين أن القطاع الخاص يعاني من مزاحمة حكومية وارتفاع كلفة التمويل، وهو ما يضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل مستدامة تخفف الضغوط الاجتماعية.

حزب غد الثورة الليبرالي المصري يؤكد أن معالجة أزمة الدين والموازنة تتطلب:

أولاً: إعلان خطة زمنية واضحة لخفض نسبة الدين إلى الناتج عبر تحفيز الإنتاج لا عبر التقشف الاجتماعي.

ثانياً: مراجعة أولويات الإنفاق العام وتوجيهه إلى التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

ثالثاً: وقف التوسع في الاقتراض قصير الأجل مرتفع الفائدة.

رابعاً: تمكين القطاع الخاص الحقيقي ورفع القيود البيروقراطية عنه.

خامساً: نشر تقارير دورية شفافة حول هيكل الدين وأجاله وكلفته الفعلية.

رمضان يجب أن يكون موسماً للطمأنينة، لا موسماً لتكدس الديون وتآكل القدرة الشرائية. الاقتصاد الذي يثقل كاهل أجياله المقبلة بالقروض، دون عائد إنتاجي واضح، لا يؤسس لاستقرار، بل يؤجل الأزمة.

الحزب يواصل تقديم بيان اقتصادي يومي يعكس الواقع كما يعيشه المواطن، لا كما يُروى في نشرات الأخبار.

فالموازنة ليست أرقاماً في جداول ...بل حياة يومية لملايين الأسر.

كيف نحمي الطبقة الوسطى في رمضان؟

يتابع حزب غد الثورة الليبرالي المصري بقلق بالغ استمرار موجات التضخم التي تضرب الأسواق المصرية، في ظل ثبات نسبي للأجور وتآكل واضح للقوة الشرائية للمواطنين، وبالأخص أبناء الطبقة الوسطى التي كانت تاريخيًا عماد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في مصر.

تحوّل التضخم من أزمة عابرة إلى واقع يومي ينعكس في أسعار الغذاء، والإيجارات، والخدمات، ومستلزمات التعليم والعلاج .ولم يعد المواطن يسأل عن نسب التضخم الرسمية، بل يقيس الأزمة بسلة مشترياته اليومية التي تتقلص، وبمدخراته التي تتآكل، وبشعوره المتزايد بعدم الأمان الاقتصادي.

الحزب يرى أن أخطر ما يواجه الاقتصاد الوطني اليوم ليس فقط ارتفاع الأسعار، بل غياب رؤية متكاملة لحماية الدخول الحقيقية للمواطنين .إن أي سياسات مالية أو نقدية لا تضع في قلبها استقرار الأسرة المصرية، وتوازن دخلها مع احتياجاتها الأساسية، تظل قاصرة عن تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

إن تحميل المواطن وحده كلفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد لم يعد خيارًا مقبولًا .فالمعالجة الرشيدة تقتضي:

- أولًا :ربط أي زيادات في الرسوم أو الضرائب بحزمة حماية اجتماعية واضحة ومعلنة، تضمن عدم انزلاق شرائح جديدة تحت خط الفقر.
- ثانيًا :تحفيز الإنتاج المحلي الحقيقي، لا عبر الشعارات، بل عبر سياسات تمويلية وضريبية عادلة تفتح المجال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتكسر احتكارات القلة.
- ثالثًا :مراجعة سياسات التسعير في القطاعات الحيوية بما يحقق توازنًا بين استدامة المؤسسات وحماية المستهلك.
- رابعًا :تعزيز الشفافية الكاملة في عرض بيانات التضخم، وخدمة الدين، وأثر السياسات النقدية على الأسعار، بما يعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

 يؤكد الحزب أن الطبقة الوسطى ليست مجرد شريحة اجتماعية، بل هي صمام أمان الدولة الحديثة.

وإذا استمرت في الانكماش تحت ضغط الغلاء وتآكل الدخول، فإن الاقتصاد كله سيفقد توازنه، وسيصبح الاستقرار أكثر هشاشة.

 إننا في حزب غد الثورة)في الداخل (نمد أيدينا إلى حوار اقتصادي وطني جاد، يشارك فيه الخبراء والمجتمع المدني وممثلو القطاعات الإنتاجية، لوضع خريطة طريق تُعيد الاعتبار للإنتاج، وتضبط الأسواق، وتحمي المواطن من التضخم الصامت الذي يلتهم مستقبله بصمت.

 مصر تستحق اقتصادًا يعيد بناء الثقة، لا اقتصادًا يراكم الأعباء.

...والإصلاح الحقيقي يبدأ من الإنسان

.لا من الأرقام وحدها

الديون ليست قدراً ...والإصلاح ليس قرضاً جديداً

بمناسبة الاجتماع المرتقب لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي يوم 25 فبراير، والذي يُنتظر أن يناقش صرف دفعة تمويلية جديدة لمصر ضمن برنامج التسهيل الممدد وبرنامج الصلابة والاستدامة، يتابع حزب غد الثورة الليبرالي المصري هذا التطور باهتمامٍ بالغ، إدراكًا لما يمثله من محطة فاصلة في مسار الاقتصاد الوطني.

تأتي هذه المراجعة في لحظة دقيقة تتشابك فيها الضغوط المالية مع تحديات هيكلية ممتدة، بينما يرزح الاقتصاد تحت عبء دين خارجي بلغ في ذروته ما يتجاوز 160 مليار دولار، وهو رقم لا يُقرأ في سياقٍ محاسبي مجرد، بل في سياق أجيالٍ تتحمل كلفة قرارات لم تُستشر فيها.

تُظهر البيانات الرسمية أن بند الفوائد بات يلتهم نسبة متزايدة من الإنفاق العام، بما يُقيد قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو التعليم والصحة والاستثمار الإنتاجي .اقتصادٌ تُستنزف موارده في خدمة الدين، لا يستطيع أن يبني .تنمية مستدامة، ولا أن يرسّخ عدالة اجتماعية حقيقية

يرحب الحزب بأي تمويل دولي يُسهم في دعم الاستقرار النقدي وتخفيف الضغوط على العملة والاحتياطي، لكنه ،يؤكد أن القروض ليست بديلاً عن إصلاح هيكلي حقيقي يقوم على الإنتاج، والتنافسية، وتعميق التصنيع المحلي .وإعادة الاعتبار لدور القطاع الخاص الوطني في بيئة عادلة خالية من الامتيازات الاحتكارية

يحذر الحزب من استمرار الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي كأداة لإدارة الأزمات المرحلية، دون معالجة جذور الاختلال في الميزان التجاري، أو إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام، أو إصلاح مناخ الاستثمار بصورة .جذرية تضمن تكافؤ الفرص وشفافية التعاقدات

،شفافية شروط التمويل والتزامات الدولة تجاه المؤسسات الدولية ليست ترفًا سياسيًا، بل حق أصيل للرأي العام وواجب دستوري أمام البرلمان .إدارة الدين العام يجب أن تخضع لرقابة حقيقية، وأن تُعرض تفاصيلها كاملة دون .انتقاص أو تجميل

تمكين القطاع الخاص الوطني، ورفع القيود البيروقراطية، وضمان حياد الدولة التنافسي في السوق، يمثل المدخل الحقيقي لزيادة الصادرات وتوليد النقد الأجنبي، بعيدًا عن الاعتماد المستدام على القروض قصيرة الأجل أو التدفقات .الساخنة

إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام ضرورة ملحّة، بحيث تتقدم المشروعات ذات العائد الاقتصادي المباشر والقادرة .على خلق فرص عمل مستدامة، بينما يُعاد تقييم أي إنفاق لا يحقق قيمة مضافة واضحة للاقتصاد الوطني

الاستقرار النقدي لا ينفصل عن الاستقرار الاجتماعي؛ وأي برنامج إصلاحي لا يضع حماية الفئات الأكثر تضررًا .من التضخم وتقلبات الأسعار في صلب أولوياته، سيبقى برنامجًا ناقص العدالة، مهما بدا منضبطًا على الورق

وفي هذا الإطار، يطرح الحزب التوصيات التالية:

- وضع سقف تدريجي واضح ومعلن لنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع التزام زمني محدد .لخفضها
- .نشر خطة زمنية مفصلة لخفض خدمة الدين كنسبة من الإيرادات العامة، بما يحرر موارد حقيقية للتنمية
- توجيه أي تمويل دولي جديد نحو دعم الاحتياطي والإنتاج التصديري والمشروعات القادرة على توليد عملة .أجنبية، لا إلى تمويل المصروفات الجارية

- إطلاق حوار وطني اقتصادي واسع يضم الخبراء والمجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص، لوضع رؤية طويلة المدى لإدارة الدين.
- تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية وضمان الشفافية الكاملة في كل ما يتعلق بإدارة الدين العام والتزامات الدولة الخارجية.

إن حزب غد الثورة الليبرالي المصري، وهو يُصدر هذا البيان في 23 فبراير 2026، يؤكد أن رؤيتنا الاقتصادية تقوم على اقتصادٍ حرٍّ منتج، دولةٍ رشيدة تحترم القانون والمساءلة، وديونٍ تُدار بحكمةٍ ومسؤولية، لا تُراكم بلا أفق ولا تُحمَّل أعباؤها على أكتاف من لم يُستشاروا في صنعها.

حزب غد الثورة يطرح رؤية اقتصادية وحل لأزمة الرعاية الصحية وحق المواطن في العلاج

أعرب حزب غد الثورة الليبرالي المصري عن قلقه البالغ إزاء ما تشهده منظومة الرعاية الصحية في مصر من اختلالاتٍ متراكمة، لم تعد مجرد أزمات عابرة في مستشفى هنا أو نقص دواء هناك، بل تحوّلت إلى تحدٍّ هيكلي يمسّ أحد أهم أركان الأمن القومي الاجتماعي.

وقال الحزب في بيان اليوم الأربعاء إن الصحة ليست خدمةً تكميلية، ولا بندًا قابلًا للضغط عند أول أزمة مالية، بل هي حق دستوري صريح نصّت عليه المادة (18) من الدستور، التي ألزمت الدولة بتخصيص نسبة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق الصحي، تتصاعد تدريجيًا حتى تتوافق مع المعدلات العالمية. والسؤال المشروع اليوم: هل نقترب فعلًا من هذا الاستحقاق، أم ما زلنا ندور حول أرقامه دون بلوغ جوهره؟

وأضاف الحزب أن البيانات الرسمية تشير إلى أن الإنفاق الحكومي على الصحة يدور حول ما يقارب 1.5% إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يتجاوز 5%، وأقل بكثير من دول ذات ظروف اقتصادية مماثلة. النتيجة واضحة: ضغط على المستشفيات العامة، تفاوت صارخ في جودة الخدمات بين المحافظات، واعتماد متزايد على الإنفاق الخاص الذي يتحمله المواطن مباشرة من جيبه.

وأشار إلى أن أكثر من 60% من إجمالي الإنفاق الصحي في مصر يأتي من المدفوعات المباشرة للأسر، وفق تقديرات تقارير دولية متعددة. هذا يعني أن المرض في مصر ليس اختبارًا صحيًا فحسب، بل اختبارًا ماليًا قاسيًا قد يدفع الأسرة إلى الاستدانة أو بيع أصولها. أي عدالة اجتماعية يمكن أن تقوم في ظل معادلةٍ كهذه؟

ويرى الحزب أن الأزمة ترتكز على أربع اختلالات رئيسية:

أولاً: ضعف كفاءة توزيع الموارد، حيث يذهب جزء معتبر من الإنفاق إلى أجور وإدارة دون أن ينعكس بالقدر الكافي على تحسين جودة الخدمة أو توافر التجهيزات الأساسية.

- ثانيًا: غياب التوازن بين الرعاية الوقائية والعلاجية؛ فالإنفاق على الوقاية، والكشف المبكر، والصحة الأولية يظل محدودًا رغم أن كل جنيه يُنفق في الوقاية يوفر أضعافه في العلاج.

- ثالثًا :هشاشة سوق الدواء، وتكرار أزمات نقص بعض الأصناف الحيوية، في ظل اعتماد كبير على استيراد المواد الخام، وتقلبات سعر الصرف.
- رابعًا :بطء وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، التي كان يُفترض أن تمثل نقطة تحول في عدالة التغطية الصحية.

إن الإصلاح الجاد يتطلب مقاربة علمية مدروسة لا شعارات عامة .ومن ثمّ، يقترح حزب غد الثورة حزمة إجراءات متكاملة:

- رفع الإنفاق الصحي تدريجيًا ليصل إلى النسبة الدستورية الحقيقية من الناتج القومي، مع ربط كل زيادة بمؤشرات أداء قابلة للقياس، وليس بمجرد أرقام في الموازنة.
- إنشاء هيئة مستقلة لتقييم كفاءة الإنفاق الصحي، تعتمد معايير الحوكمة والشفافية، وتصدر تقارير دورية علنية حول جودة الخدمات ومستوى رضا المواطنين.
- تسريع تطبيق التأمين الصحي الشامل وفق جدول زمني واضح ومعلن، مع ضمان عدالة الاشتراكات وعدم تحميل محدودي الدخل أعباء إضافية، وتوسيع قاعدة التمويل عبر مساهمات تصاعدية عادلة.
- دعم صناعة الدواء محليًا عبر استراتيجية وطنية للأمن الدوائي، تشمل حوافز ضريبية للاستثمار في تصنيع المواد الخام، وتبسيط إجراءات التسجيل، وتعزيز الشراكات البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص.
- إعادة الاعتبار للرعاية الصحية الأولية، عبر تحديث الوحدات الصحية في القرى، وتوسيع برامج طبيب الأسرة، وتفعيل نظم الإحالة الإلكترونية لتقليل التكدس في المستشفيات المركزية.
- الاستثمار في التحول الرقمي الصحي، بما يشمل السجلات الطبية الموحدة، ونظم متابعة الدواء، وتقليل الفاقد الإداري والمالي.

الليبرالية التي يتبناها حزب غد الثورة لا تعني خصخصة الحق في الصحة، ولا تعني ترك المواطن وحيدًا أمام فاتورة العلاج .بل تعني اقتصادًا حرًا منضبطًا بقواعد العدالة، ودولةً تنظّم وتراقب وتضمن تكافؤ الفرص، وشراكةً متوازنة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.

إن إصلاح المنظومة الصحية ليس ملفًا تقنيًا فقط، بل اختبارًا أخلاقيًا للدولة .فالمواطن الذي يدفع ضرائبه، ويؤدي واجباته، يستحق أن يجد سريرًا نظيفًا، ودواءً متاحًا، وطبيبًا قادرًا، دون أن يُسأل أولًا" :معك كام؟".

وختم الحزب البيان بقوله :سيظل حزب غد الثورة منحازًا لحق المصري في علاجٍ كريم، وفي منظومة صحية عادلة وفعّالة، تُدار بالكفاءة لا بالارتجال، وبالشفافية لا بالغموض، وبالإنسان أولًا وأخيرًا معيارًا لكل قرار اقتصادي أو سياسي.

مصر ليست شركة مفلسة تبحث عن مشترٍ ...افعلوا ما فُعله الملك في منجم السكري

يتابع حزب غد الثورة الليبرالي المصري بقلق بالغ تصاعد وتيرة بيع الأصول العامة وحقوق الانتفاع بالموارد الاستراتيجية تحت عناوين »سد الفجوة التمويلية «و»جذب الاستثمار«، بينما يغيب عن النقاش سؤال جوهري :أين موقع الأجيال القادمة في معادلة البيع؟ وأين نصيبهم من ثروات لم يشاركوا في استهلاكها؟

تنص المادة)32 (من الدستور المصري على أن الموارد الطبيعية ملك للشعب، وتلتزم الدولة بالحفاظ عليها وعدم استنزافها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة .هذا النص التزام دستوري مباشر، لا يبيح تحويل الأصول الاستراتيجية .إلى أدوات لسداد التزامات قصيرة الأجل أو معالجة عجز مرحلي في الموازنة

تجربة منجم السكري للذهب، الواقع قرب مرسى علم بمحافظة البحر الأحمر، تظل نموذجًا دالًا .المنجم يُعد من أكبر مناجم الذهب في العالم من حيث الاحتياطي والإنتاج، الرواية التاريخية عن قرار الملك فاروق بإغلاقه في أربعينيات القرن الماضي بوصفه احتياطيًا استراتيجيًا للأجيال القادمة

.فالثروة الطبيعية ليست سلعة عابرة، بل ضمانة زمنية طويلة المدى

شهدت السنوات الأخيرة تسارعًا ملحوظًا في برنامج الطروحات الحكومية، وبيع حصص في شركات مملوكة للدولة، وطرح أصول في قطاعات الطاقة، والموانئ، والخدمات اللوجستية، والصناعة، والبنوك .أُعلنت صفقات في قطاعات الأسمدة والبتروكيماويات والطاقة المتجددة، وجرى تخارج جزئي من شركات استراتيجية، إضافة إلى منح امتيازات طويلة الأجل في موانئ ومحطات حاويات، وبيع حصص في شركات مدرجة بالبورصة، ضمن إطار .وثيقة سياسة ملكية الدولة «والاتفاقات التمويلية مع مؤسسات دولية»

جاءت هذه الإجراءات في سياق ضغوط مالية واضحة؛ إذ تجاوز الدين الخارجي حاجز 160 مليار دولار وفق البيانات الرسمية الأخيرة، بينما ارتفعت أعباء خدمة الدين لتلتهم نسبة كبيرة من الإنفاق العام .غير أن معالجة الدين .ببيع الأصول تشبه سداد فاتورة الكهرباء ببيع البيت نفسه :حل سريع، لكنه يفقد الدولة مصدرًا دائمًا للقيمة

اقتصاد السوق الذي نؤمن به لا يعني التخلي عن الأصول الاستراتيجية، بل حسن إدارتها وتعظيم عائدها .الفارق كبير بين شراكة إنتاجية متوازنة تنقل التكنولوجيا وتزيد القيمة المضافة وتوسع القاعدة الصناعية، وبين بيع أصول .قائمة لتغطية فجوة تمويلية مؤقتة

يرى الحزب أن استمرار هذا النهج يطرح مخاطر متعددة:

- .تراجع قدرة الدولة على التحكم في قطاعات حيوية
- .انخفاض نصيب الخزانة العامة من عوائد مستقبلية مستدامة
- .تحميل الأجيال القادمة أعباء ديون مقابل أصول مبيعة

- تقليص أدوات السياسة الاقتصادية السيادية في مواجهة الأزمات.

انطلاقًا من مسؤوليتنا الوطنية، يطرح حزب غد الثورة حزمة مقترحات واضحة ومحددة:

- إصدار قانون خاص بالأصول الاستراتيجية يُلزم بعرض أي بيع أو منح امتياز طويل الأجل على البرلمان، مع نشر العقود ودراسات الجدوى كاملة للرأي العام.
- إنشاء صندوق وطني للأجيال القادمة تُودع فيه نسبة ثابتة من عوائد الموارد الطبيعية والقطاعات السيادية، لضمان تحويل الموارد الناضبة إلى أصول استثمارية دائمة.
- إعادة تقييم برنامج الطروحات بحيث يقتصر على الشراكات الإنتاجية التي تضيف قيمة تكنولوجية وصناعية، لا مجرد نقل ملكية.
- إصلاح هيكل الإنفاق العام عبر وقف المشروعات غير ذات الأولوية الاقتصادية الفورية، وتوجيه الموارد إلى التعليم والصحة والصناعة التصديرية.
- توسيع القاعدة الضريبية بعدالة ومكافحة التهرب الضريبي، بما يوفر موارد مستدامة دون إثقال كاهل الفئات المتوسطة والفقيرة.
- ربط الاقتراض الخارجي بمشروعات إنتاجية واضحة ذات قدرة على توليد عملة صعبة وسداد ذاتي، بدل استخدامه في سد عجز جارٍ.

حقوق الأجيال القادمة ليست ترفًا أخلاقيًا، بل مبدأ اقتصادي مستقر في أدبيات التنمية المستدامة. الدول الرشيدة لا تبيع ما تملك لتؤجل أزمتها عامًا أو عامين، بل تعيد هيكلة اقتصادها ليصبح منتجًا وقادرًا على توليد الثروة.

مصر ليست شركة مفلسة تبحث عن مشترٍ أخير، بل دولة ذات حضارة وموارد وموقع استراتيجي فريد. الاستثمار مرحب به، والشراكات المتوازنة مطلوبة، لكن التفريط ليس إصلاحًا، والبيع ليس قدرًا.

الأموال الساخنة والاستقرار النقدي

تعتمد الاقتصادات الناشئة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض فجوة الادخار المحلي، غير أن طبيعة هذه التدفقات تحدد ما إذا كانت رافعةً للتنمية أم مصدرًا لعدم الاستقرار. في الحالة المصرية، برزت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة الاعتماد المتزايد على ما يُعرف برؤوس الأموال الساخنة؛ وهي استثمارات قصيرة الأجل تدخل سوق أدوات الدين المحلية بحثًا عن عائد مرتفع، وتغادر بالسرعة ذاتها عند أول إشارة اضطراب.

الرهان على هذا النوع من التدفقات قد يوفر دعمًا مؤقتًا للاحتياطيات الأجنبية، ويسهم في تهدئة سوق الصرف لفترات محدودة، لكنه لا يصنع استقرارًا حقيقيًا. طبيعة هذه الأموال تجعلها شديدة الحساسية لأي تغير في أسعار

الفائدة العالمية، أو تقييمات المخاطر، أو توقعات سعر الصرف .تجارب عديدة في الأسواق الناشئة أثبتت أن خروجًا مفاجئًا لتلك التدفقات يمكن أن يضغط بقوة على العملة المحلية، ويرفع تكلفة التمويل، ويخلق موجة تضخمية جديدة.

الحالة المصرية ليست استثناءً من هذه القاعدة .ارتفاع أسعار الفائدة المحلية كان أحد أدوات جذب هذه الأموال، غير أن كلفته انعكست مباشرة على الموازنة العامة، إذ زادت أعباء خدمة الدين، وارتفعت تكلفة الاقتراض الحكومي. بذلك يتحول ما يبدو في ظاهره تدفقًا إيجابيًا إلى عبء مالي طويل الأمد، يحد من قدرة الدولة على توجيه الموارد إلى الاستثمار الإنتاجي والخدمات الأساسية.

الخطر الأكبر لا يكمن في دخول هذه الأموال، بل في هيكل الاقتصاد الذي يسمح لها بأن تصبح عنصرًا محوريًا في استقرار سعر الصرف .عندما يرتبط استقرار العملة بتدفقات قصيرة الأجل، يصبح الاقتصاد رهينة قرارات استثمارية لا تتحكم فيها الدولة، بل تحددها حسابات ربحية سريعة في أسواق عالمية متقلبة.

الاستقرار النقدي الحقيقي لا يُبنى على أدوات دين مرتفعة العائد وحدها، بل على قاعدة إنتاجية قادرة على توليد عملة صعبة مستدامة .صادرات تنافسية، وسياحة مستقرة، وتحويلات آمنة، واستثمارات مباشرة طويلة الأجل، جميعها مصادر أكثر صلابة من الأموال الساخنة، لأنها ترتبط بالاقتصاد الحقيقي لا بالمضاربات المالية.

توسيع الاعتماد على هذه التدفقات دون بناء شبكة أمان هيكلية يضاعف المخاطر .كل ارتفاع في العائد المطلوب لجذبها يعني زيادة في تكلفة خدمة الدين، وكل خروج مفاجئ يفرض ضغطًا على الاحتياطيات ويعيد دورة التوتر إلى سوق الصرف .تلك الحلقة المفرغة تستهلك الموارد وتضعف الثقة.

وانطلاقًا من مسؤوليتنا الوطنية، يطرح الحزب المقترحات التالية:

- تقليل الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل كأداة رئيسية لجذب العملة الأجنبية، ووضع سقف نسبي لحجم الاستثمارات غير المقيمة في أذون الخزانة.
- تبني استراتيجية واضحة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر طويل الأجل، عبر تحسين بيئة الأعمال وضمان المنافسة العادلة وشفافية التشريعات.
- إعادة هيكلة آجال الدين العام بما يخفف مخاطر الاستحقاقات المتقاربة، ويقلل الحاجة إلى إعادة التمويل المستمر.
- تعزيز الإفصاح الدوري عن حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وطبيعتها، بما يرسخ الثقة ويحد من الشائعات.
- توجيه السياسات النقدية والمالية نحو دعم القطاعات الإنتاجية المولدة للنقد الأجنبي، بدلًا من الاكتفاء بإدارة التدفقات المالية قصيرة الأجل.

اقتصاد يعتمد على الأموال الساخنة يظل معرضًا لحرارة التقلبات الدولية .اقتصاد يعتمد على الإنتاج والاستثمار الحقيقي يملك قدرةً أكبر على الصمود .الخيار ليس بين الانفتاح والانغلاق، بل بين انفتاحٍ رشيدٍ يخدم التنمية، وانكشافٍ مالي يجعل الاستقرار مؤقتًا وهشًا.

خارطة طريق لإنقاذ القوة الشرائية للمصريين

- ليست القوة الشرائية رقمًا جامدًا في تقرير، بل ميزانًا حيًّا لكرامة الأسرة المصرية .كل تراجع فيها ينعكس فورًا على مائدة الطعام، وسعر الدواء، وقسط المدرسة، وإيجار السكن .ما يجري في الأسواق لم يعد موجة غلاء عابرة، بل مسارًا يضغط على الدخول الحقيقية ويعيد تشكيل الخريطة الاجتماعية.
- اتسعت الفجوة بين نمو الأسعار ونمو الأجور خلال الأعوام الأخيرة، فتآكلت القدرة الشرائية بوتيرة أسرع من أي زيادة اسمية في الرواتب .ارتفاع تكلفة الغذاء والطاقة والنقل انعكس مباشرة على محدودي ومتوسطي الدخل، بينما لم يصاحبه توسع مكافئ في الإنتاج المحلي أو تحسن ملموس في الإنتاجية.
- إنقاذ القوة الشرائية لا يتحقق بقرارات إدارية متفرقة، بل بإعادة التوازن بين الأجر والسعر، وبين المعروض والطلب، وبين السياسة النقدية والسياسة المالية .حماية الجنيه تبدأ من تعزيز قدرته على الشراء، لا من الدفاع الشكلي عنه في أسواق الصرف.
- أولًا :رفع الدخول الحقيقية وربطها بالتضخم
  - 【١】
    - إقرار آلية دورية لمراجعة الحد الأدنى للأجور وربطه بمعدل التضخم الفعلي حمايةً للقوة الشرائية لا للأرقام الاسمية.
  - 【٢】
    - تحفيز الأجور المرتبطة بالإنتاجية في القطاعين العام والخاص بما يرفع الدخل الحقيقي مقابل زيادة الإنتاج.
  - 【٣】
    - إعفاءات ضريبية مرحلية للفئات الأدنى دخلًا لتعويض جزء من التآكل السعري.
- ثانيًا :خفض تكلفة السلع الأساسية عبر تعميق الإنتاج المحلي
  - 【١】
    - برنامج عاجل لإحلال الواردات في السلع الغذائية والصناعات كثيفة الاستهلاك لتقليل أثر تقلبات العملة على الأسعار.
  - 【٢】

.تمويل ميسر للصناعات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لبدائل محلية تخفف الضغط على العملة والسوق

【٣】

.إزالة الاختناقات اللوجستية وخفض الرسوم غير المباشرة التي ترفع السعر قبل وصول المنتج للمستهلك

ثالثًا :سوق عادل يحمي المستهلك من الاحتكار

【١】

.تمكين جهاز حماية المنافسة ومنحه استقلالًا حقيقيًا لضبط الممارسات الاحتكارية

【٢】

.شفافية كاملة في تسعير السلع الاستراتيجية ونشر بيانات دورية توضح مكونات التكلفة

【٣】

.دعم سلاسل التوزيع المنظمة لتقليل الهوامش الوسيطة التي تثقل كاهل المواطن

رابعًا :تنسيق نقدي--مالي يوازن بين الاستقرار والنمو

【١】

.ضبط السيولة بما يكبح التضخم دون خنق الاستثمار المنتج

【٢】

.إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح القطاعات المنتجة والخدمات الأساسية ذات الأثر المباشر على معيشة المواطنين

【٣】

.خفض الاعتماد على الاقتراض قصير الأجل مرتفع التكلفة الذي ينعكس في النهاية على الأسعار

القوة الشرائية ليست ترفًا اقتصاديًا، بل صمام أمان اجتماعي .كل جنيه يفقد جزءًا من قدرته يعني تراجعًا في الثقة، وكل سياسة تعيد إليه قيمته تعني استعادة جزء من الاستقرار .التعافي الحقيقي يبدأ من جيب المواطن، لا من تحسين المؤشرات على الورق.

حزب غد الثورة يؤكد أن اقتصادًا منتجًا وعادلًا هو الطريق الوحيد لحماية الدخول واستعادة الثقة .إنقاذ القوة الشرائية ممكن، إذا تحولت السياسات من إدارة تضخم إلى صناعة قيمة، ومن معالجة مؤقتة إلى إصلاح هيكلي يضع المواطن في قلب المعادلة.

أزمة البطالة وغياب الرؤية الاقتصادية المنتجة

تتابع قيادة حزب غد الثورة الليبرالي المصري بقلقٍ بالغ تفاقم أزمة البطالة بين الشباب، ولا سيما خريجي الجامعات والمعاهد، في ظل اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتراجع معدلات التشغيل الحقيقي في القطاعات الإنتاجية، مقابل تضخم أنشطة هامشية لا توفر استقرارًا مهنيًا أو مظلة حماية اجتماعية.

أزمة البطالة ليست رقمًا عابرًا في تقرير حكومي، بل هي طاقات معطلة، وأحلام مؤجلة، وشعور متراكم بالقلق لدى جيلٍ كان يفترض أن يكون رافعة النهضة الاقتصادية .فلا تنمية بلا تشغيل، ولا استقرار بلا أمل، ولا أمل بلا فرصة عادلة للعمل الكريم.

تنص المادة)12 (من الدستور المصري على أن "العمل حق، وواجب، وشرف تكفله الدولة"، كما تؤكد المادة التزام النظام الاقتصادي بتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل .غير أن الواقع (27) يشير إلى فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي، حيث يظل التشغيل المستدام أضعف حلقات السياسات الاقتصادية الراهنة.

ترى قيادة الحزب أن جذور الأزمة تعود إلى نمط نموٍّ يفتقر إلى العمق الصناعي والتكنولوجي، ويرتكز بصورة مفرطة على قطاعات كثيفة رأس المال قليلة العمالة، مع غياب استراتيجية واضحة لإحلال الصناعة الوطنية محل الواردات، أو توطين التكنولوجيا، أو دعم سلاسل القيمة المحلية.

كما يعاني مناخ الاستثمار من تعقيدات إجرائية، وتداخلات تنظيمية، وضعف تكافؤ الفرص، بما يحدّ من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو، رغم أنها القادرة تاريخيًا على توليد النسبة الأكبر من فرص العمل في الاقتصادات الصاعدة.

وعليه، يدعو حزب غد الثورة إلى إطلاق استراتيجية وطنية شاملة للتشغيل، تقوم على المحاور التالية:

- إعادة الاعتبار للاقتصاد الإنتاجي عبر دعم الصناعة الصغيرة والمتوسطة، وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية حقيقية للمشروعات التي تخلق فرص عمل مستدامة، وربط الحوافز بعدد الوظائف الفعلية وجودتها.
- تحرير بيئة الأعمال من القيود البيروقراطية من خلال تبسيط إجراءات التأسيس والترخيص، واعتماد النافذة الواحدة الرقمية، وضمان المساواة أمام القانون بين جميع الفاعلين الاقتصاديين.
- إصلاح منظومة التعليم الفني والجامعي بربطها باحتياجات السوق، وإدماج برامج التدريب المهني المتخصص، وتوسيع الشراكات بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي والطاقة المتجددة.
- مكافحة الاحتكار وتعزيز المنافسة تنفيذًا لأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بما يفتح المجال أمام دخول الكفاءات الجديدة ويكسر الحلقات المغلقة في السوق.

- تحفيز ريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي عبر تسهيل التمويل متناهي الصغر، ودعم حاضنات الأعمال، وتمكين الشباب من أدوات الابتكار والمعرفة.

الليبرالية التي يتبناها حزب غد الثورة لا تختزل الحرية في آليات السوق وحدها، بل تراها في تمكين الإنسان من العمل والإبداع وتحقيق الذات. فالدولة العادلة هي التي تضع الإطار القانوني النزيه، وتحمي المنافسة، ثم تفسح المجال للكفاءة والاجتهاد.

الاستثمار في الشباب ليس عبئًا على الموازنة، بل هو الضمانة الحقيقية لاستدامة النمو، وتقوية الطبقة الوسطى، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. كل فرصة عمل منتجة لبنة في بناء وطن قوي، وكل شاب مهمش خسارة لا يحتملها اقتصاد يسعى للنهوض.

سيظل حزب غد الثورة الليبرالي المصري صوتًا مدافعًا عن حق الشباب في العمل الكريم، وعن اقتصاد حرّ عادل يضع الإنسان في قلب معادلة التنمية، ويعيد الاعتبار لقيمة الإنتاج، ويصون كرامة العمل باعتبارها أساس الكرامة الوطنية.

الاطمئنان العسكري لا يكفي ...والاقتصاد في قلب العاصفة

- الاطمئنان إلى أن مصر ليست ساحة مباشرة للصراع العسكري الدائر في الإقليم أمرٌ مفهوم، فالجغرافيا تحمي الحدود من القذائف، لكن الاقتصاد لا تحميه الخرائط وحدها. الأسواق تتحرك بالخوف قبل أن تتحرك بالدبابات، ورؤوس الأموال تهرب من الشك قبل أن تهرب من النار، ومصر -- بحكم موقعها وارتباطها العضوي بالتجارة والطاقة والتمويل -- ليست خارج المعركة الاقتصادية، بل في صميمها.

- الاقتصاد المصري يمر منذ سنوات بحالة هشاشة مركبة: دين خارجي يتجاوز حدود الأمان، عجز مزمن في الحساب الجاري، اعتماد مرتفع على تدفقات ساخنة، وتراجع نسبي في الإيرادات الدولارية المستقرة. أي توتر إقليمي يعني فورًا ضغطًا على قناة السويس، وكلفة إضافية لاستيراد الطاقة، وارتفاعًا في أقساط التأمين على الشحن، وتذبذبًا في استثمارات المحافظ الأجنبية.

- بيانات الأسواق خلال الأيام الماضية أظهرت حساسية شديدة تجاه التصعيد؛ ارتفاع تكاليف الشحن، صعود أسعار النفط، وتراجع شهية المخاطرة في الأسواق الناشئة. مصر -- التي تعتمد على استيراد نسبة معتبرة من احتياجاتها البترولية والسلعية -- ستتحمل عبئًا مزدوجًا: فاتورة واردات أعلى، وإيرادات أكثر هشاشة.

- قناة السويس، التي تمثل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، ليست بمنأى عن اضطراب الملاحة في البحر الأحمر وشرق المتوسط. أي تحوّل لمسارات السفن أو ارتفاع في تكاليف التأمين سينعكس مباشرة على الإيرادات، في وقت تحتاج فيه الدولة لكل دولار لتغطية استحقاقات الدين وتمويل الواردات الأساسية.

- سعر الصرف بدوره يتأثر بمناخ عدم اليقين .كل موجة توتر خارجي تُعيد إلى الواجهة سؤال الثقة :هل يملك الاقتصاد احتياطيًا كافيًا للصمود؟ وهل الإصلاحات الهيكلية تسير بالسرعة المطلوبة؟ أم أننا لا نزال نعتمد على المسكنات التمويلية قصيرة الأجل؟

- التضخم الذي أنهك الطبقات الوسطى والفقيرة خلال العامين الماضيين قد يجد في الأزمة الإقليمية ذريعة جديدة للارتفاع، خاصة إذا ارتفعت أسعار الطاقة والنقل والغذاء عالميًا .المواطن البسيط لا يعنيه موقع مصر من الصراع بقدر ما يعنيه سعر الخبز، وكلفة الدواء، وفاتورة الكهرباء.

- لذلك فإن خطاب الاطمئنان يجب أن يكون اقتصاديًا بقدر ما هو أمني .المطلوب ليس تهوين المخاطر، بل إدارتها بشفافية .الاقتصاد لا يدار بالشعارات، بل بالأرقام والإفصاح والثقة المؤسسية.

- رؤيتنا الاقتصادية تؤكد أن المرحلة الراهنة تتطلب حزمة إجراءات عاجلة:

  - إعلان خطة طوارئ مالية واضحة تتضمن أولويات الإنفاق وإعادة ترتيب بنود الموازنة.
  - تسريع برنامج إحلال الواردات ودعم الصناعة الوطنية لتقليل الضغط على العملة الصعبة.
  - وقف أي توسع غير ضروري في الاقتراض الخارجي قصير الأجل.
  - تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية الموجهة بدقة للفئات الأكثر تضررًا من التضخم.
  - إطلاق حوار اقتصادي وطني حقيقي مع خبراء مستقلين والقطاع الخاص لوضع سيناريوهات مواجهة متعددة.

- المادة 27 من الدستور المصري تُلزم النظام الاقتصادي بتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الحقيقي وتحسين مستوى المعيشة .هذه ليست نصوصًا إنشائية، بل التزامات دستورية تُختبر في أوقات الأزمات قبل الرخاء.

- مصر تملك من المقومات البشرية والجغرافية ما يؤهلها لعبور العواصف، لكن العبور يتطلب إدارة رشيدة، وشفافية كاملة، وتغليبًا لمصلحة الاقتصاد الوطني على أي اعتبارات دعائية أو مؤقتة.

- الاطمئنان الحقيقي لا يصنعه البعد الجغرافي عن ساحة الحرب، بل تصنعه قوة الاقتصاد وصلابة مؤسساته وقدرته على امتصاص الصدمات .وما لم تتحول التحديات الراهنة إلى فرصة لإصلاح جذري حقيقي، فإن كل عاصفة إقليمية ستعيدنا إلى نقطة القلق ذاتها.

المشروعات الصغيرة بين وعود الدعم وواقع العوائق

تشكّل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر القاعدة الأعرض في البناء الاقتصادي، وتمثل المساحة الطبيعية لنمو الطبقة الوسطى، ورافعة التشغيل الأكثر استدامة في أي مجتمع يسعى إلى تنمية متوازنة .غير أن الفجوة ما تزال قائمة بين التصريحات الرسمية الداعمة لهذا القطاع، وبين البيئة الفعلية التي يعمل داخلها.

تكشف المؤشرات الاقتصادية أن هذا القطاع يستوعب النسبة الأكبر من فرص العمل الجديدة، ويسهم بجزء معتبر من النشاط الاقتصادي، لا سيما غير الرسمي منه .ومع ذلك، فإن مساهمته في الناتج المحلي تبقى أقل من قدراته الكامنة، نتيجة قيود تمويلية وتنظيمية تحدّ من انطلاقه.

يواجه رواد الأعمال تحديات متراكمة تبدأ بارتفاع تكلفة الاقتراض في بيئة نقدية تضخمية، وتمر بتعقيدات التراخيص وتعدد الجهات، ولا تنتهي عند صعوبة النفاذ إلى الأسواق في ظل هيمنة كيانات كبرى على سلاسل الإمداد والتوزيع.

يفرض الدستور في مادتيه 27 و32 التزامًا واضحًا بتحقيق التنمية المستدامة وحسن إدارة الموارد ودعم النشاط الاقتصادي المنتج .دعم المشروعات الصغيرة ليس منحة سياسية، بل واجب دستوري يتطلب إصلاحًا تشريعيًا ومؤسسيًا شاملًا.

تؤكد التجارب المقارنة أن الاقتصادات التي منحت أولوية لهذا القطاع عبر بيئة ضريبية محفزة، وتمويل منخفض التكلفة، وربط فعّال بالمشتريات الحكومية، حققت نموًا أكثر شمولًا وعدالة .غياب الرؤية المتكاملة يحوّل الدعم إلى مبادرات متفرقة بلا أثر هيكلي.

تنطلق رؤيتنا من إيمان بأن تحرير طاقات المجتمع الإنتاجية هو المدخل الطبيعي للإصلاح، وأن الدولة مطالبة بدور منظم وعادل يضمن المنافسة ويحارب الاحتكار دون أن تزاحم المبادرة الفردية.

في النصف الثاني من هذه الرؤية، تتبلور التوصيات العملية وفق منظور إصلاحي متكامل:

- 1 إطلاق منصة رقمية موحدة لتأسيس المشروعات تُنجز الإجراءات خلال سبعة أيام عمل، مع توحيد الجهات وتقليص الرسوم وربطها بحجم النشاط الفعلي.
- 2 تخصيص نسبة إلزامية من المشتريات الحكومية لا تقل عن 25% لصالح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لضمان سوق مستقر ومستدام لها.
- 3 إنشاء صندوق وطني لضمان مخاطر التمويل يخفف عبء الضمانات التقليدية ويشجع البنوك على تقديم قروض منخفضة التكلفة لهذا القطاع.
- 4 إقرار نظام ضريبي مبسط وتصاعدي يحفز النمو التدريجي ويمنح إعفاءات مرحلية للمشروعات في سنواتها الأولى.

- دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا عبر حوافز تشريعية وتمويلية بدلاً من العقوبات، بما يوسّع [5] القاعدة الضريبية دون إنهاك المنتجين الصغار.
- بناء اقتصاد منتج يبدأ من تمكين الورشة الصغيرة كما يبدأ من إصلاح السياسة المالية والنقدية. حماية المنافسة، وتكافؤ الفرص، وتوسيع قاعدة الملكية هي الضمانة الحقيقية لنمو مستدام.
- تلك هي رؤيتنا الاقتصادية: دولة عادلة تنظّم ولا تحتكر، تدعم ولا تزاحم، وتمنح كل صاحب فكرة فرصة عادلة ليكون شريكًا في صناعة المستقبل

مصر لم تدخل الحرب لكن الجنيه ينزف

- يطرح حزب غد الثورة الليبرالي المصري سؤالًا اقتصاديًا وسياسيًا مشروعًا في ظل التطورات الأخيرة في سوق الصرف: كيف يمكن لدولة لم تدخل الحرب الدائرة في المنطقة أن تنزف عملتها بهذا المعدل؟ إن ما يحدث للجنيه المصري في الأسابيع الأخيرة ليس مجرد تقلب مالي عابر، بل مؤشر واضح على درجة عالية من انكشاف الاقتصاد المصري وهشاشته أمام الصدمات الخارجية.

الجنيه المصري سعر الدولار الاقتصاد المصري

- مصر ليست طرفًا مباشرًا في المواجهة العسكرية الدائرة في الإقليم، غير أن الاقتصاد المصري يتأثر بشدة بمناخ الاضطراب الإقليمي، حيث تتأثر تدفقات التجارة والطاقة والاستثمار وحركة الملاحة الدولية، وهو ما ينعكس سريعًا على سوق الصرف. ومع ذلك فإن حدة تراجع الجنيه تكشف أن المشكلة أعمق من مجرد ظرف إقليمي طارئ، بل ترتبط ببنية اقتصادية شديدة الحساسية للصدمات الخارجية.

الأزمة الاقتصادية سوق الصرف

- الاقتصاد القوي عادة ما يمتلك قدرًا من المناعة أمام الصدمات الجيوسياسية، أما عندما تتأثر العملة بهذا الشكل رغم غياب المواجهة المباشرة، فإن ذلك يشير إلى اتساع فجوة التمويل الخارجي، وتزايد الاعتماد على الاقتراض، وتراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد على توليد العملات الأجنبية بصورة مستقرة.

الدين الخارجي

التطورات الأخيرة في سوق الصرف تشير إلى أن الدولار تحرك خلال الأسابيع الماضية من نطاق يقارب 48 جنيهًا في بداية فبراير إلى ما تجاوز 50 جنيهًا في بداية مارس، وهو ما يعكس استمرار الضغوط على العملة الوطنية في ظل ارتفاع الطلب على الدولار لأغراض الاستيراد وخدمة الدين الخارجي.

تعويم الجنيه

استمرار تراجع قيمة الجنيه يحمل انعكاسات مباشرة على حياة المواطنين، حيث تتسع موجات التضخم وترتفع أسعار الغذاء والطاقة والنقل والخدمات الأساسية، وهو ما يضغط بقوة على الطبقة الوسطى ويضاعف الأعباء على الفئات الأكثر احتياجًا.

التضخم غلاء الأسعار

الأزمة الحالية لا تقتصر على سعر الصرف وحده، بل تعكس تحديات أعمق في نموذج التنمية الاقتصادية الذي أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي والإنفاق الاستثماري مرتفع التكلفة، مقابل تراجع الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية القادرة على توليد العملة الصعبة.

ويمكن تلخيص حركة سعر الصرف خلال الفترة الأخيرة في الشكل التالي:

تطور سعر الدولار مقابل الجنيه)تقريب تقديري للأسابيع الأخيرة(

جنيه

52 ┤

51 ┤ ●

50 ┤ ●

49 ┤ ●

48 ┤ ●

47 ┤

بداية فبراير منتصف فبراير نهاية فبراير بداية مارس

القيم التقريبية:

بداية فبراير ≈48 جنيه

منتصف فبراير ≈49 جنيه

نهاية فبراير ≈50 جنيه

بداية مارس ≈50 -- 50.25 جنيه

- هذه المؤشرات تعكس اتساع الفجوة بين الطلب على الدولار والقدرة على توفيره من مصادر إنتاجية حقيقية، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لموجات متكررة من الضغوط النقدية.
- 1 إطلاق برنامج وطني عاجل لدعم الإنتاج الصناعي والتصديري، مع حوافز ضريبية وتمويلية حقيقية للصناعات القادرة على توليد العملة الصعبة وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية.

الصناعة التصدير

- 2 إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بحيث يتجه الاستثمار بصورة أكبر إلى التعليم والصحة والبنية التكنولوجية باعتبارها الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث.
- 3 تبني استراتيجية شفافة لإدارة الدين العام تهدف إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي والحد من مخاطر الاستدامة المالية.

الدين العام

 4 تمكين القطاع الخاص الحقيقي وإزالة القيود البيروقراطية التي تعيق الاستثمار والإنتاج، بما يسمح بتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

 5 توسيع شبكة الحماية الاجتماعية بصورة أكثر كفاءة وعدالة لحماية الفئات الأكثر تأثرًا بارتفاع التضخم وتقلبات سعر الصرف.

 يؤكد حزب غد الثورة أن الاستقرار الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق عبر التطمينات الإعلامية أو الإجراءات المؤقتة، بل عبر بناء اقتصاد منتج قادر على توليد العملة الصعبة من خلال الصناعة والتصدير والسياحة والاستثمار الإنتاجي.

 الاقتصاد المصري يمتلك إمكانات بشرية وطبيعية كبيرة، غير أن تحويل هذه الإمكانات إلى قوة اقتصادية حقيقية يتطلب إرادة إصلاح جادة تقوم على الشفافية والكفاءة والعدالة الاقتصادية.

 حين تتآكل القدرة الشرائية ...من يحمي المصريين؟

 تحوّل الغلاء في مصر خلال السنوات الأخيرة من موجة ارتفاع أسعار عابرة إلى ظاهرة اقتصادية ممتدة تضغط على المجتمع بأكمله، وتضع ملايين الأسر أمام معادلة صعبة بين دخول ثابتة أو شبه ثابتة، وتكاليف معيشة تتسارع بوتيرة تفوق قدرة الناس على الاحتمال .تلك المعادلة القاسية لا تضرب الفئات الفقيرة وحدها، بل تمتد بوضوح إلى الطبقة الوسطى التي طالما كانت العمود الفقري للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

 .الاقتصاد لا يقاس فقط بمعدلات النمو أو بحجم الاحتياطيات الأجنبية، بل بقدرة المواطنين على العيش بكرامة حين تتحول ميزانية الأسرة إلى حساب يومي دقيق بين الضروري والممكن، وحين يصبح الادخار رفاهية لا يقدر عليها كثيرون، فإن القضية تتجاوز حدود الاقتصاد إلى مسألة توازن اجتماعي واستقرار وطني.

 الطبقة الوسطى كانت تاريخيًا القوة الشرائية الأكبر في المجتمع، وهي المحرك الأساسي للتعليم والاستثمار في رأس المال البشري وريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة .تآكل قدرتها الشرائية يعني تباطؤ حركة الاقتصاد نفسها، لأن الاستهلاك المنتج والاستثمار الأسري في التعليم والصحة والسكن يشكلان جزءًا أساسيًا من الدورة الاقتصادية.

 الأرقام الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة تكشف حجم الضغوط المتراكمة على هذه الطبقة .فقد تجاوز معدل التضخم السنوي في فترات قريبة حاجز 30٪ وفق البيانات الرسمية، بينما ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية منذ عام 2021 بنسب تتراوح بين 60٪ و80٪ .في الوقت ذاته، تذهب ما بين 40٪ و50٪ من دخول الأسر المصرية إلى بندي الغذاء والسكن فقط، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسطات العالمية.

 الاقتصاد المصري يعتمد بدرجة كبيرة على الخارج في تلبية احتياجاته الإنتاجية والغذائية .فاتورة الواردات الغذائية وحدها تتجاوز 20 مليار دولار سنويًا، بينما تعتمد أكثر من 60٪ من مكونات الإنتاج الصناعي على

مدخلات مستوردة .هذا الاعتماد الكبير يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لأي اضطرابات في أسعار السلع أو سلاسل الإمداد العالمية.

- يضاف إلى ذلك أن الدين الخارجي تجاوز 160 مليار دولار، وهو ما يزيد الضغوط على العملة المحلية وعلى كلفة التمويل، وينعكس في النهاية على تكلفة الإنتاج والأسعار داخل السوق المحلية.
- المؤشر الأكثر دلالة على الضغوط المعيشية ربما يكون في تراجع معدلات الادخار الأسري، إذ تشير تقديرات اقتصادية إلى أن الادخار لدى قطاعات واسعة من الأسر المصرية تراجع إلى أقل من 5٪ من الدخل، بعد أن كان يمثل نسبة أعلى بكثير قبل عقد من الزمن.
- هذه المؤشرات مجتمعة لا تعكس أزمة أسعار مؤقتة، بل تكشف خللاً هيكليًا في توازن الاقتصاد بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الدخل الحقيقي وتكاليف الحياة اليومية .اقتصاد يعتمد على الاستيراد بدرجة كبيرة ينقل تقلبات الأسواق العالمية مباشرة إلى حياة المواطنين.
- التحدي الحقيقي أمام الاقتصاد المصري لا يقتصر على السيطرة على التضخم، بل يتمثل في إعادة بناء قاعدة إنتاجية قوية تقلل الاعتماد على الخارج، وتعيد التوازن بين ما ننتجه وما نستهلكه.

مقترحاتنا

- إعادة بناء قاعدة الإنتاج المحلي 1

توسيع برامج دعم الصناعة والزراعة الحديثة، وتعميق التصنيع المحلي، بما يقلل الاعتماد على الواردات ويعزز الأمن الاقتصادي.

- إصلاح هيكل الضرائب 2

تبني نظام ضريبي أكثر عدالة يخفف العبء عن الطبقة الوسطى، ويحفز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

- خفض تكلفة التمويل والإنتاج 3

تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الحصول على التمويل للمشروعات الصناعية والزراعية الصغيرة والمتوسطة.

- تنويع مصادر النقد الأجنبي 4

تعزيز الصادرات الصناعية والزراعية، وتطوير قطاعات السياحة والخدمات اللوجستية والنقل.

- تعزيز المنافسة في الأسواق 5

.مكافحة الاحتكار وتفعيل سياسات حماية المنافسة بما يضمن استقرار الأسعار وحماية المستهلك

توسيع الشفافية الاقتصادية 6

.إتاحة البيانات الاقتصادية بصورة دورية وشفافة بما يسمح بتقييم السياسات الاقتصادية ومراجعتها

الاقتصاد الذي تتآكل فيه الطبقة الوسطى يفقد أحد أهم مصادر توازنه .فهذه الطبقة ليست مجرد شريحة اجتماعية، بل هي القلب النابض لأي اقتصاد منتج ومستقر.

.استعادة قدرتها الشرائية ليست مطلبًا اجتماعيًا فقط، بل ضرورة اقتصادية لحماية الاستقرار وتعزيز النمو

تقوم رؤيتنا الاقتصادية على مبدأ واضح :اقتصاد قوي لا يبنى بالأرقام وحدها، بل يبنى بمجتمع قادر على العمل والإنتاج والادخار ...مجتمع يشعر بأن ثمار التنمية تصل إليه، لا تمر من فوقه.

انكماش القطاع الخاص جرس إنذار

تراجع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي إلى ما دون مستوى الخمسين خلال فبراير 2026، ليعود النشاط الاقتصادي الحقيقي إلى دائرة الانكماش بعد فترة قصيرة من التحسن النسبي .هذا المؤشر الذي يقيس اتجاهات الإنتاج والطلب والتوظيف والتكاليف، لا يمثل مجرد رقم إحصائي، بل يعكس المزاج الحقيقي للأسواق وقدرة الشركات على الاستمرار والنمو.

تكشف قراءة هذا التطور أن الإنتاج والطلبيات الجديدة تراجعا في وقتٍ تتصاعد فيه تكاليف التشغيل ومدخلات الإنتاج .هذا التناقض الصعب --- طلبٌ أضعف وتكلفةٌ أعلى --- يضع الشركات أمام معادلة مرهقة :تقل الإيرادات بينما ترتفع المصروفات، وهو ما يدفع النشاط الاقتصادي إلى التباطؤ ويضغط على فرص العمل والاستثمار.

الاقتصاد الحقيقي لا يعيش في التقارير وحدها، بل في حركة المصانع، ونبض الأسواق، وقدرة المستثمرين على التخطيط للمستقبل .وعندما تبدأ هذه المؤشرات في التراجع فإن الرسالة تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة العامة؛ لأن تراجع الثقة في بيئة الأعمال ينعكس مباشرة على قدرة الاقتصاد على النمو.

بيئة الأعمال في مصر تواجه خلال المرحلة الأخيرة مزيجًا من الضغوط المتراكمة :ارتفاع تكلفة التمويل، تقلبات سوق الصرف، تضخم تكاليف الاستيراد، وتراجع القوة الشرائية للمواطنين .هذه العوامل مجتمعة تضيق المساحة أمام القطاع الخاص غير النفطي، وهو القطاع الذي يمثل القلب الحقيقي للاقتصاد المنتج.

- ضعف هذا القطاع لا يعني مجرد تباطؤ اقتصادي، بل يعني تباطؤ خلق الوظائف وتراجع الاستثمارات الجديدة وتآكل الإيرادات الضريبية الحقيقية .الاقتصاد الذي يفقد حيوية قطاعه الخاص يفقد تدريجيًا قدرته على التجدد والنمو.
- رؤية حزب غد الثورة الليبرالي المصري تنطلق من حقيقة أساسية :لا يمكن بناء اقتصاد قوي دون قطاع خاص قوي، ولا يمكن استعادة الثقة الاقتصادية دون سياسات واضحة تعطي الأولوية للإنتاج والاستثمار الحقيقي.
- تؤمن رؤيتنا الاقتصادية بأن إنقاذ الاقتصاد لا يتحقق عبر توسيع القيود أو مضاعفة الأعباء، بل عبر تحرير طاقات المجتمع الاقتصادية، وإعادة بناء بيئة تنافسية عادلة تشجع المبادرة والاستثمار.
- استعادة النشاط الاقتصادي تتطلب انتقالًا حقيقيًا من اقتصاد يعتمد على الاقتراض والجباية إلى اقتصاد يعتمد على الإنتاج والتصدير والابتكار.
- انطلاقًا من ذلك، يطرح الحزب مجموعة من المقترحات العملية لمواجهة حالة الانكماش واستعادة الثقة الاقتصادية:

أولًا --- خفض تكلفة التمويل الإنتاجي

إطلاق برامج تمويل ميسرة موجهة للقطاعات الإنتاجية الأساسية مثل الصناعة والزراعة والتصدير، بحيث يحصل المنتج الحقيقي على تمويل منخفض التكلفة يساعده على التوسع والاستثمار.

ثانيًا --- استقرار سوق الصرف والسياسات النقدية

وضع إطار واضح ومستقر لإدارة سوق الصرف يحد من التقلبات الحادة ويعيد الثقة للمستثمرين ويعطي الأولوية لتوفير العملة الأجنبية لمدخلات الإنتاج.

ثالثًا --- تخفيف الأعباء الضريبية على النشاط الإنتاجي

تقديم حوافز ضريبية مؤقتة للقطاع الصناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل التوسع في الإنتاج والتشغيل.

رابعًا --- تسريع الإفراج الجمركي عن مدخلات الإنتاج

تطوير منظومة الإفراج الجمركي وتقليص زمن الإجراءات لأن بقاء المواد الخام في الموانئ يرفع التكلفة النهائية على المنتج والمستهلك.

خامسًا --- سداد مستحقات الشركات لدى الدولة

إطلاق آلية شفافة وسريعة لسداد المتأخرات الحكومية للمقاولين والموردين بما يخفف الضغوط المالية على الشركات.

سادسًا --- حماية المنافسة ومنع الاحتكار

تفعيل قوانين المنافسة بصورة حقيقية لضمان تكافؤ الفرص في السوق ومنع الممارسات الاحتكارية التي تعيق الاستثمار.

سابعًا --- دعم الصادرات الصناعية

توسيع برامج رد الأعباء التصديرية وتطوير الخدمات اللوجستية بما يعزز قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ثامنًا --- تعميق التصنيع المحلي

تبني سياسة صناعية واضحة تهدف إلى زيادة المكون المحلي في الصناعة وتقليل الاعتماد على الواردات في القطاعات القابلة للإحلال.

الاقتصاد المصري يمتلك إمكانات كبيرة تؤهله للنمو والاستقرار، غير أن هذه الإمكانات تحتاج إلى سياسات تعيد الاعتبار للإنتاج والعمل والابتكار. الإصلاح الاقتصادي الحقيقي يبدأ من إعادة الثقة في السوق ومنح الاقتصاد المنتج المساحة التي يستحقها.

أسعار الوقود وتداعياتها على الاقتصاد المصري

تكشف التطورات الأخيرة في الأسواق المصرية عن مرحلة اقتصادية دقيقة تتداخل فيها الضغوط النقدية مع التحديات المعيشية اليومية للمواطنين، في لحظة يحتاج فيها الاقتصاد إلى قدر كبير من التوازن بين ضرورات الإصلاح المالي ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي.

شهدت السوق المصرية خلال الفترة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار المواد البترولية ومشتقات الوقود، وهو تطور لا يقتصر أثره على قطاع الطاقة وحده، بل يمتد ليؤثر في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، بدءًا من تكاليف النقل والشحن، وصولًا إلى أسعار السلع الغذائية والخدمات اليومية.

- زيادة أسعار الوقود تمثل أحد أهم العوامل الدافعة لارتفاع معدلات التضخم؛ إذ تنتقل آثارها سريعًا إلى تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي، ثم إلى أسعار السلع في الأسواق، وهو ما يضاعف الأعباء المعيشية التي يتحملها المواطن المصري بالفعل في ظل تراجع القوة الشرائية للدخول.

- تراجع العملة المحلية وارتفاع تكلفة الطاقة عالميًا، إلى جانب الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي، كلها عوامل تضغط على الاقتصاد المصري، غير أن إدارة هذه الضغوط لا ينبغي أن تقتصر على التوازنات المالية، بل يجب أن تضع في الاعتبار آثارها الاجتماعية المباشرة.

- الاقتصاد في جوهره ليس معادلات مالية مجردة، بل هو منظومة حياة لملايين الأسر. وكل سياسة اقتصادية لا تراعي قدرة المجتمع على التحمل تتحول سريعًا إلى مصدر ضغط اجتماعي قد يهدد الاستقرار الاقتصادي ذاته.

- اتساع فجوة الأسعار مقارنة بمستويات الدخل ينذر بتآكل الطبقة الوسطى واتساع رقعة الفقر، وهو ما يستدعي تبني سياسات عاجلة تحمي الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

- الدول التي نجحت في تطبيق إصلاحات اقتصادية صعبة حرصت في الوقت نفسه على إنشاء شبكات حماية اجتماعية قوية تضمن عدم دفع الفئات الأكثر ضعفًا ثمن التحولات الاقتصادية وحدها.

- الاستقرار الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق فقط عبر مؤشرات مالية أو اتفاقات تمويلية، بل يتحقق عندما يشعر المواطن بأن السياسات الاقتصادية عادلة ومتوازنة وتراعي كرامته المعيشية.

التوصيات

- إطلاق برنامج حماية اجتماعية عاجل يستهدف الفئات الأكثر فقرًا، مع زيادة الدعم النقدي المباشر [1] وربطه بمعدلات التضخم الفعلية.

- مراجعة سياسات تسعير الوقود والطاقة بما يراعي الأوضاع المعيشية للمواطنين ويحد من انتقال موجات [2] التضخم إلى أسعار السلع الأساسية.

- توجيه جزء أكبر من الإنفاق العام إلى قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية باعتبارها [3] استثمارات في استقرار المجتمع.

- تعزيز الشفافية الاقتصادية وإتاحة المعلومات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية بما يسمح بحوار [4] اقتصادي مجتمعي واسع.

- وضع استراتيجية واضحة لتعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الديون [5] والتدفقات المالية قصيرة الأجل.

- فتح حوار اقتصادي وطني يشارك فيه الخبراء والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للوصول [6] إلى سياسات اقتصادية أكثر عدالة واستدامة.

أزمة الطاقة وخريطة النفط الجديدة ...كيف تتفادى مصر المخاطر

- يشهد سوق الطاقة العالمي واحدة من أكثر مراحله حساسية منذ سنوات، نتيجة التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج واحتمالات اضطراب حركة النفط عبر الممرات البحرية الحيوية .هذه التطورات لا تمثل مجرد تقلبات سعرية عابرة، بل تعكس تحولات عميقة في خريطة تدفقات الطاقة في العالم وفي توازنات القوة الاقتصادية بين الدول المنتجة والمستهلكة.

- يمر عبر مضيق هرمز وحده ما يقارب خُمس تجارة النفط العالمية، أي ما يتراوح بين 18 و20 مليون برميل يوميًا .أي تعطّل في هذه الإمدادات -- حتى لو كان جزئيًا -- يؤدي فورًا إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ويؤثر في معدلات التضخم والنمو في الاقتصادات الصناعية الكبرى.

- يبلغ حجم الاستهلاك العالمي من النفط نحو 100 مليون برميل يوميًا، بينما تمثل منطقة الخليج وحدها نسبة كبيرة من الصادرات العالمية، وهو ما يجعل استقرار هذه المنطقة عاملًا أساسيًا في استقرار الاقتصاد العالمي.

- في المقابل، تظهر روسيا كأحد أهم اللاعبين في سوق الطاقة .فهي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة وقدرات إنتاجية تصل إلى أكثر من عشرة ملايين برميل يوميًا، مع طاقات إضافية يمكن تشغيلها عند الحاجة .كما تمتلك أكبر احتياطيات غاز طبيعي تقريبًا في العالم، وهو ما يمنحها قدرة على التأثير في توازن العرض والطلب العالمي.

- لكن حتى القوى الطاقوية الكبرى لا تستطيع تعويض توقف شامل للإمدادات عبر الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز، لأن حجم الطلب العالمي يفوق قدرة أي دولة منفردة على سد الفجوة بالكامل.

- الاقتصادات الأكثر تعرضًا لآثار هذه الأزمة هي الدول الصناعية المستوردة للطاقة، وعلى رأسها أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية .فارتفاع أسعار النفط والغاز يؤدي مباشرة إلى زيادة تكلفة الصناعة والنقل والطاقة، وهو ما يضغط على النمو الاقتصادي ويرفع معدلات التضخم.

- أما بالنسبة لمصر، فإن تأثير تقلبات أسعار الطاقة العالمية يظهر في عدة مسارات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة .فمصر، رغم اكتشافات الغاز المهمة في شرق المتوسط، لا تزال تتأثر بأسعار النفط العالمية بسبب ارتباط أسعار الطاقة المحلية بتكلفة الاستيراد والأسواق الدولية.

- ارتفاع أسعار النفط عالميًا يعني زيادة تكلفة استيراد المنتجات البترولية، وهو ما يضغط على الموازنة العامة وعلى فاتورة الدعم، كما ينعكس على أسعار النقل والسلع داخل السوق المصرية.
- وفي الوقت نفسه، يمكن أن تحمل هذه التحولات فرصًا اقتصادية لمصر إذا أحسنت إدارة موقعها الجغرافي ومواردها الطاقوية .فمصر تقع في قلب خريطة الطاقة بين الخليج وأوروبا، وتمتلك بنية تحتية مهمة في مجال الغاز الطبيعي، بما في ذلك محطات إسالة الغاز وخطوط النقل.
- كما أن قناة السويس وخطوط أنابيب الطاقة العابرة للأراضي المصرية تمثل عنصرًا مهمًا في حركة التجارة الطاقوية العالمية، وهو ما يمنح مصر فرصة لتعزيز دورها كمركز إقليمي لتجارة الطاقة.
- ،غير أن تحقيق هذا الدور يتطلب سياسات اقتصادية واضحة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي من الطاقة وتنويع مصادر الإمدادات، وتطوير البنية التحتية للطاقة بما يضمن استقرار السوق المحلية في مواجهة التقلبات العالمية.

التوصيات

- تعزيز الاستثمار في استكشافات النفط والغاز في البحر المتوسط والصحراء الغربية لزيادة الإنتاج 1 المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- دعم استراتيجية تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتسييل الغاز الطبيعي مستفيدة من موقعها 2 الجغرافي والبنية التحتية القائمة.
- تنويع مصادر الطاقة عبر التوسع في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الاعتماد 3 على الوقود الأحفوري.
- تطوير احتياطيات استراتيجية من الوقود والغاز لمواجهة أي اضطرابات مفاجئة في الإمدادات العالمية 4.
- تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والنقل لتقليل أثر تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد 5 المصري.
- توسيع التعاون الإقليمي في مجال الطاقة مع دول شرق المتوسط والدول العربية بما يضمن استقرار 6 الإمدادات ويعزز التكامل الاقتصادي.

التقشف ليس إصلاحًا

تتسارع التطورات الاقتصادية في مصر على نحو يكشف بوضوح حجم الاختلالات التي تراكمت في بنية الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة .فمع كل موجة قرارات مالية جديدة تتسع الفجوة بين السياسات المعلنة والواقع المعيشي الذي يواجهه المواطن، ويصبح السؤال أكثر إلحاحًا :هل نحن أمام إصلاح اقتصادي حقيقي، أم مجرد إدارة متكررة لأزمة تتجدد بصور مختلفة؟

في هذا السياق، يتابع حزب غد الثورة الليبرالي المصري بقلق بالغ اتجاه السياسات الاقتصادية الأخيرة نحو إجراءات تقشفية تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، في وقتٍ لا تزال فيه المشكلات الهيكلية العميقة للاقتصاد الوطني دون معالجة حقيقية أو رؤية إصلاحية شاملة.

إعلان الحكومة رفع أسعار الوقود وتشديد سياسات ترشيد الإنفاق، وإن جاء تحت ضغط الظروف الاقتصادية العالمية، فإنه يعكس استمرار النهج ذاته الذي يعتمد على تحميل المواطن كلفة الأزمات الاقتصادية، بينما تبقى أسباب الأزمة الحقيقية قائمة دون مواجهة واضحة أو إصلاح جاد.

ارتفاع أسعار الطاقة لا يظل محصورًا في قطاع بعينه، بل يمتد سريعًا إلى كل مفاصل الاقتصاد؛ من تكاليف النقل إلى أسعار السلع الأساسية والخدمات، وهو ما يفتح الباب لموجات تضخم جديدة تتحملها الطبقات المتوسطة والفقيرة على نحو خاص.

ويرى الحزب أن الاقتصار على أدوات مالية قصيرة الأجل مثل رفع الأسعار أو التوسع في الاقتراض لا يمكن أن يشكل سياسة اقتصادية مستدامة، لأن الإصلاح الحقيقي يبدأ من إعادة بناء هيكل الاقتصاد نفسه، لا من إدارة أزماته المتكررة.

صحيح أن بعض المؤشرات الكلية شهدت تحسنًا نسبيًا، مثل ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، غير أن هذه المؤشرات تظل محدودة القيمة إذا لم تنعكس على الاقتصاد الحقيقي في صورة زيادة الإنتاج، وتوسيع الاستثمار، وخلق فرص عمل مستدامة.

الاقتصاد القوي لا يقوم على تدفقات مالية مؤقتة أو استثمارات قصيرة الأجل، بل يقوم على قاعدة إنتاجية حقيقية في الصناعة والزراعة والخدمات التكنولوجية، وعلى بيئة اقتصادية حرة تسمح للقطاع الخاص بأن يكون محركًا للنمو لا تابعًا للقرارات الإدارية.

ومن هذا المنطلق يؤكد حزب غد الثورة الليبرالي المصري أن الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة يتطلب تغييرًا حقيقيًا في فلسفة إدارة الاقتصاد، وليس مجرد تعديل محدود في أدوات السياسة المالية.

ويرى الحزب أن أي برنامج إصلاح اقتصادي جاد ينبغي أن يقوم على مجموعة من المبادئ والإجراءات الأساسية:

- إطلاق الاقتصاد الإنتاجي عبر دعم الصناعة الوطنية وتحرير بيئة الاستثمار من القيود البيروقراطية والإدارية التي تعطل نمو القطاع الخاص.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يضمن توجيه الموارد إلى التعليم والصحة والبنية التحتية الإنتاجية بدلاً من التوسع في الإنفاق غير المنتج.
- إصلاح عادل لمنظومة الدعم يضمن وصوله إلى مستحقيه الحقيقيين دون تحميل الفئات الأكثر ضعفًا مزيدًا من الأعباء المعيشية.
- تعزيز الشفافية المالية وإتاحة البيانات الاقتصادية الكاملة للرأي العام، وتمكين المؤسسات الرقابية والبرلمانية من أداء دورها في متابعة السياسات الاقتصادية.
- إدارة رشيدة للدين العام تقوم على تقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي تدريجيًا وربط أي اقتراض جديد بمشروعات إنتاجية قادرة على تحقيق عائد اقتصادي حقيقي.

يؤكد الحزب أن الاقتصاد المصري يمتلك من الإمكانات البشرية والموارد ما يجعله قادرًا على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، لكن ذلك لن يتحقق في ظل سياسات تركز على إنكار الأزمات بدلاً من حلها.

الاستقرار الاقتصادي الحقيقي لا يتحقق بفرض مزيد من الأعباء على المواطنين، بل بتحقيق عدالة في** توزيع الأعباء والفرص معًا، وبإطلاق طاقات المجتمع في الإنتاج والعمل والابتكار.**

ومن هذا المنطلق يكرر حزب غد الثورة الليبرالي المصري دعوته لفتح حوار اقتصادي وطني واسع حول مستقبل السياسات الاقتصادية في البلاد، بما يضمن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة، ويعيد الثقة بين الدولة والمجتمع.

الضرائب في مصر بين عدالة الغاية وخطأ الطريق

تقف المالية العامة في مصر اليوم أمام مفترق طرق اقتصادي دقيق .فالحكومة تخطط لرفع الحصيلة الضريبية إلى نحو 3 تريليونات جنيه سنويًا خلال السنوات المقبلة مقارنة بحوالي 2 تريليون جنيه حاليًا .هذا الهدف المالي يأتي في سياق ضغوط اقتصادية متزايدة :تضخم مرتفع، دين عام متضخم، وتكاليف خدمة دين تلتهم الجزء الأكبر من الإنفاق العام .غير أن القضية الحقيقية ليست في زيادة الضرائب بحد ذاتها، بل في طبيعة النظام الضريبي الذي يجمعها وعدالة توزيع عبئها بين المواطنين.

الإصلاح الضريبي في الاقتصادات الحديثة لا يقاس بحجم الإيرادات فقط، بل بمدى قدرته على تحقيق العدالة وتحفيز الإنتاج .وفي الحالة المصرية تبدو المشكلة الأساسية ليست في ضعف التحصيل بقدر ما هي في اختلال

بنية النظام الضريبي نفسه، حيث تتحمل الطبقات المتوسطة والفقيرة نسبة كبيرة من العبء الضريبي عبر الضرائب غير المباشرة.

- تشير البيانات المالية إلى أن الإيرادات الضريبية في مصر تمثل ما بين 13 %و14 %من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل من متوسط الدول متوسطة الدخل الذي يتراوح بين 18 %و20 .%لكن الفارق الأهم ليس في الحجم، بل في توزيع العبء الضريبي.

- يعتمد النظام الضريبي المصري بدرجة كبيرة على الضرائب غير المباشرة، وعلى رأسها ضريبة القيمة المضافة التي تمثل ما يقارب 40 %من إجمالي الإيرادات الضريبية .وهذه الضرائب بطبيعتها أقل عدالة لأنها تُفرض على الاستهلاك، وبالتالي يتحملها الفقير والغني بالنسبة نفسها تقريبًا.

- في المقابل لا تزال الضرائب المباشرة على الدخل والثروة محدودة الأثر مقارنة بما هو مطبق في اقتصادات مماثلة .فمعدل الضريبة على الشركات يبلغ نحو 22.5%، بينما تبقى الضرائب على الأرباح الرأسمالية والثروات أقل فعالية في التحصيل مما ينبغي.

- أحد أبرز أوجه الخلل في النظام الضريبي المصري يتمثل في الاقتصاد غير الرسمي، الذي تشير تقديرات متعددة إلى أنه يمثل ما بين 30 %و40 %من حجم الاقتصاد المصري .ويضم هذا القطاع ملايين العاملين في الورش الصغيرة والمتاجر غير المسجلة والأنشطة المنزلية والعمل الحر.

- غير أن إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي لا يمكن أن يتم عبر منطق الجباية وحده .فالحرفي أو العامل المستقل في الأحياء الشعبية لا يعمل خارج المنظومة الرسمية بدافع التهرب فقط، بل بسبب تعقيد الإجراءات وارتفاع تكاليف التسجيل والخوف من أعباء مالية لا تتناسب مع حجم دخله.

- ويزداد الأمر تعقيدًا في قطاع المهن الحرة، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين وبعض الاستشاريين، حيث تتسع دائرة التهرب الضريبي نسبيًا مقارنة بقطاعات أخرى .ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها اعتماد جزء كبير من المعاملات في هذه القطاعات على الدفع النقدي المباشر)الكاش(، وصعوبة تتبع حجم الدخل الحقيقي، إضافة إلى ضعف منظومة الفواتير الإلكترونية في بعض المجالات الخدمية.

- تشير تقديرات غير رسمية إلى أن نسبة معتبرة من أنشطة المهن الحرة لا تدخل بالكامل ضمن الإقرار الضريبي، وهو ما يخلق فجوة كبيرة بين الدخل الحقيقي المولد في هذه القطاعات وبين ما يظهر في السجلات الضريبية.

- خلال السنوات الأخيرة تعرضت الصناعات الصغيرة والمتوسطة لضغوط كبيرة .فقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقلبات سعر الصرف وزيادة الرسوم المختلفة إلى تراجع قدرة العديد من المصانع الصغيرة على

الاستمرار .وتشير تقديرات صناعية إلى أن آلاف المنشآت الصناعية الصغيرة توقفت أو خفضت نشاطها خلال العقد الأخير نتيجة ارتفاع التكاليف وضعف القدرة التنافسية.

- جزء من هذه الضغوط يرتبط بارتفاع أسعار الطاقة .ففي عام 2026 شهدت مصر زيادة جديدة في أسعار الوقود تراوحت بين 14 %و17 .%وارتفع سعر بنزين 95 إلى نحو 24 جنيهًا للتر، وبنزين 92 إلى نحو 22.25 جنيهًا، وبنزين 80 إلى نحو 20.75 جنيهًا، بينما بلغ سعر السولار نحو 20.5 جنيهًا للتر.
- هذه الزيادات تنعكس مباشرة على تكاليف النقل والإنتاج والخدمات، وهو ما يغذي موجات التضخم .وقد وصل معدل التضخم في مصر إلى نحو 38 %في سبتمبر 2023 قبل أن يتراجع لاحقًا، بينما سجل نحو 13.4 %في فبراير 2026 وفق البيانات الرسمية.
- وفي الخلفية يقف التحدي الأكبر :الدين العام وتكلفة خدمته .إذ يقترب إجمالي الدين الحكومي من 15 تريليون جنيه، أي نحو 90 %من الناتج المحلي الإجمالي .أما خدمة الدين فقد بلغت في الموازنة الأخيرة نحو 4.38 تريليون جنيه، أي ما يقارب 65 %من استخدامات الموازنة العامة.
- هذه الضغوط تدفع الحكومة إلى البحث عن موارد مالية إضافية، وفي مقدمتها الضرائب .غير أن الطريق الأسهل ليس دائمًا الطريق الصحيح اقتصاديًا .فزيادة الجباية دون إصلاح هيكلي قد تؤدي إلى إضعاف الاستثمار والإنتاج.
- لذلك فإن الرؤية الاقتصادية الليبرالية للإصلاح الضريبي تقوم على إعادة بناء النظام الضريبي على أسس أكثر عدالة وكفاءة، من خلال مجموعة من الإجراءات العملية.
- أولاً :إصلاح هيكل الضرائب ليصبح أكثر تصاعدية بحيث يتحمل أصحاب الدخول المرتفعة والثروات الكبيرة نصيبًا أكبر من العبء الضريبي مع تخفيف العبء عن الفئات الأقل دخلًا.
- ثانيًا :تخفيف الأعباء الضريبية على الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي.
- ثالثًا :دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجيًا عبر نظام ضريبي مبسط يسمح للحرفيين وصغار التجار بالدخول إلى المنظومة الرسمية بتكاليف منخفضة وإجراءات سهلة.
- رابعًا :إصلاح النظام الضريبي للمهن الحرة عبر تعميم الفاتورة الإلكترونية وربط الخدمات المهنية بأنظمة دفع رقمية تقلل من الاعتماد على المعاملات النقدية.

- خامسًا :توريق الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الكاش عبر توسيع استخدام المدفوعات الرقمية والبطاقات الإلكترونية وأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، لأن الاقتصاد الرقمي يسهل الشفافية ويحد من التهرب الضريبي.
- سادسًا :توسيع قاعدة البيانات الضريبية وربطها بالمنظومات الحكومية المختلفة بما يسمح بتقدير الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي دون إرهاق صغار المكلفين.
- إن الدولة القوية لا تُقاس بقدرتها على زيادة الجباية فقط، بل بقدرتها على بناء اقتصاد منتج يخلق الثروة أولًا ثم يوزع عبء الضرائب بعدالة.

فالضرائب ليست مجرد أرقام في الموازنة، بل هي عقد اجتماعي واقتصادي بين الدولة والمجتمع .وإذا كان هذا العقد قائمًا على العدالة والشفافية، فإنه يتحول من عبء ثقيل إلى ركيزة للاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام.

خاتمة

- الدول لا تتشكل في لحظة واحدة، بل عبر مسار طويل من الأفكار والتجارب والتضحيات .كل جيل يضيف لبنة في بناء الدولة التي يرثها الجيل التالي.
- هذه السلسلة ليست محاولة لتقديم إجابات نهائية، بل دعوة لفتح نقاش أوسع حول شكل الدولة التي نريدها. المجتمعات التي تتوقف عن التفكير في مستقبلها تفقد تدريجيًا قدرتها على صناعته.
- التجربة الإنسانية عبر القرون تعلمنا أن السياسة يمكن أن تكون مجالًا للإبداع مثلما يمكن أن تكون مجالًا للصراع .الفرق بين الحالتين يعتمد على قدرة المجتمع على تحويل الاختلاف إلى طاقة بناء.
- مصر، بتاريخها العريق وموقعها الحضاري، تقف دائمًا عند تقاطع الماضي والمستقبل .الحفاظ على هذا التوازن هو التحدي الأكبر أمام أي مشروع سياسي.
- الطريق إلى المستقبل لا يمر عبر استنساخ تجارب الآخرين، بل عبر فهم خصوصية المجتمع المصري وبناء مؤسسات قادرة على التعبير عنها.
- لعل هذه الصفحات تكون مساهمة متواضعة في هذا النقاش الكبير:

،كيف نبني دولة حديثة تحمي الحرية

،وتصون الكرامة

.وتفتح الأفق أمام الأجيال القادمة

،كيف نبني دولة حديثة تحمي الحرية

،وتصون الكرامة

.وتفتح الأفق أمام الأجيال القادمة